الجمهورية الجزائريّة الديمقراطيّة الشعبية
وزارة التعليم والبحث العلمي
جامعة الدكتور مولاي الطاهر –سعيدة-

كلّية الحقوق والعلوم السّياسيّة
قسم العلوم السّياسيّة

مطبوعـة بيداغوجيّ ة

في مقياس: الدولـة والمجتمـــــــع المدنـــــي

"مقدّمة في بعض المفاهيم الأساسيّة"

موجّهة لطلبة السّنة الثانية ليسانس L.M.D علوم سياسّية.

من إعـداد: د. عشـــــور طـــــارق

السّنة الجامعيّة: 1439-1440هـ/2018-2019م.

فهرس المحتويات:-

العنوان	الصفحة
فهرس المحتويات.	01
مقدمة.	02
أولاً/ الدولة والمجتمع المدني: مراجعة في الأدبيّات.	03
1-1. الدولة والمجتمع المدني: الأصول التاريخية والجذور الفلسفية والنظرية.	04
1-2. الدولة والمجتمع المدني: نقاش في العلاقة وأشكالها.	13
ثانياً/ المجتمع المدني: نقاش المفهوم في سياقاته المختلفة.	21
2-1. فكرة المجتمع المدني في أوربا الغربية: التأسيس لمبادئه العامّة.	21
2-2. المجتمع المدني في وسط وشرق أوربا: صراع الايدولوجيا والتأثّر بالشحنة الغربية.	23
2-3. المجتمع المدني في الجنوب.	29
2-3-1. في أمريكا اللاتينية: الصراع من أجل الديمقراطية.	29
2-3-2. في إفريقيا: نقاش من أربعة أوجه.	32
2-3-3. في آسيا: جدل الخصوصية والغربنة.	39
2-3-4.الأطروحة الغربية وحضور المجتمع المدني في السياقات العربية الإسلامية: الإمكانية النظرية والأدّلة التجريبية.	44
ثالثاً/ تحليل المجتمع المدني: بحث في النماذج والمقاربات.	54
3-1. نماذج توجّهات الفاعلين Actor-oriented models.	54
3-2. نماذج الدور والوظائف functions and role models.	55
3-2-1. نموذج الوظيفة لـ ميركل ولاوث Merkel and Lauth's function.	55
3-2-2. نموذج الدور لادوارد Edward's role model.	57
3-3. الليبرالية الجديدة أو المقاربة السائدة The neo-liberal or mainstream approach.	58
3-4. المقاربة البديلة The alternative approach.	59
قائمة المراجع	61

مقدّمة:-

أقدّم هذا العمل إلى طلبة السّنة الثانية ليسانس علوم سياسيّة بشكلّ خاص، وإلى طلبة الأقسام التحضيرية والدّراسات العليا بشكل عام، والذي ضمّنته معظم وأهم الجوانب النظرية والمفاهيمية الأساسيّة المتعلّقة بمقياس الدولة والمجتمع المدني وفق البرنامج الوزاري مع تحيينٍ واجتهادات فيه ترتبط بتعديل بعض الأجزاء التي أعتقد بأهمّيتها في تكوين الطالب الفكري والبيداغوجي. يحتوي العمل على خلاصة تجربتي في تدريس المقياس المذكور أعلاه، مع توخّي التبسيط والتسهيل في جميع عناصر ومحاور العمل، محاولاً قدر المستطاع عدم المساس بجدّية وعمق الطرح حتّى لا يؤثّر ذلك على الهدف الأساسي منه وهو إعطاء الطالب والقارئ صورة شاملة عن الموضوع تتضمّن بداياته وتطوّراته السابقة والحاليّة، وبصورة أخرى تمكين الطالب من المعارف والأدوات التي قد تثير اهتمامه وتحفّزه على المزيد من البحث والاطّلاع.

يعتمد العمل على أسلوب التبسيط في عملية شرح محتويات البرنامج الذي يضمّ ثلاثة محاور أساسيّة، يعالج أوّلها مسألة المفهوم من الناحية الفلسفيّة والنظرية، علاوة على بحثه في مسألة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، وتوضيح أنماطها وأشكالها وفق ما هو موجود في معظم الأدبيات التي اهتمّت بالموضوع. ويتطرّق المحو الثاني إلى إشكالية نقاش المفهوم (المجتمع المدني) وعلاقته بالدولة في سياقات متعدّدة تختلف عن تلك التقليدية المرتبطة بظروف الحالة الغربية، التي وُضع وتطوّر فيها بصياغته المعاصرة. فيما يبحث المحور الثالث مسألة المقاربات التي طُوّرت في أدبيات المجتمع المدني، والتي يحاول جزء منها التنقيب في ذلك التنوّع والتعدّد في المفهوم لا سيّما بعد ظهور دراسات المناطق، وتمدّد الأبحاث السياسية والاجتماعية خارج الجغرافيا الغربية، وينظر الجزء الآخر في المداخل الليبرالية والبديلة التي تُؤطّر لهذا المفهوم.

تجدر الإشارة إلى أنّ هذا العمل يبتعد عن المعالجة الكلاسيكيّة لموضوع الدولة، تاركًا ذلك إلى مقاييس أخرى تبحث هذه المسألة في محاورها الرئيسة بشكلٍ مستفيض (نظريّة الدولة، مدخل لعلم السياسة...)، ويركّز بشكلٍ أساسيٍّ على مادّة المجتمع المدني، وبشكلٍ مُتَعَدٍّ على علاقتها بالدولة، فهو يُؤسِّس هنا لهذه الأخيرة وتحليلاتها من خلال هذه العلاقة. وإذ يُطرح العمل بهذا الشكل فهو يتوخّى تجاوز مسألة التكرار (مع المقاييس الأخرى) الذي قد يؤثّر على جودة المنتوج العلميّة والبحثيّة الموجّهة للطالب.

أولاً/ الدولة والمجتمع المدني: مراجعة في الأدبيّات.

لقد أصبح موضوع المجتمع المدني مثيراً لمزيد من الاهتمامات في السنوات الأخيرة فقد قام الباحثون والدارسون ببحث جذوره النظرية والفلسفية...كما يمكن للمرء أن يتفهّم بسهولة أسباب الجاذبية التي يتمتع بها هذا المفهوم ولاسيّما بالنسبة للباحثين، ودعاة السياسة، ومجتمع المنظّمات غير الحكومية. **أولاً**، لأنّ مصطلح المجتمع المدني له وقع خاص على الأذن: فهو يبدو شيئًا نبيلاً، غير حزبي، مهتمٌّ بالمواطن، يتّسم بالمشاركة وديمقراطي؛ إذن من الذي يمكنه أن يجادل في مثل هذه المزايا؟ **ثانيًا**، أنّ المجتمع المدني يستحضر صوراً من الماديسونية Madisonian والتعدّدية التوكفيلية واجتماعات مجلس المدينة، والمشاركة الشعبية، والكوابح والتوازنات، وتنافس جماعات المصالح المتعارضة الولاءات، والمنسجمة في نفس الوقت، والسياسات العامّة الديمقراطية...**ثالثًا**، في أنّ المجتمع المدني يحمل في طيّاته الوعد بإبعاد عملية وضع السياسات عن أيدي الحكومات التي غالبًا ما تكون فاسدة، وعن بيروقراطياتها المرتشية، وعن المنظّمات الدولية "السيّئة" مثل منظّمة التجارة العالمية أو صندوق النقد الدولي، ووضعها مباشرة في أيدي منظّمات شعبية أو "الشعب". **رابعًا**، (وهذا لا يستنفذ القائمة بأي حال من الأحوال) أن المجتمع المدني له شعبية لأنّه يبدو "مثلنا تمامًا" أو على الأقل ما نتصوّر أن نكون عليه: ديمقراطيون، ذو توجّه شعبي، مشاركون، وتعدّديون. إنّه يبدو كمفهوم يتجنّب كل الأشياء السيّئة المنتسبة لأمريكا (تأثير الأموال على السياسة، والتنازع بين الفرعين التنفيذي والتشريعي في الإدارة الأمريكية، أو البيروقراطية الموضوعية، وما إلى ذلك) ولاستعادة ذلك الشكل القديم والأكثر نقاءً للمشاركة الشعبية، والتوازن بين جماعات المصالح، والديمقراطية المباشرة. وهكذا اتخذ المجتمع المدني كل مقوّمات التجديد المدني وهو ما يبدو أنّه إعادة اكتشاف للصفات الأفضل التي فقدناها منذ زمن بعيد، بل وصل أيضًا في بعض الأماكن إلى ما يشبه الحملة الدينية والعودة إلى الوضع السابق.[1]

تأسيساً على هذا البناء، يراجع هذا الجزء أدبيات المجتمع المدني من خلال التركيز على التطوّر التاريخي والنقاش الفلسفي والنظري لمفهوم المجتمع المدني عند أهم وأغلب فلاسفة الفكر الغربي الذين وسّعوا المفهوم ليشمل تعبيرات واستخدامات ليس لها مضمون واحد. إنّها تعني في كلّ مرّة شيئًا مختلفًا، لأنّها تأتي في سياقٍ متغيّرٍ بنيويًّا وتاريخيًّا، يولّد حاجات جديدة، وأسئلة يجيب عنها المفهوم.[2] علاوة على ذلك، يبحث الجزء في مسألة العلاقة مجتمع مدنيٌّ–دولة وجدليتها، والأشكال التي طورت من خلالها. وعليه، سيتمّ معالجة الموضوع كما هو مبيّن أدناه.

---

[1] هوارد ج . وياردا، **المجتمع المدني: النموذج الأمريكي والتنمية في العالم الثالث**، تر: ليلى زيدان، ط.1 (القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 2007)، ص ص. 129–131. (بتصرف).

[2] أحمد شكر الصبيحي، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**، سلسلة أطروحات الدكتوراه (37)، ط.2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، نيسان/أبريل 2008)، ص. 17.

1-1. الدولة والمجتمع المدني: الأصول التاريخية والجذور الفلسفية والنظرية.

يُنظر "للمجتمع المدني" كمفهوم مختلف يُستخدم على نطاق واسع في السياقات الأكاديمية ومجالات السياسات العامّة، ويستمدّ الاهتمام بالمجتمع المدني قوّته من جذوره الفلسفية الأوربيّة التي يمكن عَزْوُهَا إلى أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، ممّا أدّى إلى التمييز بين المجتمع المدني والدولة. هناك عدّة مقاربات لتصوّر مفهوم المجتمع المدني. ضمن هذا الإطار، تميّز كونستانزا تابوش Constanza Tabbush في دراستها عام 2005 –واستنادًا إلى مراجعتها الواسعة للأدبيات– بين إطارين نظريين فيما يتعلّق بمفهوم المجتمع المدني، لكلٍّ منهما منظوره الأيديولوجي الخاص به: البراديغم التعدّدي الليبرالي الجديد the neo-liberal pluralistic paradigm، والبراديغم الغرامشي الجديد the neo-Gramscian paradigm.[1]

يرتبط البراديغم التعدّدي الليبرالي الجديد بالمبدأ التعدّدي القائل بأنّ "الجمعيات هي الشرط المسبق للحرّية والإنصاف في أيّ مجتمع ديمقراطي". يضع هذا التيّار من التصوّر المنظّمات المدنية (مثل الجمعيات والمؤسّسات) كقواعد أساسية للمجتمع الديمقراطي والفكرة المركزية لهذا المفهوم، هي أنّ التعدّدية يمكن أن تساعِل الدول وأن تجعل المؤسّسات السياسية أكثر شفافية وفاعلية. ضمن هذا المنظور، تربط تابوش العديد من المنظّرين بهذه المدرسة الأيديولوجية. على سبيل المثال، غيلنر Gellner (1994) وبوتنام وآخرون Putnam et al (1993)، و فوكوياما Fukuyama (1995) وتزعم أنّ جميعهم استخدموا وركّزوا على المفهوم التوكفيلي الجديد the neo-Tocquevillan concept الذي يؤكّد على "النتيجة الايجابية وغير المباشرة للنزعة الجمعياتية/الترابطية associationalism وأهمّيتها بالنسبة لصحّة وسلامة الديمقراطية"؛ كما تشدّد على أنّ البراديغم التعدّدي الليبرالي الجديد يسلط الضوء على جوانب معيّنة من المجتمع المدني على سبيل المثال: الترابط هو وسيلة لحماية مصالح الأقلّيات، ووجود صلة بين المجتمع المدني المزدهر والممارسة الديمقراطية، كما يعمل المجتمع المدني كقوّة مقابلة counterbalance لتدخّل الدولة في أيّ جانب من جوانب الحياة الاجتماعية.[2]

هناك أيضًا تأثير قويٌّ لمفهوم هابرماس Habermas (1992) للمجتمع المدني في أوربا، الذي ينتمي أيضًا إلى النمط التعدّدي الليبرالي، حيث ركّز هابرماس على الترابط بين "عالم الحياة life world" (المجال/الفضاء العام public sphere) و"النظام system" (العلاقة بين الدولة واقتصاد السوق) والتفاوض. ينتمي مفهوم هابرماس إلى نفس الإطار النظري للمجتمع المدني الذي يوفّر سمة معيارية لتمثيل المصالح المشتركة في المجال العام، ويركّز على المجال العام البرجوازي الذي تمّ تصميمه

[1] Angela Kocze, "**Civil Society, Civil Involvement and Social Inclusion of the Roma**", Roma Inclusion Working Papers (Bratislava: United Nations Development Programme, 2012), p. 08. Accessed in: (28/01/2019). https://bit.ly/2sRa2s0.
[2] Idem.

كمساحة عامّة للطبقة الوسطى المتعلّمة للتدرّب على ممارسة النقاش النقدي العقلاني. وقد أثارت روايته للمجال العام انعكاسات نقدية هامّة، فكان أحد الانتقادات الرئيسة لتصوّره هو أنّه أهمل المجال العام غير البرجوازي وغير المنتمي للطبقة الوسطى، وأنّه هو وغيره من الباحثين الذين يتشاركون في المفهوم النظري نفسه لم يقدّموا إشكالية (تتطلّب حلاً)، وفشلوا في توضيح بعض الخصائص الجوهرية لفكرة البرجوازية التي تشكّل الأساس المعياري للمجتمع المدني، وبالتحديد المنظّمات القائمة على العضوية، والتي تعتمد على الطّوعية. وعلى العكس من ذلك، نجد أنّ الغالبية العظمى من مؤسّسات المجتمع المدني في بلدان ما بعد الشيوعية لا تعتمد على العضوية ولا على العمل الطوعي، ومع ذلك فهي لا تقدّم مجالاً عامًّا خارج سيطرة الدولة فحسب، وإنّما توفّر في بعض الحالات أيضًا خدمات وفرص عمل للمجتمع المحلّي.[1]

من جانب آخر، يدحض المنظور الأيديولوجي (الغرامشي الجديد) على المجتمع المدني المعارضة بينه وبين الدولة، فهو يتصوّرها كفئة مترابطة (ذات اعتماد متبادل) بين الدولة والسوق. ضمن هذا السياق، تجادل تابوش بأنّه:" يُنظر للمجتمع المدني ليس كمكان لخلق التماسك الاجتماعي فحسب، وإنّما أيضًا كحلبة يتمّ فيها التنافس على النضال من أجل الهيمنة، وحيث تنخرط هذه المنظّمات في التفاوض ووضع قواعد نظام اجتماعيٍّ معيّن". وإلى جانب الطبيعة المتنازع عليها للمجتمع المدني، يقرّ هذا النموذج أيضًا بأنّ بعض قطاعات المجتمع المدني يمكنها إعادة توليد الاضطهاد وتقويض الديمقراطية. واستنادًا إلى تصنيف تابوش ينتمي إلى هذا المنظور مولفين مثل: كوهين وآراتو Cohen and Arato (1994)، و لويس Lewis (2001) و هاربيسون وآخرون Harbeson et al (1994).[2]

دعمًا لما سبق، يستخدم مصطلح المجتمع المدني civil society اليوم على نطاق واسعٍ؛ فهو أساسًا "الفكرة الرائجة أو الكبيرة the big idea التي تتكرّر على شفاه الجميع". بالرغم من ذلك، لا يوجد تعريف متّفق عليه بشكل عام، ما عدا فكرة أنّ المجتمع المدني هو ساحة للعمل الجماعي الطوعي خدمة لمصالح وأهداف وقيم مشتركة. توضّح مراجعة الأدبيات المتاحة حول هذا الموضوع أنّ المجتمع المدني كمفهوم يحتوي على عناصر متنوّعة ومعقّدة، وقبل كل شيء خلافية...ولتوضيح المفهوم نعود أوّلاً إلى جذوره التاريخية والفلسفية لندرك فيما بعد شرحه وترجمته في سياقاته المختلفة.[3]

حتّى نهاية القرن الثامن عشر كان مصطلح المجتمع المدني الذي استخدمه الفلاسفة الأوربّيون الرئيسيون مثل أرسطو و كانط مرادفًا للدولة أو المجتمع السياسي. تمّ تأسيس "المدنية civil" ضد حالة "الطبيعة nature" أو ضد الأشكال "غير المتمدّنة uncivilized" من الحكومة كالاستبداد. وهكذا، فإنّ

[1] Ibid, pp. 08-09.
[2] Ibid, p. 09.
[3] Christoph Spurk, "Understanding Civil Society - History, Debates, and Contemporary Approaches",**Contribution to book: Civil Society Peacebuilding**, p. 01. Accessed in: (09/12/2018). https://bit.ly/2TP9fDq.

المجتمع المدني في هذا المفهوم يعبّر عن نمو الحضارة civilization إلى درجة أصبح فيها المجتمع "متحضّرًا civilized". بدءًا من النصف الثاني من القرن الثامن عشر تمّ إدخال تحوّل كبير في مفهوم المجتمع المدني من قبل كتّاب مثل آدم فيرغسون Adem Ferguson، توماس باين Thomas Paine وآخرون. في هذه الفترة، تمّ تشكيل مفهوم مختلف وبصورة تدريجية عن المجتمع المدني المُمَيَّز عن الدولة، وقد وُهِبَ أشكاله ومبادئه، فمنذ ذلك الوقت وصاعدًا أصبح ينظر للمجتمع المدني على أنّه موجّه نحو الدولة، ولكنّه يعمل أيضًا كمُقيِّدٍ لسلطاتها وأحيانًا يتصدّى لها. أساسًا، المجتمع المدني –كما هو مفهوم الآن– وسيلة لمناهضة الاستبداد وغيره من الإساءات المحتملة من قبل القادة السياسيين. تحت هذه المظلّة العامّة للفكر تصوّر العديد من المفكّرين العلاقة الفعلية بين المجتمع المدني والدولة بطرق مختلفة بعض الشيء:[1]

فكان **جون لوك** John Locke (1632–1704) هو الأوّل في العصر الحديث الذي أكّد على ضرورة فهم المجتمع المدني كهيئة في حد ذاته منفصل عن الدولة، فجادل بأنّ الناس يشكّلون مجتمعًا أين تتطوّر فيه حياتهم الاجتماعية ولا يكون للدولة أيُّ دور فيه. هذا المجال/الفضاء هو ما قبل السياسي أو اللا سياسي pre-or-unpolitical، الذي تتمثّل المهمّة الأولى للمجتمع المدني فيه في حماية الفرد –خاصّة حقوقه وممتلكاته– ضد الدولة وتدخّلاتها التعسّفية.

في الإطار نفسه، رسم **تشارلز مونتسكيو** Charles Montesquieu (1689–1755) نموذجه لفصل السلطات (De l'esprit des lois 1748)، حيث ميّز –على غرار لوك– بين المجتمع السياسي (تنظيم العلاقات بين المواطنين والحكومة)، والمجتمع المدني (تنظيم العلاقات بين المواطنين)، لكنّه قدّم تبيانًا أقلّ حدّة بين المجالين. وبدلاً من ذلك، شدّد مونتسكيو على التوازن بين السلطة المركزية والشبكات الاجتماعية (وسطاء الهيئات/الأجهزة)، حيث يجب أن تخضع السلطة المركزية (الملكية) لسيطرة سيادة القانون، وتُقَيَّد من طرف السلطة المقابلة/المضادة للمنظّمات المستقلّة (الشبكات) التي تعمل داخل وخارج البنية السياسية.

ويرى **فريدريش هيغل** G.W Friedrich Hegel (1770–1831) المجتمع المدني باعتباره المنتج التاريخي للتحديث الاقتصادي (وليس كتعبير طبيعي عن الحرّية) والاقتصاد المدفوع بالبرجوازية والمُتَمَوْضِع أو الموجود بين فضاءات الأسرة والدولة. يضمّ "مجتمعه المدني" مجموعة كبيرة ومتنوّعة من الجهات الفاعلة مثل اقتصاد السوق والطبقات الاجتماعية (بما في ذلك البرجوازية) والشركات والمثقّفين وموظّفي الخدمة المدنية وجميع الفواعل الاجتماعية التي لا تعتمد مباشرة على جهاز الدولة. ويؤكّد هيغل على عدم انسجام فواعل المجتمع المدني مع بعضها البعض، بل هي في صراع، لأنّ المواطنين burghers يتبعون المصالح الأنانية بشكل أساسي. لذلك، يجب أن يخضع المجتمع المدني لدولة قويّة يُفترض أن تعمل "للمصلحة العامة للسكّان universal interest of the population".

[1] Ibid, pp. 02-03.

في السياق نفسه، يجادل **كارل ماركس** Karl Marx (1818–1883) بأنّ "المجتمع المدني لا يتطوّر إلاّ مع البرجوازية"، ويعرّف المفهوم بأنّه يشمل "التفاعلات المادّية الكاملة بين الأفراد في مرحلة تطوّرية معيّنة من القوى المنتجة..."، وكما هو الحال عند هيغل، يشتمل هذا المفهوم على مجموعة كبيرة من الفواعل تتضمن الاقتصاد والسوق ولكن على النقيض من هيغل، يقول ماركس إنّ المجتمع المدني هو أساس نموذج الهيمنة الرأسمالية، وينظّم الدولة ويُخضعها، وبالتالي يصبح مؤسّسة للطبقة المهيمنة. بالمصطلحات الماركسية، المجتمع المدني هو القاعدة الهيكلية (البنية التحتية)، بينما تنتمي الدولة إلى البنية الفوقية التي تتضمّن الهيمنة الرأسمالية من خلال القوّة.

من هذا الباب، كانت العلاقة الحصرية بين المجتمع المدني والتنمية الرأسمالية محلّ شك من قبل **كين** Keane (1988)، حيث شدّد على أن تحديث فكرة المجتمع المدني والفصل بينه وبين الدولة كان في المقام الأوّل تطوّرًا سياسيًا وليس اقتصاديًا من حيث أنّه تعبير عن الخوف من استبداد الدولة الذي قاد المفكّرين السياسيين والعديد من الجماعات غير التجارية لتطوير المجتمع المدني ككيان مضاد ومختلف، هذه الكيانات ذات أهمّية حاسمة بالنسبة للتنمية الرأسمالية، وكثيرًا ما كانت تخشى عدم المساواة الناجمة عن نمو الإنتاج السلعي.

وضع **ألكسندر دي توكفيل** Alexander de Tocqueville (1805–1859) مزيدًا من التأكيد على دور الجمعيات المستقلّة كمجتمع مدنيّ (De la Démocratie en Amérique)، ونظر لهذه الجمعيات كمدارس للديمقراطية يتمّ فيها تعلّم التفكير والمواقف والسلوك الديمقراطي بهدف حماية الحقوق الفردية والدفاع عنها من الأنظمة الاستبدادية المحتملة والأغلبية المستبدّة في المجتمع. بالإضافة إلى ذلك، تمثّل هذه الجمعيات قوّة موازية في مقابل دولة مركزية تميل لتشكيل احتكارٍ للسلطة. وحسب دي توكفيل، ينبغي بناء هذه الجمعيات طواعية وعلى جميع المستويات (المحلّية والوطنية والإقليمية)، وهكذا يتم دمج الفضائل المدنيّة مثل التسامح والقبول والأمانة والثّقة فعليًا في شخصية الأفراد المدنيين، فهي تساهم في الثّقة والأمان أو كما صاغها بوتنام لاحقًا رأس المال الاجتماعي Social Capital.

وبينما ركّز **انطونيو غرامشي** Antonio Gramsci (1891–1937) على المجتمع المدني من زاوية النظرية الماركسية، فإنّه عكس أيضًا وجهة النظر هذه بطرقٍ مختلفة. فعلى عكس ماركس، رأى غرامشي المجتمع المدني كجزء من البنية الفوقية بالإضافة إلى الدولة، ولكن مع وظيفة مختلفة، فكانت الدولة بمثابة ساحة للقوّة والقسر بالنسبة للهيمنة الرأسمالية، والمجتمع المدني كحقل من خلاله تؤسّس القيم والمعاني وتناقش وتعارض وبالتالي يُنْتِجُ موافقة/قبول غير قسري للنظام. ووفقًا له، فإنّ المجتمع المدني يحتوي على مجموعة واسعة من المنظّمات والأيديولوجيات التي تتحدّى وتؤيّد النظام القائم فيتمّ تشكيل الهيمنة السياسية والثقافية للطبقات الحاكمة والإجماع المجتمعي داخل المجتمع المدني. هناك انحراف آخر عن ماركس في العلاقة مع الدولة، حيث جادل غرامشي بأنّ مبادرات التغيير يمكن

أن تبدأ من مجال البنية الفوقية للمجتمع المدني بقيمه وأيديولوجياته، بينما في التغييرات الماركسية يمكن أن تأتي من الهياكل الأساسية فحسب، أي العلاقات الاقتصادية، وهو ما قد يعبّر عن أحد الأسباب الرئيسة التي جعلت أفكار غرامشي تؤثّر في مقاومة الأنظمة الاستبدادية في أوربا الشرقية وأمريكا اللاتينية.

وأكّد **يورغن هابرماس** Jürgen Habermas (1929*) في فكرته عن المجتمع المدني على الدور، فجادل بأنّه يجب أن يُؤدَّى في إطار عملية التواصل في المجال العام عمومًا، فالتواصل كعمل اجتماعي يؤدي دورًا حاسمًا في "نظرية العمل الاتّصالي theory of communicative action" الأساسية لهابرماس. بحيث تنصّ هذه النظرية على أن الشرعية والتوافق بشأن القرارات السياسية يتمّ توفيرهما من خلال الاتصالات المفتوحة أي من خلال النقاش غير المتحيّز للفواعل الاجتماعية. في هذا الفهم، يحتاج النظام السياسي (الدولة والحكومة والمجتمع السياسي) إلى صياغة المصالح في الفضاء/المجال العام لوضع الاهتمامات المختلفة على أجندة السياسية، وعادة ما يقوم بهذا الدور مؤسسات راسخة مثل الأحزاب السياسية. مع ذلك، لا يمكن لهذه الأخيرة أن تحتكر هذا التعبير بالكامل كما يقول هابرماس على اعتبار أن الأحزاب السياسية والبرلمانات تحتاج إلى:"...الحصول على رأي عام مستنير يتجاوز هياكل السلطة القائمة"، لذلك فإنّ القدرة على التنظيم كمجتمع مدني مطلوبة بشكل خاص من قبل المجموعات المهمّشة كوسيلة للتعبير عن مصالحها. تمّ الاعتراض على مفهوم هابرماس للمجتمع المدني باعتباره مفهومًا معياريًا ومثاليًا للغاية.

في الأخير، يدّعي **فلايفبيرج** Flyvbjerg (1998) أنّ إتّباع مقاربة أكثر واقعية يحتاج إلى النظر في السياق المجتمعي الذي يحدث فيه هذا النوع من التواصل، واستنادًا إلى فهم **فوكو** Foucault's للسلطة في المجتمع، فإنّه يلزم تحليل العلاقات المختلفة بين الفواعل الاجتماعية في المجتمع واختلال توازن القوى فيه للحصول على صورة واقعية لإمكانيات المجتمع المدني (المحدودة).

تحت هذه المظلّة، وفي مراجعة للمقاربات النظرية/المفاهيمية للمجتمع المدني وعلاقته بالدولة والفضاءات الأخرى يمكن أن نصنّف المفهوم ضمن أحد المداخل التالية:[1]

1. **باعتباره في حدود مشتركة مع الحكومة** coterminous with government.

تعرّف أحد التقاليد المركزية لأدبيات المجتمع المدني المصطلح بمعنى الماكرو–اجتماعي macrosociological بالرغم من كونه يتمحور أساسًا حول الدولة. في النقاش التاريخي حول ديناميكية

* ما يزال على قيد الحياة.

[1] George Pagoulatos and Panayiota Kastritis, " Theorizing and Assessing Civil Society: A review of approaches", the European Union (European Social Fund – ESF) and Greek national funds through the Operational Program "Education and Lifelong Learning" of the National Strategic Reference Framework (NSRF) - Research Funding Program: THALES - Investing in knowledge society through the European Social Fund, Mars 2013, pp. 03-07. Accessed in: (09/12/2018). https://www.uop.gr/images/files/pagoulatos_kastritis.pdf.

وطرق التغلّب على أشكال السيطرة المطلقة، تمّ تصوير المجتمع المدني على أنّه نظام جمعيات مستقلّة نسبيًّا تُوسِّطُ نفسها بين الحاكم والمحكوم كجسم تواصلي يحمي الناس من سلطوية الدولة. فيما يرسم المفهوم الأكثر تقليدية في أدبيات المجتمع المدني هذا الأخير على أنّه ساحة محايدة للحياة العامّة تعمل ضمن الحدود القانونية للدولة. هنا، يُنْظَرُ للمجتمع المدني على أنّه كيان سياسي يعمل على إدارة الشؤون العامّة وإنفاذ القوانين لمواطني الدولة بطريقة غير متحيّزة ودون تفرقة قضائية. ووفقًا لهذا المدخل فإنّ المجتمع المدني يتساوى أو يتشارك مع الحكومة وسيادة القانون أين يُحتكر العنف الشرعي من قبل الدولة ومجموعة المؤسّسات القائمة لإدارة الشأن العام داخلها.

2. **المجتمع البرجوازي والاقتصاد الرأسمالي** Bourgeois society and capitalist economy.

في سياق التغلّب على العقبات التي تفرضها الدولة الإقطاعية أو الأبوية/الموروثية على تطوّر الرأسمالية الصناعية، هناك مدخل آخر مختلف يحدّد المجتمع المدني "بالمجتمع البرجوازي bourgeois society" كما هو الحال في أعمال ماركس، فبعد أن تطوّر من فكرة اعتبار المجتمع المدني كدولة ملتزمة بالقانون، فإن هذه النسخة تتجاوز المفهوم من كونه مجرد دولة الفقه state jurisprudence والقانون المدني civil law، إلى كونه نتيجة ثانوية للنظام الرأسمالي. يحدّد هذا المدخل المجتمع المدني كمجال/فضاء حقوق الملكية الخاصة، والرأسمالية التجارية ومختلف أنظمة الدعم القانونية والمؤسّساتية والثقافية التي تستلزمها. كبديل، يتمّ تصميم المجتمع المدني كمجال للحياة الأخلاقية بين الدولة والأسرة، تتألف من الأفراد الذين دفعتهم الرأسمالية معًا إلى مجال محايد خارج الاقتصاد التجاري للدولة. وفيما يزال ينظر إلى هذا المجتمع باعتباره أحد مظاهر الثقافة السياسية للدولة، يرسّم هذا المدخل المجتمع المدني على أنّه المجال الخصوصي المميّز للأعمال والتجارة الخاصّة التي تعمل ضمن الإطار المؤسّساتي للمبادئ القانونية. في نهاية المطاف، يُنظر للمجتمع المدني على أنّه مجال محايد للارتباط السياسي القائم على العقد الحر بين المواطنين الذين لا يتمّ تعريفهم أو تحديدهم مع "الحكومة"، ولكن مع الأنشطة شبه العامة، وشبه الخاصة للمصلحة الذاتية والمنافسة والمجال الخاص للاقتصاد التجاري البرجوازي.

3. **المجتمع المدني كفضاء تعدّدي من القيم الديمقراطية والمدنية** Civil society as pluralistic sphere, of democratic and civic values.

وبالمثل، متميّزة عن المفاهيم التقليدية التي تضع المجتمع المدني في مركز الدولة يحدّد مدخل آخر المجتمع المدني بالمعنى التعدّدي والعالمي مستشهدًا بأنّه:" إعلان المعايير العالمية للديمقراطية والإجراءات العادلة لحكم القانون، واحترام حقوق الإنسان". يتضمّن هذا المفهوم كل الشؤون الإنسانية المختلفة عن الفردانية الخاصة والمفهوم العقلاني للسياسة الذي يتبع المفهوم التقليدي للسياسة المتمحور حول الدولة. في نهاية المطاف، يصبح المجتمع المدني كجسم من القواعد المدنية والقانونية

والأخلاقية والمعايير المثالية التي تحتضن الجنس البشري بأكمله، وتَخْدِمُ كشرط أساسي ومسبق لأهداف العدالة التوزيعية والتغيير الهيكلي structural change.

تُطابَق مثل هذه الرؤية الأوسع المجتمع المدني بالمجال الديمقراطي، حيث يُنظر إليها من بين أمور أخرى باعتبارها ساحة للتعدّدية والتنافس. تصوّر ماديسون G. B. Madison المجتمع المدني من حيث النظرية الديمقراطية، مع الأخذ بمقاربة متعدّدة المراكز polycentric، وتعدّدية pluralistic ومتعدّدة الاختصاصات interdisciplinary واستشهاداً بالمجتمع المدني كـ"مفهوم أساسي للنظرية السياسية الديمقراطية"، يعرّف ماديسون (1998) المصطلح كمفهوم مُتَضَمِنٍ/شامل للجميع يدلّ على "مجموعة من الترتيبات الاجتماعو–سياسية التي تستند صراحة على المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان". ووفقًا لماديسون، فإنّ فكرة المجتمع المدني تحدّد نوعًا معيّنًا من النظام المؤسّسي الذي يشمل الهياكل الاقتصادية والسياسية إلى جانب الترتيبات الاجتماعو–ثقافية المرتبطة بالمجتمع. ضمن هذا المجال، يتمّ مأسسة حقوق الإنسان، كما تكون الحريات الفردية محمية بشكل متبادل، وبالتالي تصبح مؤسسة المجتمع المدني أساسًا سليمًا للتطبيق السياسي، الأمر الذي يرسي سياسة رئيسة في النظرية الأخلاقية. على عكس دارسي المجتمع المدني الآخرين، اختار ماديسون عدم اعتبار المجتمع المدني كيانًا وسيطًا بين العائلة (أي الحياة الخاصّة البحتة) والدولة (أي الحياة السياسية). ولكن بدلاً من ذلك تمّ تنظيم المجتمع المدني في مجالٍ "اجتماعي كلي/شامل a socially whole" وتعدّدي غير قابل للاختزال. على هذا النحو، تصبح مؤسّسة المجتمع المدني الشرط الضروري لنظام ديمقراطي متعدّد المراكز. إن تكرار/ترديد كلمات ليفورت Lefort بأن قلب وروح المجتمع المدني هو"اعتراف متبادل بالحرّيات، وحماية متبادلة للقدرة على ممارستها"، يجعل من المجتمع المدني أيضًا مشروعًا مثاليًا يهدف إلى خلق تضامن غير تقليدي قائم على منطق تضمين العالمية في "المخيال المجتمعي" للدولة الوطنية.

4. **المواطنة النشطة، و"المجال الثالث، والقطاع الطوعي غير الربحي** Active citizenship, "third sphere", voluntary non-profit sector.

على المدى العقود الأخيرة، حيث يميل النقاش السياسي والاجتماعي الرئيس إلى التركيز على طرق الحد من منطق الربح في السوق والمنطق السلطوي/البيروقراطي للدولة، يتمّ تصوّر المجتمع المدني على أنّه "المجال الثالث third sphere"، باعتباره فضاءً من المنظّمات الطوعية وغير الربحية التي تؤدّي وظائف حيوية بإتّباع منطق التضامن. في الواقع، وفي الخطاب المعاصر، يُنظر للمجتمع المدني عادة على أنّه "القطاع الثالث the third sector"[1] في المجتمع بمعزلٍ عن القطاع العام

[1] المجتمع المدني و"القطاع الثالث" عبارة عن تصوّرات حقّقت فجأة مكانة بارزة في نهاية الثمانينات وأوائل التسعينات، كشعارات سياسيّة وكمُثُلٍ، وكأوصاف لنوع معيّن من العمل غير الحكومي والترابطي. يتمّ تعريف القطاع الثالث سلبيًا، أي من خلال علاقته بما لا ينتمي لا إلى الدولة، ولا إلى السوق. يشار إلى هذا النوع من النشاط في أمريكا الشمالية غالبًا باسم القطاع غير الربحي، وفي بريطانيا باعتباره القطاع "الطوعي". للتفصيل أكثر في المفهوم أنظر:

والخاص. بهذا المعنى، من الأسهل توفير تمييز سلبي للمجتمع المدني من حيث ما هو ليس (لا الحكومة ولا السوق) من آخر ايجابي يظهر بما هو عليه. من حيث نسخته الجوهرية hard version يقدّم هذا المدخل مفهومًا غير سياسيّ بشكل واضح للمجتمع المدني فيتصوّره على أنّه مكوّن جوهري من "الحركات الطوعية، وغير الهادفة للربح، والمدنية وحركات المساعدة التعاونية mutual-help movements، التي تتعايش مع فضاءات كل من الدولة والسوق، لكنها مع ذلك متميّزة عنها تمامًا في الأخلاقيات والوظيفة". هنا يتميّز المجتمع المدني عن المجال السياسي مع وجود تشعّبٍ واضح بين المفاهيم التقليدية المتمحورة حول الدولة "المجتمع السياسي political society" و "الرابطة المدنية civil association". هكذا، يتمّ تعريف المجتمع المدني على أنّه المجال المميز للإيثار (حب الغير) والعمومية والتعاون الطوعي، أي أنّه يصنّف كمجال منفصل عن الهياكل الرسمية للحكومة والدولة.

ضمن هذا المدخل، يحدّد كوهين و آراتو Cohen and Arato (1992) المجتمع المدني على أنّه مجال وسيط بين الاقتصاد والدولة مع الاحتفاظ بمرجعية الإطار الديمقراطي الليبرالي لماديسون. وبتقديم تعريف شامل للمصطلح، فإنّه يُنظر للمجتمع المدني على أنّه مجال متميّز للتفاعلات الاجتماعية التي تشمل المجال الحميم (وخاصّة الأسرة)، جنباً إلى جنب مع فضاءات الجمعيات (وخاصة الجمعيات الطوعية)، والحركات الاجتماعية، وأشكال الاتّصال العام. يميّز كوهين و آراتو المجتمع المدني عن المجتمع السياسي للأحزاب والمنظّمات السياسية والجمهور السياسي، فوق ذلك أيضًا يمدّدان تعريفهما لفصل المجتمع المدني بشكل صريح عن المجتمع الاقتصادي للدولة. من خلال مقاربة المفهوم بهذه الطريقة يقوم المؤلّفان بشكل أساسي بتقسيم تعريفهما إلى مفهوم ديناميكي للتعبئة الاجتماعية الذاتية social self-mobilization والدستور الذاتي self-constitution، معتبرين أنّ المجتمع المدني الحديث مُمأسس ومُعمّم من خلال القوانين (ولاسيما الحقوق الشخصية) والعمل المستقل بدلاً من قنوات الدولة والفضاء الخاص.[1]

David N. Gellner, "Introduction: Making Civil Society in South Asia", in: David N. Gellner (ed), **Varieties of Activist Experience: Civil Society in South Asia** (New Delhi: SAGE Publications India, 2010), pp. 01-05.

[1] في الوقت الذي يقدّم فيه كوهين و آراتو تصوّرًا غير سياسي وخالٍ من السوق "للمجتمع المدني"، فإنّ تمييزهما للمصطلح عن كلا المجالين السياسي والاقتصادي لا يضع المجتمع المدني تلقائيًا في مواجهة/معارضة الاقتصاد والدولة، على العكس من ذلك، يرفض كل من المؤلّفين بشدّة وجهة النظر القائلة بأنّ الثقافة المدنية في المجتمع المدني الحديث تقوم في جزء منها على الخصوصية/الفردية المدنية civil privatism واللامبالاة السياسية، واستنادًا إلى أطروحة دي توكفيل، نَوَّهَ كوهين وآراتو بالدور الرئيس للمجتمع المدني (مع معاييره الخاصّة بالحقوق الفردية والخصوصية privacy، والعمل الطوعي، والتعدّدية، والعلانية، والمشاريع الحرّة) في المحافظة على ثقافة سياسية ديمقراطية نشطة. ويجادلان بأنّه دون المشاركة الفعّالة من جانب المواطنين (في المؤسّسات القائمة على المساواة والجمعيات المدنية) "لن تكون هناك طريقة للحفاظ على الطابع الديمقراطي للثقافة السياسية للمؤسّسات الاجتماعية والسياسية". باختصار، بما أن المجتمع المدني الحديث يقوم على مبادئ المساواة والتَضْمِينْ العالمي، فإن ممارسة الإرادة السياسية واتخاذ القرارات الجماعية أمر حاسم في إعادة إنتاج الديمقراطية ذاتها. بعبارة

استكمالاً لما سبق، يقترح البعض أنّه يجب أيضًا تضمين الجوانب غير الرسمية في الانخراط/المشاركة المدنية ضمن نطاق المجتمع المدني، ويعتقد أنصار هذا المدخل أنّ المجتمع المدني يتمّ تحديده بشكل أفضل من خلال مجموعة من الوظائف، وليس بمجرّد تجميع للمجموعات المعترف بها رسميًّا العاملة ضمن "القطاع الثالث". ضمن هذا الإطار يصف لاري دايموند Larry Diamond (1994) المجتمع المدني بأنّه "شبكة من المجموعات الرسمية وغير الرسمية، والطوعية تنشأ ذاتيًا، وتعزّز ذاتيًا بشكل كبير ومستقلّة عن الدولة، وتمثّل مجموعات سياسية ومهنية واقتصادية مختلفة"، ويشير دايموند إلى أنّ المجتمع المدني متميّز عن "المجتمع society" بشكل عام من حيث أنّه "يشمل المواطنين العاملين بشكل جماعي في مجال عام للتعبير عن مصالحهم...وتبادل المعلومات وتحقيق الأهداف المشتركة، وعَرْضِ مطالب واحتياجات للدولة، وكبح مسؤولياتها ومحاسبتها".

وبالمثل، تنص نسخة ماري كالدور Mary Kaldor (2003) من المجتمع المدني إلى أنّه "يشير إلى المواطنة النشطة، وإلى تنامي التنظيم الذاتي خارج الدوائر السياسية الرسمية، ومساحة موسّعة يمكن للأفراد فيها التأثير على الظروف التي يعيشونها بشكل مباشر وغير مباشر على حد سواء من خلال الضغط السياسي". يحمل كلا التعريفين (السابقين) نظرة واسعة لما يشمله المجتمع المدني باعتبار أن المجموعات التي تشكّله يجب أن تصنّف بشأن مستواها في الانخراط المدني ومدى إيفاء هذه الجماعات بالوظائف التقليدية لفواعل المجتمع المدني المُتَصَوَّرة رسميًا ضمن المجال العام.

كما ذكرنا، فإنّ هذه النسخة الرابعة تحدّد المجتمع المدني بالمواطنة النشطة والتنظيم الذاتي خارج دوائر السياسة الرسمية. بهذا الشأن، يتابع فرانسيس فوكوياما Francis Fukuyama هذا المدخل من خلال التنظير للمجتمع المدني من وجهة نظر رأسمال الاجتماعي والنظرية الديمقراطية الليبرالية، ووفقًا لفوكوياما (1999)، إذا كانت الديمقراطية في الواقع ليبرالية، فإنّه حسب التعريف تحافظ على مجال محمي من الحرّية الفردية (أي المجتمع المدني) الذي تكون فيه الدولة مقيّدة التّدخل. إنّ دور المجتمع المدني هو الحفاظ على مبادئ الفردية من خلال موازنة قوّة الدولة وحماية الأفراد من سلطتها المفرطة. على هذا النحو، فإنّ المجتمع المدني الكثيف هو شرط ضروري للديمقراطيات السليمة والمستقرّة، حيث أن الجمعيات الطوعية والعمل الجماعي يعزّزان الثّقة ويشجّعان التكافل الاجتماعي.[1]

أخرى، يمكن اعتبار هذا المدخل بمثابة نسخة من المدخل الأوسع السابق الذي يعتبر المجتمع المدني كمجال تعدّدي من القيم المدنية والديمقراطية. See: Ibid, pp. 05-06

[1] من أجل الحفاظ على مجال المجتمع المدني، يستشهد فوكوياما برأس المال الاجتماعي عند الضرورة لإنتاج والحفاظ على كثافة الشبكات التي تشكّل مجتمعًا مدنيًا صحّيًا، وتهيئة الظروف للاستقرار السياسي، واعتمد فوكوياما على تعريف رأس المال الاجتماعي بأنّه "قاعدة/معيار غير رسمي نموذجي يشجّع على التعاون". ويجادل بأنّ الشبكات الكثيفة من الجمعيات الطوعية ومنظّمات المواطنين التي تولّد الثقة والتعاون بين المواطنين، يؤدّي بدوره إلى مستويات عالية من المشاركة والانخراط المدني، ويخلق أواصر التضامن الاجتماعي، وشروط التكامل الاجتماعي، والوعي العام والعمل الذي يشكّل أساس المجتمع المدني والاستقرار الديمقراطي، فهو بالتالي مخزون وفير من رأس المال الاجتماعي الذي يخدم كقاعدة لا غنى عنها للعمل الجماعي والتكامل الاجتماعي الضروريين للحفاظ على مجال المجتمع المدني الذي لا بديل له لديمقراطيات ليبرالية وصحّية. See : Ibid, p. 07.

1-2. الدولة والمجتمع المدني: نقاش في العلاقة وأشكالها.

بالرغم من كونه متميّزًا من الناحية المفاهيمية، فإنّ المجتمع المدني في الممارسة العمليّة ليس مستقلاً تمامًا عن القطاعات/المجالات الأخرى، هناك سبلٌ عديدة للتداخل والتأثير المتبادل بينهما. بناء عليه، قد تؤثّر منظّمات المجتمع المدني على توزيع السلطة والمعايير وسياسات المؤسّسات في المجالات الأخرى. في المقابل تتشكّل بنية المجتمع المدني، وأغراض وتفاعل الوحدات المكوّنة له من خلال عناصر عديدة: الهياكل المعيارية والماديّة للمجتمع، والانقسامات، وعدم المساواة، والصراعات التي تميّز المجتمع (بالرغم من أنّ المجتمع المدني لا يحتاج لأن يَعْكِسَ المجتمع ككل)، وهيكل مؤسّسات الدولة وحيويّتها وسياساتها، وحيويّة المجتمع السياسي، وتوزيع الموارد الفكريّة والماديّة التي تتعلّق في جزء كبير بهيكل ووظيفة الاقتصاد. كما يُحدّد نطاق المؤسّسات وتمثيلها وفعاليتها في هذه المجالات إمكانية توسيع أو تقليص مجال المجتمع المدني، والطبيعة الرسميّة وغير الرسميّة لمنظّماته سواءً كانت تسعى إلى الانخراط أو التقييد أو التغيير أو الإطاحة أو التراجع عن الدولة والسوق، علاوة على الموارد المتاحة لهذه المنظّمات وأساليب عملها.[1]

من هذا المنطلق، أهمّية خاصّة هي تلك العلاقة التي تجمع المجتمع المدني بالدولة، فلا يمكن أن يوجد الأوّل في حالة من الفوضى التامّة، أي عندما تكون الحكومة غير قادرة على الحفاظ على النظام المدني، وتحديد الحقوق الشّخصية والجماعية وإنفاذها. فمن خلال السلطة السياسة واحتكار العنف المشروع، والإطار القانوني المستقّر، وتمثيل الصالح العام، توفّر الدولة الفيبرية القانون والنظام الداخليين، وتضمن الأمن الخارجي، وتؤسّس لحقوق واستحقاقات الأفراد والجماعات؛ فهي تُنشئ الإطار السياسي والقانوني والبيروقراطي والضريبي الذي يمكن من خلاله لمؤسّسات المجتمع المدني متابعة مصالحها الخاصّة بطريقة مدنيّة وغير عنيفة. يرتبط نطاق منظّمات المجتمع المدني وأغراضها وأدوارها ارتباطًا وثيقًا بنوع النظام، تبعًا لذلك تكون مساحة المجتمع المدني هي الأكبر في نظام ديمقراطيٍّ ليبراليٍّ؛ وأقلّها في الأنظمة الشمولية والاستبداديّة والأبويّة. من الناحية النظريّة، فإنّ هذه الأنظمة تقيّد بشدّة أو حتّى تُلغي حيّز المجتمع المدني، كما تسعى للسيطرة على منظّماته والتلاعب بها ونشرها لخدمة مصالح من هم في السلطة. في الممارسة العمليّة، لم تنجح الحكومات الاستبداديّة والسلطويّة دائمًا في السيطرة على منظّمات المجتمع المدني ومعالجتها، وأثبتت أنّها أقلُّ نجاحًا في القضاء عليها. ولكن على عكس الدول الديمقراطيّة، حيث يكون المجتمع المدني عالمًا محميًا من الناحية القانونيّة. في بعض الدول الاستبداديّة والسلطويّة توجد منظّمات مجتمعٍ مدنيٍّ (غير مدعومة من الدولة) في خوفٍ من الدولة، وغالبًا ما تشتغل بشكلٍ سرّيٍّ، بيد أنّ السيطرة والتلاعب غير غائبين

[1] Muthiah Alagappa, "Civil Society and Political Change: An Analytical Framework", in: Muthiah Alagappa (ed), **Civil Society and Political Change in Asia** (USA: Stanford University Press, 2004), p. 36.

في الدول الديمقراطيّة كذلك، وقد تختلف مساحة المجتمع المدني ووظائف منظّماته من دولة ديمقراطيّة إلى أخرى.[1]

في الأساس هناك ثلاثة سياقاتٍ (أو وظائف) في السياسة المعاصرة تحفّز التفاعل بين الدولة والمجتمع المدني يتمّ مناقشتها فيما يلي:

أوّلاً، **السياق الاجتماعي للعلاقة بين الدولة والمجتمع المدني،** أين يَنْبُعُ الافتراض الأساسي حول المجتمع المدني من السلوكيات الاجتماعيّة التي تتراكم وتحافظ على المواقف التعاونيّة والقيم والمصالح الاجتماعيّة، إنّها تزوّد الأفراد بالمهارات اللازمة لفهم أوجه القصور لديهم، ولتعلّم التصرّف بشكل جماعي مع الآخرين لتحقيق الأهداف المُتّفق عليها. يوفّر هذا دولة بمواطنين صالحين، أين يُطلب الحد الأدنى من تدخّل الدولة، بالتالي فإنّ هذه الأخيرة مطالبة بتوفير التوجيه والدّعم للمجتمع المدني المزدهر الذي لا يضرّ بمبادئ الحكم الرشيد والديمقراطية. في معظم الحالات، يكون الهدف الرئيس للحكومة هو تعزيز الحكم الفعّال والشامل؛ بالتالي، يُبلّغ المجتمع المدني عن توفير منصّات للحوار وديمومة المراقبة الاجتماعية. الحكومة هي الحارس على الرفاه الاجتماعي للشعب، وتطوير السياسات الاجتماعية والسياسية والثقافية للمجتمع، وإدراج الخبرات العمليّة والمعيشية له. يكمن هذا السياق داخل المنظّمات الأهليّة التي تُجمّع القيم والقواعد الاجتماعية للمجتمع وتحافظ عليها. إنّ المجتمع المدني مزوّد بموارد اجتماعيّة لبناء رأس مالٍ اجتماعيٍّ، يمكن للمجتمع السياسي أن يستقطب منه القادة العامّين الذين يفهمون الطموح الاجتماعي للمجتمع.[2]

ثانيًا، **السياق السياسي للعلاقة،** أين يشدّد الحكم الراشد للشؤون العامّة على أهمّية مدى توجيه برامج الحكومات من قبل المجتمع الذي تُقدَّمُ له أساسًا. بناء عليه، يوجّه المجتمع المدني في هذه الحالة أصوات الفقراء والمُهمَّشين في المجتمع؛ تُراعي هذه المقاربة حضور آراء الفقراء في تطوير وتنفيذ ومراقبة تطبيق سياسة الدولة. فالدولة التي تسعى جاهدة نحو الحكم الرشيد تعمل على تحسين شرعيتها من خلال مشاركة المجتمع المدني في صنع القرار، حيث يُعتبر هذا الأخير كحارس للمصالح العامّة. من الواضح أنّ المجتمع المدني يضمن شفافيّة وفعاليّة قويّة في جميع العمليّات

---

[1] Ibid, pp. 36-37.

[2] يميّز Coung (2008) بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي والمجتمع الاقتصادي والأسرة. ولشرح سياق العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني يتمّ تبنّي (أعلاه) نموذج هواردز Howards (2003) لتحديد مكانة المجتمع المدني في النظام الاجتماعي. في هذا الإطار، يعرض هواردز واجهة القطاعات الثلاثة التي يمكن من خلالها تحديد فضاءات ومجموعات متنوّعة من المجتمع المدني. يوفّر هذا النموذج صورة واضحة بأن المجتمع المدني هو الأفعال التي تقع بين عدّة مجالات/فضاءات في المجتمع، وهو ما يتوقّف على على اهتمامات معيّنة تتراوح بين الاجتماعية والسياسية والاقتصاديّة. ومن أجل تصنيف أوجه العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني –وفقًا لهذا الإطار– هناك حاجة لتحديد أسباب التفاعلات، على سبيل المثال، المجتمع المدني الموجود بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي، أو الموجود بين المجتمع الاقتصادي والمجتمع السياسي. تهتمّ (المجتمعات الثلاثة) بالتأثير على الدولة، في تكوينها المؤسّسي والاجتماعي.
See: SD Ndou, "State and Civil Society Relations Perspectives for Good Governance: Propositions for the Africa Agenda 2063 Aspirations", **Journal of Public Administration and Development Alternatives**, Vol. 01 No. 01, July 2016, pp. 34-35.

الديمقراطيّة، من الانتخابات، إلى تقديم الخدمات نفسها. في بعض الأحيان، يُعالج المجتمع المدني توفير خدمات عامّة للمجتمع، كانت تُعدُّ من الأدوار الرئيسة للحكومة. بالتالي، يمكن للحكومات تعزيز مثل هذه الخدمات من خلال تمويل المجتمعات المدنيّة التي تعمل على تكملة وإتمام بعض هذه الخدمات.[1]

ثالثًا، **السياق الاقتصادي للعلاقة**، إذ لا يمكن لاقتصاد السوق العمل بكفاءة دون الدولة والمجتمع المدني لأسباب عديدة، تتضمّن لوائح المنافسة غير العادلة، وحماية المجتمع، والمساومة الجماعية للعمل، وحماية المستهلك...إلخ. تتطلّب المعاملة في أيِّ نظامٍ اقتصاديٍّ مشاركة المواطنين الصالحين، والثّقة المتبادلة المتّفق عليها بينهم؛ ولكي تقوم الحكومة بتطوير السياسة الاقتصاديّة فإنّها تتطلّب مشاركة قوّية من كل المجتمع الاقتصادي والمدني لوضع سياقات في المواقف السياسية التي توازن بين مصالح كلا القطاعين. في التطوّرات الأخيرة على سبيل المثال، هناك قلق متزايدٌ بشأن مساهمة الصناعة في التحدّيات البيئية، تجلّى ذلك في نمو السياسات ومنظّمات المجتمع المدني التي تحرّكها أجندة البيئة؛ فكانت العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني حاسمة في تطوير المجتمعات المستدامة. من هذا الباب، يتطلّب تحسين النمو الاقتصادي ثقافة مقاولاتية قويّة يمكن زراعتها من خلال المنظّمات غير الحكومية الاقتصاديّة. إنّ قدرة الحكومات على ضمان بيئة مواتية لهذا النوع من المجتمع المدني لها فائدة بعيدة المدى على المواطنين، ما يشكّل الهدف النهائي للحكومات.[2]

من الممكن من الناحية التحليلية التمييز بين ثلاثة أنواع من العلاقات بين الدولة والمجتمع المدني: المجتمع المدني كمعارض للدولة، والمجتمع المدني كمكمّل للدولة، والدولة كمكمّل للمجتمع المدني. من المحتمل أن يتكيّف **النوع الأوّل** من العلاقة من خلال نوع الدمقرطة التصاعديّة (من أسفل إلى أعلى bottom-up)، والمتعلّقة بعملية إرساء الديمقراطية في وسط وشرق أوربا. نناقش هذا النوع من العلاقة أدناه. في الوقت الحالي، يمكن أن نلاحظ باختصار أنّ هذا النوع من العلاقة قصير العمر إلى حدٍّ ما، لأنّه من سمات المرحلة المتراجعة من الدول الاستبداديّة، والمرحلة الأساسيّة لإنشاء دولة ديمقراطيّة. مع ذلك، يزعم بعض المؤلّفين أن العلاقة المعادية antagonistic relationship بين المجتمع والدولة تدوم، لأنّ هذه الأخيرة تشكّل مجال السلطة الذي يتمّ فيه استخدام الإكراه القانوني بينما يخضع مجال المجتمع المدني لمبدأ المشاركة الطوعية.[3]

يبرز **النوع الثاني** من العلاقة في المنظور الجمهوري وأحيانًا في المنظورات النظرية الشيوعية إن لم نقل الأيديولوجية. ضمن هذه المنظورات، ينصبُّ التركيز على فوائد المجتمع المدني التي تنبع من اهتمامه بالمجالات التي تفتقر فيها الدولة إلى الكفاءة، أو تكون أقلّ فعالية من المجتمع المدني.

---

[1] Ibid, p. 35.
[2] Ibid, p. 36.
[3] Edmund Wnuk-Lipiński, "Civil Society and Democratization", in: Russell J. Dalton and Hans-Dieter Klingemann (ed), **The Oxford Handbook of Political Behavior** (Oxford: Oxford University Press, Aug 2007), p. 680.

فيما يتبع **النوع الثالث** من العلاقة خطى المنظور الليبرالي؛ حيث يتمّ صياغته على أساس مبدأ دولة الحد الأدنى the principle of the minimalism of the state من ناحية، وعلى أساس مبدأ التبعية the principle of subsidiarity من ناحية أخرى. يُبلغنا مبدأ التبعية فكرة أنّ الدولة ضرورية فقط عندما يكون المجتمع المدني غير فعّال، أو يفتقر إلى الكفاءة المطلوبة. باختصار، يتميّز النوع الأوّل بعلاقة معادية بين الدولة والمجتمع المدني، في حين يتميز النوعين المتبقين بعلاقات غير متناقضة تقوم على التعاون والتكامل المتبادل والتعايش المتناغم نسبيا.[1]

غالبًا ما تُصوّر علاقة المجتمع المدني بالدولة على أنّها مجابهة وخسارة، قد يكون هذا هو الحال في بعض الحالات، لكن في الغالب تتعاون الدولة والمجتمع المدني بشكل متبادل لغرض البقاء. كما ذكرنا سابقًا، يتطلّب المجتمع المدني الحوكمة من أجل الاستمرار وكذلك الحكومات، على الأقل تلك الديمقراطية التي تستمدّ قوّتها من المجتمع المدني. ضمن الأطر التحليلية الرئيسة السابقة، يمكن أن نرصد أيضًا تفاصيلاً في أشكال العلاقات المتعدّدة بين الدولة والمجتمع المدني، كالتعاون والتلاعب بالمجتمع المدني من قبل الدولة، والتغلغل العميق والتأثير على الدولة من قبل بعض الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، والتوتّر المُثمر بين الاثنين في سياق اتّفاقٍ شاملٍ على الإطار السياسي والاقتصادي ، والمناقشة والتداول بشأن القضايا الأساسية، أو إبعاد منظّمات المجتمع المدني وعزلها عن الدولة، أو الرفض الصريح للدولة من جانب قطاعات رئيسة من المجتمع المدني. وبالرغم من الترابط بين القطاعين، يجب أن تكون منظّمات المجتمع المدني متميّزة عن الدولة إذا أرادت التأثير على الحكم، كما يجب أن تتمتّع الدولة باستقلاليّة لحماية حقوق جميع مواطنيها. يُشار إلى هذا الترتيب باسم مبدأ الاستقلالية المزدوجة.[2]

بناء على هذا التنوّع والتعدّد في أشكال العلاقات دولة–مجتمع مدنيٌّ، تناول كلٌّ من Simone Chambers و Jeffrey Kopstein هذه المسألة في إطار سعيهما لتوضيح نطاق النقاش المعاصر المحيط بالمجتمع المدني من خلال ستّة أشكال هي:[3]

1. المجتمع المدني بمعزل عن الدولة civil society apart from the state.
2. المجتمع المدني ضد الدولة civil society against the state.
3. المجتمع المدني كداعمٍ للدولة civil society in support of the state.
4. المجتمع المدني في حوارٍ مع الدولة civil society in dialogue with the state.
5. المجتمع المدني في شراكة مع الدولة civil society in partnership with the state.

---

[1] Idem.

[2] Muthiah Alagappa, op.cit, p. 37.

[3] للتفصيل أكثر في هذه الأشكال الستة للعلاقة بين الدولة والمجتمع المدني انظر:

Simone Chambers and Jeffrey Kopstein, " Civil Society and the State", in : John S. Dryzek, (et al) (ed), **The Oxford Handbook of Political Theory** (Oxford: Oxford University Press, Jun 2008), from p. 364 to p. 378.

6. المجتمع المدني في تجاوزٍ للدولة civil society beyond the state.

إنّ عقوداً طويلة من شيوع نمط الدولة القويّة، وتهميش المجتمع قادت إلى ظهور الكثير من تنظيمات أو مكوّنات المجتمع المدني التي يمكن وصفها "بالجنينيّة"، أو غير المعبّر عنها بسبب طغيان الدولة على المجتمع، لكن منذ عقد أو يزيد صار الاهتمام واضحًا بالمجتمع المدني، أو بداية إضعاف الدولة لصالح المجتمع، وإذا افترضنا أنّ الدولة المستوعبة للمجتمع المدني صارت بمثابة أمر واقع، أو واقع مفروض على المجتمع، فإنّ تغيّرين حدثَا حالا دون استمرار عملية الاستيعاب تلك هما: 1. صعود نخب جديدة تطالب بإشراكها في العملية السياسية والاقتصادية والاجتماعية المهيمن عليها من الدول بعد طول استبعاد وإقصاء من مجمل العمليّة السياسية وحتّى الإنتاجيّة؛ 2. حدوث متغيّرات دولية عصفت بمركزيّة الدولة وهيمنتها وفسحت المجال واسعًا أمام المجتمع ليعبّر عن نفسه بمؤسّسات صارت تنافس الدولة، وفي الوقت نفسه بعيدة عن هيمنتها. بهذين الحدثين صرنا أمام وضعٍ جديدٍ يرمز لإمكانيّة هيمنة المجتمع على الدولة عبر مؤسّسات المجتمع المدني انتقامًا من الدولة تارةً ومحاولة إضعافها تارة أخرى.[1]

وبالرغم من اعترافنا أن دور المؤثّرات الخارجيّة كان من بين الأسباب الرئيسة وراء إضعاف الدولة لصالح المجتمع عمومًا ومؤسّسات المجتمع المدني منه خاصّة، إلاّ أنّ العلاقة التصادميّة بين الدولة والمجتمع أدّت طيلة عقودٍ من الزمن إلى أن تكون المؤثّرات الخارجيّة بمثابة الحافز لانتزاع مؤسّسات المجتمع المدني لعنصر المبادأة، ولتنتهي عقود طويلة من هيمنة الدولة على المجتمع، ومع تلك المتغيّرات صارت الغلبة للمجتمع المدني وازدهار مؤسّساته واتّساعها، بعدما كانت الغلبة للدولة لفترات طويلة، كانت مؤسّسات المجتمع المدني خلالها حبيسة إرادة الدولة وسلطانها. لذلك كلّه يرى خيري عبد الرزاق جاسم أنّ الصيغة الأمثل للعلاقة بين الدولة والمجتمع المدني تتجسّد في:

1. **المصالحة بين الدولة والمجتمع:** إنّ النظر إلى غلبة المجتمع المدني وازدهاره لا ينبغي أن يكون من زاوية ضيّقة أساسها إضعاف الدولة وتهميشها، ذلك أنّ هذه الأخيرة هي كيان معنويٌّ يجسّد الهويّة الوطنيّة. علاوة على ذلك، فإنّ المرحلة الانتقاليّة التي تمرّ بها الدول من حالة لا قانونيّة (شموليّة) إلى أخرى قانونيّة أو شبهِهَا، تحتاج إلى تنشيط مؤسّسات المجتمع المدني، لكن لا يعني بأيّ حالٍ من الأحوال إضعاف الدولة والحلول محلّها، بل يعني تعزيز الدولة من خلال المصالحة مع المجتمع، فهي العلاقة التي ظلّت لفتراتٍ طويلة تعاني من الصدام وعدم التلاقي.[2] بهذا المعنى، فإنّنا نعبّر عن تلك الجدليّة التي قال بها عبد الإله بلقزيز بين الدولة والمجتمع المدني. فوفقًا له، ليس بين هذين الكيانين تناقضٌ أو تعارضٌ –كما بات يُفهم اليوم– ذلك أنّ المجتمع المدني، بما هو مجتمع المصالح الخاصّة لا يوجد إلاّ في نطاق الدولة الوطنيّة الحديثة. وهو –قطعًا– لا يكون إلاّ مجتمعَ مواطنين في دولةٍ

[1] خيري عبد الرزاق جاسم، "المجتمع المدني في ضوء جدليّة العلاقة بين الدولة والمجتمع"، **دراسات دوليّة**، العدد 27، 2005، ص. 36.
[2] المرجع السابق، ص ص. 36–37.

يؤسّسها مبدأ المواطنة؛ وهذا يعني أنّ ما ينطبق على العلاقة بين الفرد/المواطن ينطبق على العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني. لا تتحقّق المصالح الخاصّة في المجتمع المدني إلاّ في علاقة ترابط بالمصلحة العامّة؛ أو قل: كلّما أمكن تحقيق المصلحة العامّة، أمكن من خلالها تحقيق تلك المصالح الخاصّة بالمجتمع المدني. من الخطإ، إذن، افتراض التعارض بين الدولة والفرد، وبينها وبين المجتمع المدني، وبين القانون والحرّية، وبين الواجب والحق. ولا يناظِرُهُ في الخطإ فداحةً سوى الاعتقاد بأنّ فرديّة الفرد وحرّيته وحقوقَه ومصالحَ المجتمع المدني واستقلاليته إنّما تتحقق من خلال الصراع مع الدولة وضدّها وعلى حسابها، وليس من خلال تلك التي يسمّيها هيغل **بالوحدة الجوهريّة** لكيان الدولة الذي هو كيان المجتمع والأمّة في الدولة الوطنيّة الحديثة. الفوضويّون وحدهم من يذهبون في هذا الاتّجاه، والفوضوية ليست نزعة ضد الدولة فحسب (كانت باسم الفرد أو الجماعة أو الطبقة)، وإنّما هي أيضًا نزعة ضد المجتمع والفرد.[1]

يقود هذا إلى التعبير عن هذه الرؤيّة من خلال شكل **التعاون والتكامل** بين الدولة والمجتمع المدني، قد تكون هذه الصورة المثاليّة للعلاقة بين القطاعين، فتشير إلى قوّة الاثنين معًا، فلا يمكن قيام مجتمعٍ مدنيٍّ قويٍّ في ظل دولة ضعيفة، بل هما مكوّنان متكاملان يميّز بينهما توزيع الأدوار لا غير؛ وهنا يقوم المجتمع المدني بدور الوسيط بين الدولة والفرد، وتبرز صور التعاون في دور هذه المؤسّسات في تدعيم شرعية الدولة والنظام السياسي، والتعاون المشترك مع الدولة في التنشئة السياسية للمواطنين. وتوفّر مؤسّسات المجتمع المدني في هذه الحالة مصادر للتجنيد السياسي من أعضائها وقد يكون شكل التعاون في أن تقوم بعض المؤسّسات لسد دور الدولة في بعض المجالات التي تتراجع فيها كالمجالات الخدمية. في هذا السياق، يجب الأخذ في الاعتبار أنّ هذا التعاون المرجو يرتبط بقدرة مؤسّسات المجتمع المدني على الانخراط في مؤسّسات الدولة، وتزاد هذه القدرة بنمو قدرة مؤسّسات المجتمع المدني على الاستقلال والتنظيم.[2]

2. **سيادة حكم القانون:** يمكن القول بأنّ العلاقة بين المجتمع والدولة تستمدّ استمراريتها وتواصلها من قيام الدولة بسنّ التشريعات ووضع القوانين التي تحدّد إطار الحركة لقوى المجتمع من ناحية، ومن احترام قوى المجتمع وقبولها لتلك التشريعات، أو طرح رؤى بشأنها من ناحية أخرى. فالعلاقة بين الدولة والمجتمع تتحدّد في إطار قانون ما، أو وفق تشريع معيّن، أيًّا كان مصدره، فهو يوفّر حدودًا

---

[1] وفقًا لعبد الإله بلقزيز ثمّة تلازم بين الدولة والحرّية يعبّر عنه التّلازم بين الواجب والحق. ليس الواجب إكراهًا للفرد من قبل الدولة –وإن كان في صورته الخارجيّة كذلك– أو قيدًا مفروضًا على حرّيته. إنّه، كحقٍّ للدولة على المواطنين، تمثيلٌ عموميّ أو شامل لحقٍّ عامٍّ للمجتمع بأفراده. وهو إذ يتحقّق، يُحقّق الأفراد من خلاله حقوقهم الفرديّة وحرّياتهم الشخصيّة. وما يقال هنا عن جدليّة الفرد والدولة، الحق والواجب، يقال عن جدليّة الدولة والمجتمع المدني. انظر: عبد الإله بلقزيز، **الدولة والمجتمع: جدليّة التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر**، ط.1 (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، أيلول/سبتمبر 2008)، ص ص. 25–26.

[2] مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، **السلطة ومنظّمات المجتمع المدني في مصر** (القاهرة: مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، 2016)، ص ص. 11–12.

للحركة، ويسمح باستمرار ديناميكية أو تفاعل المجتمع مع الدولة. وإذا سلّمنا بأنّ المجتمع المدني يضم هياكل أو أطرًا مؤسّسية تعبّر عن قوى أو تكوينات اجتماعيّة بعينها، فإنّه يصبح هو الآخر محكومًا في إطار الدولة الحديثة بتشريعات أو قوانين، تحدّد مسار حركته وقواعد سلوكه بما لا يتنافى مع مبدأ الاستقلال النسبي الذي ينبغي أن تتمتّع به مؤسّسات المجتمع المدني.[1] إضافة إلى ذلك، ينبغي لهذا الإطار القانوني التحكّم في بدايات ونهايات صلاحيات كل من الدولة والمجتمع معًا، لا أن تكون تلك النهايات متحرّرة بحيث تسمح بالاختراقات الخارجية.[2]

3. إشراف الدولة على بعض مكوّنات المجتمع: ينبغي أن يكون للدولة هامش محسوب في الإشراف على مكوّنات المجتمع المدني، ولاسيّما تلك التي لها علاقة بالأجهزة المجتمعيّة، أو ذات الصّلة بالتركيبة المجتمعيّة، وعكس ذلك سنشهد خلخلة في هذه التركيبة، إن افتقدت مكوّنات المجتمع المدني للدعم والمساندة من الدولة، إذ ربّما تلجأ بعض من تلك المؤسّسات إلى الخارج للحصول على الدعم ومعه تفقد تلك المؤسّسات استقلاليتها في أداء مهامها، ويقود هذا الأمر إلى إخلالٍ في العلاقة بين الدولة والمجتمع من جديد.[3]

قد يؤدّي هذا الشكل من العلاقة إلى نمطٍ آخر مشابه يقوم على **اختراق الدولة لمؤسّسات المجتمع المدني**، ففي هذا النوع تسعى الدولة للسيطرة على مؤسّسات المجتمع المدني أو احتوائها من خلال أدوات كالمنح أو المنع، وإنشاء تنظيمات تأخذ الشكل الهرمي تتبع التنظيم المركزي، فتلجأ الدولة إلى تعيين موالين لها في منظّمات المجتمع المدني للسيطرة على سياساتها وتوجيهها نحو تأييد السلطة، أو السيطرة على الإعلام لحجب نشاط بعض المؤسّسات وإظهار نشاط البعض الآخر، وهو النمط الأقرب للعلاقة بين السلطة والمجتمع المدني في أغلب البلدان العربيّة.[4]

مجال آخر مهمٌّ في التواصل بين الحياة الخاصّة والدولة يكمن في المجتمع السياسي. يرمز مفهوم هذا الأخير (الذي أشاعه ألفريد ستيفان Alfred Stephan) في الدول الديمقراطية على الأقل إلى عالم المنافسة الرّسمية للحصول على سلطة الدولة وممارستها. في هذه الحالة، تسعى الأحزاب السياسية، وهي الجهات الفاعلة الرئيسة في هذا المجال، إلى حشد الدعم العام وتشكيل ائتلافات رابحة في المنافسة الرّسمية وإدارة سلطة الدولة من خلال الانتخابات وتشكيل الهيئات التشريعية. يختلف هنا المجتمع المدني عن المجتمع السياسي، فبينما يسعى كلٌّ منهما للتأثير على السياسات وقواعد اللعبة لا ينظّم المجتمع المدني نفسه على أساس حزبيٍّ لتجميع المصالح والتنافس رسميًّا على مناصب الدولة. ولكن على مستوى الممارسة العملية، غالبا ما تكون العلاقة بين المجتمع المدني والسياسي

---

[1] إيمان حسن، **المجتمع المدني والدولة والتحوّل الديمقراطي: إطار نظري ومفاهيمي**، سلسلة كتيّبات برلمانيّة، ط.2 (البحرين: معهد البحرين للتنمية السّياسيّة، 2017)، ص ص. 24-25.

[2] خيري عبد الرزاق جاسم، المرجع السابق، ص. 37.

[3] المرجع نفسه، نفس الصفحة.

[2] مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، المرجع السابق، ص. 12.

غير واضحة، حيث ينتسب العديد من منظّماته (كالنقابات، ووسائل الإعلام، وبعض مجموعات المصالح) إلى أحزاب سياسيّة معيّنة لأسباب أيديولوجيّة أو إنتسابيّة خاضعة للتسوية، وقد تمارس سلطة الدولة من خلال الحزب السياسي القائم؛ في هذه العمليّة، تصبح هذه المنظّمات شريكة في الحكم، ممّا يُعرّض للخطر التميّز والجودة المستقلّة للمجتمع المدني.[1]

يحدث عدم الوضوح أيضًا عندما يتم حظر فواعل وأنشطة المجتمع السياسي أو المشاركة فيها في النظام الشمولي والسلطوي. قد يلجأ المنشقّون من المجتمع المدني للبقاء ولبناء الخطاب المضاد ولتطوير شبكات يمكن انتشارها عند انفراج "هيكل الفرصة السياسية political opportunity structure". إنّ التمييز بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي ودمجهما في الممارسة هما مؤشّران مفيدان لوجود المجتمع المدني حتّى في أكثر الدول استبداديّة وشموليّة في شكل دفاعي أو سرّي، هذا التمييز مفيدٌ أيضًا خلال لحظات الانتقال السياسي عندما تغادر النخبة الحزبية السابقة المجتمع المدني لتشكيل أحزاب سياسية وتتنافس على مناصب الدولة؛ حينذاك فيعود المجتمع المدني إلى حالته التقليدية/المألوفة.[2]

في نقاش مُتَّصِلْ يُظهر وود Wood أنّ التبجيل الجديد للمجتمع المدني يسعى جاهدًا لإحياء التفرّع/الانقسام الثنائي الغرامشي Cramscian dichotomy أين يتمّ الإكراه على النحو الوارد في الدولة ضدّ الحرّية والعمل الطوعي الذي ينتمي إلى المجتمع المدني. بناء عليه، وضع ألفريد ستيفان الأساس لهذا الانقسام/التفرّع في مناقشته للسياسة البرازيلية. وجد ستيفان ثلاثة مستويات مفيدة من الناحية المفاهيمية والسياسية للتحليل: المجتمع المدني، والمجتمع السياسي، والدولة، فعرّف المجتمع المدني بأنّه:" ساحة تحاول فيها الحركات الاجتماعية المتعدّدة (مثل جمعيات الأحياء، والجمعيات الدينيّة والتيارات الفكريّة) والمنظّمات المدنيّة من جميع الطبقات (مثل المحامين، والصحفيين، ونقابات العمّال ورجال الأعمال) تشكيل أنفسهم في مجموعة من الترتيبات حتّى يتمكّنوا من التعبير عن أنفسهم وتعزيز مصالحهم". وعلى عكس المجتمع السياسي الذي "تستوعبه في كثير من الأحيان المجموعات المهنيّة في الدولة، فإنّ المجتمع المدني يختصّ –بشكلٍ مميّز– بجزء من الفضاء المستقل". بهذا التمييز، يمدّد ستيفان مفهوم الاستقلالية بحيث لا يشير إلى الدولة فحسب، بل إلى المجموعات الاجتماعيّة التي من المفترض أن تشارك في تنافس مع الدولة (مبدأ الاستقلالية المزدوجة كما أوضحنا أعلاه).[3]

في تطبيق آخر لمفهوم المجتمع المدني على مجموعة متنوّعة من بلدان أمريكا اللاتينيّة، يحاول ستيفان أن ينظر إلى "العلاقات المتبادلة بين سلطة الدولة وقوّة المجتمع المدني"، وهو يعرض أربعة سيناريوهات في علاقاتهما: تتراجع قوّة المجتمع المدني مع ارتفاع سلطة الدولة، أو العكس، أو أنّها

[1] Muthiah Alagappa, op.cit, pp. 37-38.
[2] Ibid, p. 38.
[3] Gilbert Muruli Khadiagala, "State and Civil Society in Comparative Political Analysis: A Theoretical Survey", Departmental Seminar Discussion Paper, Kent State University, Kent, Ohio, 20 November, 1991, p. 16. Accessed in: (28/01/2019). https://bit.ly/2FCWSFd.

ترتفع معًا، أو تتراجع معًا. اتّجاه هذه الخلفيّة من الصراع المستمر بين المجتمع المدني والدولة يخلص إلى ما يلي: لا يمكن تحليل سلطة الدولة كفاعل ومؤسّسة بمعزلٍ عن فهم طبيعة الانقسامات التي تُصدِّع/تُمَزِّق المجتمع المدني من ناحية، أو تعزّز الروابط الأفقيّة التي تجمع مختلف قطاعات المجتمع المدني من ناحية أخرى. في الوقت نفسه، يتشكّل تطوّر معارضة الدولة داخل المجتمع المدني من خلال الطريقة التي تحدّد بها الدولة مشروعها والصراعات التي تنشأ داخل جهاز الدولة نفسه.[1] وحتّى نختم، لا شكّ في أنّ المجتمع المدني العالمي والمحلّي سيستمرّ في تقييد الدولة وتحدّيها وتأديبها بطرقٍ مختلفةٍ ومهمّةٍ، لكن من غير المرجّح أن يحلّ محلّها في المستقبل القريب.[2]

ثانيًا/ المجتمع المدني: نقاش المفهوم في سياقاته المختلفة.

تصبح القضايا أكثر تعقيداً بمجرد انتقال مفهوم المجتمع المدني إلى غير سياقاته التقليدية الغربية، كما أوضحت ذلك هوارد ج . ويارد في مؤلّفها "المجتمع المدني: النموذج الأمريكي والتنمية في العالم الثالث" لاعتبارات أوّلها، أنّ مفهوم المجتمع المدني يختلف معناه في المجتمعات والثقافات المتعدّدة عن معناه بالنسبة للأمريكيين (والغرب بصفة عامّة) المعتنقين لفلسفات لوك وتوكفيل وماديسون Madison. ثانيًا، إنّ شكل هذا المجتمع المدني قد يختلف من بلدٍ إلى آخر ويتباين بشكل كبير عن النموذج الامريكو–أوربي، وهذه الأشكال ليست كلّها بأيّ حال من الأحوال ليبرالية، وتعدّدية وديمقراطية.[3]

لقد كان المجتمع المدني مفهومًا غربيًا تقريبًا، متّصل تاريخيًا بالتحرّر السياسي للمواطنين من الروابط الإقطاعية السابقة والملكية والدولة خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. يبدو أن مفاهيم المجتمع المدني الأخرى التي ربّما كانت موجودة في مناطق أخرى أو في أوقات مختلفة بالكاد تنعكس في النقاش الدولي حوله. ونتيجة لذلك، ما يزال هناك الكثير من النقاش حول ما إذا كانت هذه المفاهيم الغربية للمجتمع المدني قابلة للتحويل إلى بلدان غير غربية أو إلى سياقات تاريخية أخرى بمستويات مختلفة من الديمقراطية والهياكل الاقتصاديّة.[4] من هذا الباب، سيناقش هذا الجزء إمكانية حضور المفهوم في سياقات متعدّدة ومختلفة بدءًا بالسياق الأوربي/الغربي، ثمّ في أوربا الشرقية، وصولاً إلى المجتمع المدني في الجنوب، في أمريكا اللاتينية وإفريقيا وآسيا والبلدان العربية/الإسلامية.

2–1. فكرة المجتمع المدني في أوربا الغربية: التأسيس لمبادئه العامّة.

ارتبط مفهوم المجتمع المدني في أوربا الغربية ارتباطًا مباشرًا بظهور البرجوازية والجهود اللاحقة التي بذلتها هذه الطبقة لفصل المجال الخاص عن إجراءات أو فعل الدولة...وبرز المفهوم على أنّه ثقل موازن للمؤسسات الملكية التي استمرّت في التعامل مع الساحة السياسية باعتبارها المجال الخاص

[1] Idem.
[2] Simone Chambers and Jeffrey Kopstein, op.cit, p. 378.
[3] هوارد ج . ويارد، المرجع السابق، ص. 132. (بتصرف).
[4] Christoph Spurk, op.cit, p. 06.

للملك والممتلكات الأميرية. أدّى الفصل بين المجال العام والخاص إلى تقويض الحكم الأبوي في أوربا الغربية في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر خاصّة مع وضع قواعد حول إشاعة السلطة السياسية the publicness of political authority، فتمّ تقليص هذا النوع من الحكم patrimonial rule بمرور الوقت مع انتشار الفكرة القائلة بأنّ السلطات السياسية يجب أن تخضع للمساءلة أمام الجمهور؛ رُسِّخَ وضُمِّنَ في مثل هذا المفهوم كل من المبدأ المعياري والتنظيمي الذي ساهم في تطوير فضاء اجتماعي متميّز عن الدولة.[1]

بالإضافة إلى الأفكار السابقة (المذكورة أعلاه في الجذور التاريخية والفلسفية) التي أسّست بها أوربا مفهومها للمجتمع المدني، نشأت شبكة من الجمعيات لتعزيز دعاية المجتمع المدني في أوربا الغربية. ففي القرن التاسع عشر، كان الفكر الليبرالي يرى أن الهيئات الوسيطة أساسية لتحقيق الاستقرار للفضيلة الرئيسة للمجتمع المدني، ولاسيّما قدرته على تمثيل رأي عام مستنير يستند إلى العقل، فصعود المجتمع المدني يعكس منطق التحديث الذي أدّى بشكل متزايد إلى تسوية الحقوق السياسية الرسميّة داخل المجتمع، فعندما يتمّ الدفاع عن بعض المطالب الاجتماعية (على سبيل المثال، حقوق الملكية) من قبل مجموعة واحدة، يكون الضغط أكبر لتمديدها إلى مجموعات اجتماعية أخرى. إنّ طبيعة المجتمع البرجوازي المبعثرة والقابلة للتبادل exchange طرحت مجموعة من المشاكل لتنمية مجال عام مستنير، حيث أن المجتمع المُفَتَّتْ، كما تبيّن كان ضعيفًا أمام سلطة الدولة. بهذا الشأن، قدّم ألكسيس دي توكفيل أقوى حالة لمجتمع مدنيّ مؤلّف من مجموعات جمعياتية واضحة يمكن أن تعتمد على قيادة مطّلعة/مستنيرة لتشكيل رأي عام بطريقة ايجابية. كما هو معروف، يعتقد توكفيل أنّ أحد النقاط الأساسية في المجتمع الفرنسي هو غياب الجمعيات الثانوية secondary associations. كانت الحجّة الأساسية لتوكفيل هي أنّ البرجوازية الفرنسية واجهت صعوبات في الحفاظ على مشروعها المهيمن بسبب ندرة المؤسّسات الاجتماعية الثانوية. في مثل هذا الفراغ، ادّعى أنّ الميول السلطوية للدولة ستعود إلى الظهور من جديد. وكانت الطريقة الفعّالة للحفاظ على القيم العالمية، وكذلك الحد من توسّع الدولة هي بتعزيز شبكة الجمعيات، وكما يقول كين "رأى توكفيل...أنّ أشكال الجمعية أو الارتباط المدني مثل الدوائر العلمية والأدبية والمدارس والناشرين والفنادق والمنشآت الصناعية والمنظّمات الدينية وجمعيات البلديات والمؤسّسات العائلية المستقلة هي حواجز حاسمة ضد كل من الاستبداد السياسي والحرمان الاجتماعي وعدم المساواة".[2]

---

[1] كما يقول Poggi:" بعض المجموعات الاجتماعية –البرجوازية في الغالب، وبالرغم من اختلاطها أحياناً بعناصر من طبقة النبلاء ورجال الدين– تطرح نفسها تدريجياً كجماهير مؤهّلة لانتقاد عملية الدولة نفسها، فكانوا يسعون لاستكمال الفضاء العام الذي تمّ تشييده من فوق مع "مجال عام public realm" يتكوّن من أعضاء فرادى من المجتمع المدني تجاوزوا اهتماماتهم الخاصّة، وطوّروا رأياً عاماً بشأن قضايا الدولة ومواكبتها لجعلهم يلتفتون لأنشطة الدولة وأجهزتها. انظر:

Dwayne Woods, " Civil Society in Europe and Africa: Limiting State Power through a Public Sphere", **African Studies Review**, Volume 35, Number 2, September 1992, p. 79.

[2] Ibid, pp. 83-84.

في ختام هذا الجزء، يجب أن تكون بعض المبادئ المتعلّقة بحدود المفاهيم الأوربية للمجتمع المدني واضحة في هذه النقطة. بدأ المجتمع المدني الحديث في الظهور في القرن الثامن عشر مع تراجع الاستبداد وتطوير افتراضات معيارية جديدة حول الفصل بين المجالات العامّة/والخاصة بين الدولة/والمجتمع، وقد برزت هذه المبادئ بحدّة في النضال من أجل فصل المجتمع المدني عن هيمنة الدولة الارثية patrimonial state والكنيسة. ومن المفارقات، يبدو أنّ أوربا الغربية في سعيها لاستبدال التأثيرات الاجتماعية التقليدية للكنيسة بالهياكل الحكومية العلمانية، قد ساهمت بشكل كبير في النهوض بالمجتمع المدني، وبفعلها هذا، قامت الدولة بإضفاء الشرعية على فصل المصالح الخاصة للمجتمع عن الدولة والكنيسة. بحلول القرن التاسع عشر، كانت السّمة المميّزة للمجتمع المدني الأوربي هي صعود الاقتصاد الرأسمالي ببنية طبقية متميّزة للغاية، وبالتالي تطوّر المجتمع المدني الأوربي في سياق تاريخي تمّ فيه تحديد المعاملات الاجتماعية من قبل قوى السوق، وعلى نحوٍ متزايد تمّ الضغط على الدولة للحد من دورها فيه (السوق). وقد تأصّل هذا التقييد في صياغة المطالب المعيارية فيما يتعلّق بدور الدولة فضلاً عن مساءلة المسؤولين العامّين في فضاء عام مستنير.[1]

عامل آخر مهمٌّ في تشكيل المجتمع المدني الأوربي هو إضفاء الشرعية على الانخراط الفردي في الفضاء العام من خلال المجموعات الترابطيّة associational groups. كما ذُكر أعلاه، حيث تعتبر الجمعيات ضرورية للحفاظ على الدولة الديمقراطية. في هذا الشأن، رأى توكفيل وغيره من المفكّرين الليبراليين أن الجمعيات هي وكالات اجتماعية ضرورية للحفاظ على معايير مجتمع ديمقراطي ليبرالي. وأخيراً، فإن المجتمع المدني، كفئة تحليلية، ينطوي على عملية تمايز، يتأسّس دستوره بالضبط حول الفصل بين العام/الخاص، والدولة/المجتمع، والمصالح الاقتصادية في فضاءات متمايزة من العمل هذا لا يعني أنّ عملية التمايز يتم تقسيمها بشكل حاد أو كلّي. مع ذلك، فإنّها تشير إلى أن المعايير التي يتمّ تنظيم المجتمع حولها، وكيف يتم تجميع المصالح الاقتصادية، تختلف عن المصالح الشخصية لقائد معيّن والمصالح الاختزالية البسيطة the crudely reductionistic interests للطبقات الاجتماعية.[2]

2-2. المجتمع المدني في وسط وشرق أوربا: صراع الايدولوجيا والتأثّر بالشحنة الغربية.

جادل فيدل Wedel (1994)، أنّه في ظل الشيوعية لم يكن لدول أوربا الشرقية "مجتمع مدني" واعتبر انعدام الحرّية العقبة الرئيسة أمامه.[3] يمكن فهم الطرح الفيدالي من خلال التوليفة المفيدة للغاية التي تقدّمها فاليري بونس Valerie Bunce للعناصر المختلفة للتجربة الشيوعية، التي تشير إليها على أنّها "تجعلها في تجانس homogenizing"، من خلال التركيز على أربعة عوامل مركزية: 1.المهمّة

[1] Ibid, p. 84.
[2] Ibid, pp. 84-85.
[3] Elona Dhembo, (et al), "Why do I have to trust you?: the Perspective From Civil Society on active Citizenship in Post-Communist Albania", **Croatian International Relations Review**, CIRR XXI, No. 73, 2015, pp. 137.

الأيديولوجية للنخبة الحاكمة، 2.البناء...احتكار اقتصادي وسياسي يبقيه في أيدي الحزب الشيوعي 3.انصهار ليس النظام السياسي والاقتصادي فحسب، ولكن أيضًا الحزب والدولة، 4.التغلغل/الاختراق المؤسّسي غير العادي للدولة. كانت كل هذه السمات الأربع موجودة في الأنظمة الشيوعية عبر الاتحاد السوفييتي وأوربا الشرقية، باستثناء جزئي ليوغسلافيا الأكثر تعدّدية وبدرجة أقل بولندا وهنغاريا. إنّ العنصر الرابع من عناصر بونس هو الأكثر أهمّية لفهم المجتمع المدني المعاصر لما بعد الشيوعية، لأنّه ينطوي على محاولة الحزب–الدولة the party-state's للتغلغل الكامل والمراقبة والسيطرة على جميع جوانب المجتمع؛ على عكس الأنظمة السلطوية التي تسمح بشكل عام بوجود أنشطة اجتماعية مستقلّة لا تهدّد الدولة مباشرة؛ منع الحزب "وجود أيّ حياة جمعياتية أو منظّمات سياسية أو حركات اجتماعية تتحرّك بشكل منفصل عن الشبكة المؤسّسية للحزب–الدولة، ونتيجة لذلك أصبحت الجماهير تعتمد على الحزب–الدولة في الوظائف والدخل والسلع الاستهلاكية والتعليم والسكن والرعاية الصحّية والتنقّل الاجتماعي والجغرافي".[1]

يمكن أن نستشعر ذلك في الخبرة الألبانية –على سبيل المثال– حيث تمّت إضافة مصطلحات كـ"المجتمع المدني"، و"المنظّمات غير الحكومية"، و"المنظّمات غير الربحية" والمفاهيم الأخرى ذات الصّلة إلى الخطاب الألباني في الآونة التي تلت سقوط الشيوعية. قبل ذلك، كانت الأبعاد التي يمكن أن تتخذها المواطنة والنشاطية activism مرتبطة ومحدّدة من طرف الدولة–الحزب the state party. وبالمثل فإنّ مصطلحات مثل "القطاع الخيري"، و"القطاع التطوّعي"، و"القطاع المجتمعي"، و"القطاع الثالث"، التي اكتسبت في بعض البلدان (على سبيل المثال المملكة المتحدة) المزيد من الجاذبية الأيديولوجية والمفاهيمية، ظلّت غير معروفة للألبان حتى التسعينات. في الواقع، لقد ثبت أنّ تعريف المجتمع المدني والمفاهيم الأخرى المرتبطة به، بما في ذلك المواطنة النشطة والتشاركية مهمّة صعبة ليس في دول مثل وسط وشرق أوربا (التسعينات) حيث كانت هذه المفاهيم جديدة فحسب، ولكن أيضًا في الدول التي لها تقاليد معترف بها من القطاع الثالث.[2]

خلال السبعينات من القرن الماضي، قام بعض معارضي النظام الشيوعي في وسط وشرق أوربا بتغيير إستراتيجيتهم المقاومة الخاصّة بهم من ما وُصف بأنّه **الانشقاق** لما يصفه Michael Bernhard **بالمعارضة**، إنّه الفرق بين الإستراتيجيتين (الانشقاق والمعارضة) وإنجازاتهما العملية التي جعلت إعادة بناء المجتمع المدني في ظلّ الحكم الشيوعي ممكنًا. ظهر الانشقاق كاستجابة لانهيار المشروع التنقيحي لخلق الاشتراكية ذات الوجه الإنساني في كل من بولندا وتشيكوسلوفاكيا في عام 1968 والمحافظة الصارمة على حقبة بريجنيف التي أعقبتها. في الاتّحاد السوفياتي، تمّ تصنيف أنواع من الانشقاق من قبل ثلاث شخصيات بارزة: ألكسندر سولجينتسين Aleksander Solzhenitysn (التقليدية

[1] Marc Morjé Howard, "Civil Society in Post-Communist Europe", in: Michael Edwards (ed), **the Oxford Handbook of Civil Society** (Oxford: Oxford University Press, 2011), p. 137.
[2] Elona Dhembo, (et al), op.cit, pp. 137-138.

والدينية والقومية التوجّه)، اندريه ساخاروف Andrei Sakharov (الليبرالي والمدني التحرّري التوجّه) و روي ميدفيديف Roy Medvedev (في الحزب والمناشدة للعودة إلى التوجّه اللينيني "الحقيقي"). في عدد من البلدان، كان هناك تنقيحيون معارضون مهمّون. في هنغاريا، كانت لمدرسة بودابست للماركسية الإنسانية تأثير كبير حتّى هاجر العديد من مفكّريها المهمّين وتحوّل الناشطون الشباب إلى أسلوب سياسي معاكس. في يوغسلافيا استمرّت مجموعة براكسيس the Praxis Group في هذه الإستراتيجية كما فعل رودولف باهرو Rudolf Bahro و روبرت هافمان Robert Havemann في ألمانيا الشرقية. في بلغاريا ورومانيا أحبط القمع القاسي جميع محاولات المقاومة تقريباً، وفي بولندا وتشيكوسلوفاكيا ظلّ المنشقّون في موقف دفاعي في أعقاب ما بعد عام 1968 حتّى ظهور المعارضة المُعَادْ إحياؤها في كلا البلدين.[1]

بعد فشل جهود التنقيحية/التعديلية في استقطاب الدولة–الحزب تحت سيطرة الإصلاحيين، استمرّ بعض الماركسيين الناقدين في النضال من أجل اشتراكية أكثر إنسانية. مع ذلك، بعد عام 1968، تمّ تهميش الماركسيين الانشقاقيين داخل الأحزاب الحاكمة أو أجبروا على تركها. في هذا المنعطف، فقدت الماركسية المُعَدِّلَة/المُرَاجِعَة مبرّرها وأصبحت بشكل متزايد غير مرتبطة بالتحوّل إلى استراتيجيات مقاومة معارضاتية وقدّم منشقّون آخرون مطالباتهم من خارج إطار الحزب والماركسية، في الغالب على أساس القيم الليبرالية أو التقليدية. في الواقع، لكي تنجح الانشقاقية كإستراتيجية، كان على النخبة الحاكمة أن تستجيب لمقترحاتها. ولكن عند مراجعة الماضي، وبالنظر إلى الطبيعة المحافظة للحكم في المنطقة في ذلك الوقت، كانت فرصة حدوث انشقاق يؤدّي إلى تغيير حقيقي محدودة بشكل واضح. في نهاية المطاف، تمّ تقليصها إلى صياغة أجندة للتغيير دون أيّ برنامج ملموس لتنفيذها باستثناء الأمل في أن يستمع من هم في السلطة لها.[2]

تميّز التغيّر من الانشقاق إلى إستراتيجية المقاومة المعارضاتية an oppositional resistance strategy بالتحوّل في التركيز، فلم يهتم المعارضون كثيراً بأن يكونوا مشغولين بإخطار سلطات الحزب–الدولة the party-state بطرق اشتغالهم ولا كيف يركّزون جهودهم على المجتمع كأساس للمقاومة. فكان الفيلسوف البولندي المنفي ليزيك كولاكوفسكي Leszek Kolakowski أحد أبرز المنظّرين للدعوة إلى هذا الوضع الجديد والذي كان ما يزال مؤثّرًا جداً في الدوائر الفكرية في بولندا آنذاك، حيث كسر في مقاله "الأمل واليأس Hope and Hopelessness" التشاؤم السائد حول إمكانية حدوث تغيير سياسي ديمقراطي في أوربا الشرقية بعد التسوية السوفيتية لتشيكوسلوفاكيا؛ ونظراً لعلاقة بولندا بالاتحاد السوفييتي، فإنّ احتمالات الإصلاح السياسي الديمقراطي تبدو ميؤوساً منها تقريباً، لكن كولاكوفسكي وجد الأمل في طريق الإصلاح لأنّه شعر بأنّ أنظمة النمط السوفييتي متورّطة في شبكة

[1] Michael Bernhard, "Civil Society and Democratic Transition in East Central Europe", **Political Science Quarterly,** Vol. 108, No. 2, Summer, 1993, pp. 311-312.
[2] Ibid, p. 312.

من التناقضات غير القابلة للحل، ولأنّ النظام القائم كان قادراً على الحفاظ على نفسه من خلال منع المقاومة من جانب المجتمع فحسب، فقد آمن كولاكوفسكي أنّه يمكن إصلاح النظام من خلال الاتّجاهات المضادة للمقاومة الاجتماعية التي ستستغل هذه التناقضات، وبالتالي أعرب عن أمله في "التوجّه الإصلاحي بمعنى الاعتقاد في إمكانية وجود ضغوط فعّالة تدريجية وجزئية، تمارس في منظور طويل المدى التحرّر الاجتماعي والوطني".[1]

تمّ التقاط هذا الخيط من كولاكوفسكي من قبل بعض أعضاء المعارضة في بولندا في منتصف السبعينات، لاسيّما جاسيك كورون Jacek Kuron وآدم ميشنيك Adam Michnik، اللذان طوّرا هذه الإستراتيجية الطويلة المدى والتدريجية، فكلاهما كانا ناشطين مهمّين في المجموعة الأولى التي ترجمت هذه الإستراتيجية الجديدة بفعالية إلى سياسة عملية، في لجنة الدفاع عن العمّال Komitet Obrony Robotnik6w (KOR)، وبالرغم من أنّ آخرين كانوا يمتلكون رؤى نظرية مشابهة فلاسفة كجيورجي بينس Gyorgy Benc و جانوس كيس Janos Kis في هنغاريا، وفاتسلاف هافل Vaclav Havel، وغيرهم من المرتبطين بالميثاق 77 في تشيكوسلوفاكيا*، لم تحقق الإستراتيجية نجاحاً عملياً مثلما حدث في بولندا. هذا التحوّل في التوجّه من الانشقاق إلى المعارضة يظهر بشكل كبير في التطوّر السياسي لـ جاسيك كورون. ففي منتصف الستينات من القرن الماضي، دعا هو وكارول مودزيليوسكي Karol Modzelewski إلى برنامج لاشتراكية ذاتية التسيير self-managing socialism حيث يمارس العمّال والفلاّحون، وليس الحزب، الدور الرئيس في صنع القرار السياسي والاقتصادي ومع ذلك فقد عبّروا عن أفكارهم في "رسالة –مشهورة– مفتوحة للحزب" وليس للعمّال والفلاحين أنفسهم. فيما بعد، دعا كورون في كتابه "تأملات في برنامج العمل Reflections on a Program of Action" إلى التغيير الذي يحدث من خلال الحركات الاجتماعية التي تمارس الضغط من أسفل. لخّص ميشنيك هذا التحوّل في مقاله المؤثّر جداً " التطوّرية الجديدة The New Evolutionism": "يجب أن يتم توجيه هذا البرنامج إلى الرأي العام المستقل وليس إلى السلطات الشمولية فحسب، وبدلاً من العمل كملقّنٍ للحكومة، وإخبارها بكيفية تحسين نفسها، يجب أن يخبر هذا البرنامج المجتمع بكيفية التصرّف. فبقدر ما يتعلّق الأمر بالحكومة، لا يمكن أن يكون لديها مشورة أوضح من تلك التي يوفّرها الضغط الاجتماعي القادم من أسفل".[2]

عموماً، واجهت معظم بلدان أوربا الشرقية ثلاث أجندات انتقال؛ التحوّل السياسي من الديكتاتورية إلى الديمقراطية، والتحوّل الاقتصادي من اقتصاد الدولة إلى اقتصاد السوق، وأحياناً

---

[1] Ibid, pp. 312-313.

* الميثاق رقم 77، أهم إعلان للمعارضة التشيكوسلوفاكية، وقّع عليه 241 شخصاً في عام 1977.

[2] أظهر ميلاد سلسلة من الحركات الاجتماعية في بولندا أواخر السبعينات، أوّل معارضة في الكتلة السوفييتية، وستنوج هذه الجهود في وقت لاحق بميلاد التضامن وإعادة بناء المجتمع المدني في بولندا. انظر: Ibid, pp. 313-314

التحوّل في الدولة نفسها بسبب تفكّك الاتحاد السوفييتي. جذب هذا الانتقال الكثير من الاهتمام، خاصّة من الباحثين والممارسين الأوربيين، وأظهرت دراسات الحالة العديدة أن المجتمع المدني في معظم البلدان أدّى دورًا رئيسًا –بالرغم من أنّه ليس الوحيد– في التغلّب على الأنظمة الاستبدادية وتأسيس هياكل ديمقراطية. توضّح الأبحاث أنّ المجتمع المدني يؤدّي أدوارًا مختلفة في أوجه التحوّل أو الانتقال المتعدّدة، ويتوقّف نجاحه على مجموعة متنوّعة من العوامل، من بينها قوّته وقدرته على الوفاء بالوظائف المناسبة وفي الوقت المناسب، وإدماج الإجراءات الديمقراطية في هياكله وتنظيمه ولاسيّما بعد تغيير النظام مباشرة، ومدى تجسير الفجوات الاجتماعية من خلال العضوية الشاملة بالإضافة إلى توفّر عنصر "المدنية civility" في أنشطته.[1] وهي خصائص تعبّر كلّها عن مدى التأثّر بالشحنة الغربية في هذه المنطقة اتّجاه المفهوم وترجمته كممارسات.

من هذا الباب، وبالرغم من التباين والتعقيد المحلّيين، فإنّ الفكرة المنشقّة عن المجتمع المدني كمفهوم معياري للتغيير الاجتماعي والتطوّر تمّ تلقّيها إلى حدّ كبير في الغرب على أنّها عودة إلى الليبرالية الديمقراطية (تصحيح الثورة a rectifying revolution)، وفيها تمّ تفسير المجتمع المدني الأوربي في سياق نصر نهائي للديمقراطية الليبرالية (الغربية) على الاشتراكية (الشرقية) في نهاية الحرب الباردة. على هذا الأساس حدث تنفيذ مفهوم المجتمع المدني في تحوّل وانتقال وسط وشرق أوربا في سياق دولي أصبحت فيه السياسات النيوليبرالية مهيمنة، فكان على المجتمع المدني –أي قطاع المنظّمات غير الحكومية– ملء الفراغ في الوظائف الاجتماعية التي انسحبت منها الدولة.[2]

لذلك ظهر عدد من التقييمات النقدية لوعود المجتمع المدني منذ عام 1989، وكان أحد الانتقادات هو أنّ هذه الأفكار كانت تقتصر على دائرة من المثقّفين في شرق ووسط أوربا ممّن صاغوها. وكانت هناك مشكلة أخرى تتمثّل في أنّ عدّة أشكال من التعبئة المدنية التي حدثت بالفعل في مجتمعات ما بعد الاشتراكية كانت متناقضة مع أفكارها المعيارية. وفي حين أنّ الموارد كانت موجّهة منذ عام 1990 إلى خلق المجتمع المدني الجيّد good civil society، كانت حالات التنظيم الطوعي –التي غالبًا ما تحتوي على عناصر وطنية– تتمايز عن التنظيم المدني الشرعي باعتبارها "مجتمعًا لا مدنيًا uncivil society"؛ فيما عارض ناقدون آخرون تطبيق فكرة المجتمع المدني في عالم ما بعد الاشتراكية، منددّين بارتباطها بالحملات العنيفة السابقة المناهضة للشيوعية، إذ روّجت هذه المنظّمات التي ترعاها المؤسّسات الدولية و"صانعي الديمقراطية" الفرديين، المثل الديمقراطية، لكنّها لم تهدّد الأهداف الإستراتيجية والاقتصادية للحكومات والشركات الغربية. كما أشار النقّاد إلى عدم فعالية

[1] Thania Paffenholz and Christoph Spurk**. Civil Society, Civic Engagement, and Peacebuilding.** (Washington: The World Bank, Social Development Department, Conflict Prevention & Reconstruction, (Paper No.36 /October 2006), p. 05. Accessed in : (27/03/2019). https://bit.ly/2uwmi28.

[2] Agnes Gagyi and Mariya Ivancheva, "The rise and fall of civil society in East-Central Europe", in: **Civil Society in Central and Eastern Europe: what's left of it?**, European Alternatives, pp. 09-10. Accessed in: (15/12/2018). https://euroalter.com/wp-content/uploads/2014/07/Civil-Society-in-Eastern-Europe.pdf.

النموذج المستقل للنشاط المدني غير المرتبط بالعلاقات الأساسية للسلطة/القوّة السياسية والاقتصادية. على الصعيد المحلّي، كان مؤيّدو فكرة المجتمع المدني السابقين يُبدون خيبة أمل عامة من أداء مجتمعات شرق ووسط أوربا مقارنة بمُثُلِهم العليا.[1]

تمّ تقسيم النقاش بين أولئك الذين أرادوا إسناد فكرة المجتمع المدني ما قبل عام 1989 إلى مدارس الفكر الموجودة سابقًا، وأولئك الذين فضّلوا نقد "المنظّمات غير الحكومية" لما بعد عام 1989 للمجتمع المدني في شرق ووسط أوربا؛ بين اتّهامات واعتذارات "خيانة betrayal" ما بعد 1989 للمفهوم الأخلاقي المزعوم للمجتمع المدني. يشير هذا التناقض إلى مدى أهمّية أن يكون المجتمع المدني هو جزء من برنامج فكري لتغيير النظّام، وليس مصطلحًا وصفيًا مبرّر تجريبيًا، ويشير أيضًا إلى أنّ مثقّفي الفضاء العام الذين دافعوا عن مُثُلْ المجتمع المدني قد أهملوا العمليات الاجتماعية الفعلية عند صياغة مُثُلِهم العليا، وعندما ثبت أن تحليلهم اقتصر على الدوائر الأصغر، وبدلاً من الشروع في تفكير جديد، خفّضوا قاعدة/جمهور الديمقراطيات التي كانوا سيبنونها. أمام الواقع القاتم، تم تعزيز فكرتهم للمجتمع المدني كيوتوبيا مُنْتَظَرة لم تأت بعد.[2]

مناقشة نتائج الفصل الذي كتبه Zdenka Mansfeldova، و Slawomir Nalecz و Eckhard Priller، و Annette Zimmer، بعنوان "المجتمع المدني في مرحلة انتقالية: المشاركة المدنية والمنظّمات غير الربحية في وسط وشرق أوربا بعد عام 1989"، وتحليل المشكلة من منظور الثقافة السياسية والنظرية الديمقراطية، يمكن أن توحي لنا بفشل طموحات المدافعين عن المجتمع المدني في المنطقة. يسأل هؤلاء المؤلّفون عن تأثير "المجتمع المدني" في ظل الاشتراكية، مؤكّدين على الكثافة العالية جدًّا للشبكات التنظيمية، وواقع أنّ حتّى هذا المجتمع المدني "المزيّف pseudo" أو "المجتمع المدني غير الكامل imperfect civil society" الذي يفتقر للأمن القانوني، ساعد في إنشاء شبكة من العلاقات المتبادلة بين المواطنين. حلّل المؤلّفون العقد الأوّل من التنمية لمرحلة ما بعد الشيوعية بمقارنة التواريخ من 1990 إلى 2000، فوجدوا أنّه بعد "الازدهار boom" في عام 1990 مع التعبئة القويّة والنشاط، تبع ذلك تباطؤ في النشاط المدني. وبمقارنة الوضع مع أوربا الغربية نجد –في الوقت الحاضر– أن هناك انتماء أقل بكثير للعضوية (في جمعية أو غيرها) ممّا هو عليه في بلدان فيزيغراد. مع ذلك، فإنّ هيكل العضوية بينهما يتشابه إلى حدٍّ ما (في الغالب، في الأنشطة الترفيهية والأندية الرياضية)، ويصلان أنّه: [3]

---

[1] Ibid, p. 10.

[2] Ibid, p. 11.

[3] ربّما يكون العثور على تفسير لهذا المستوى المنخفض من المشاركة في النتائج الأخرى التي ذكرها المؤلّفون. بالمقارنة مع أوربا الغربية هناك اختلاف لافت للنظر فيما يتعلّق بالاندماج مع القطاع غير الربحي في ترتيبات دولة الرفاه. عدم وجود قنوات للتواصل بين المجتمع والسياسة، وواقع أن المطالب العامّة أو المشكلات التي تصوغها المنظّمات غير الربحية غالبًا ما يتمّ انتزاع شرعيتها من قبل السياسيين "من يمثّلون"؛ وواقع أن "الخصخصة المدنية civil privatism" (المجال الخاص) أكثر أهمّية من الأنشطة العامّة؛ كلّها معًا تمنع النشاط العام. علاوة على ذلك فقد العديد من النشطاء حماسهم والاعتقاد بأنّ بإمكانهم التأثير على أيٍّ تطوّرٍ.

لسوء الحظ، فيما يتعلّق بالانتماء إلى العضوية والنشاط المدني membership affiliation and civic activity، هناك اتّجاهات محدّدة تشير إلى أنّ الثقافة المدنية لم تتطوّر بشكل عام بَعْدُ في البلدان قيد الدراسة. أولاً، بين عامي 1995–2000 عانت من انخفاض العضوية حتّى تلك المنظّمات غير الربحية/المجتمع المدني التي تعمل في مجالات النشاط الموجّهة نحو الترفيه. ثانياً، ما يزال المواطنون يفتقرون إلى روح المبادرة فيما يتعلّق بالمشاركة المدنيّة لأجل مصلحة الشؤون المجتمعية حتّى بعد مرور عقد على انهيار النظام الاشتراكي.

2-3. المجتمع المدني في الجنوب: هل ينطبق المفهوم على هذا السياق؟ تُثار في أمريكا اللاتينية وإفريقيا وآسيا نقاشات مختلفة حول هذا الموضوع، بسبب التطوّرات التاريخية والسياسية والاقتصادية المختلفة لهذه المناطق الجغرافية، التي يمكن معالجة مسألة المجتمع المدني فيها كالآتي:

2-3-1. في أمريكا اللاتينية: الصراع من أجل الديمقراطية.

يأخذ كارلوس وايزمان Carlos H. Waisman's في "الاستقلالية، والتنظيم الذاتي والديمقراطية: منظورات التكفيلية–الجيلنرية في المجتمع المدني والدولة المنقسمة في أمريكا اللاتينية Autonomy, Self-regulation, and Democracy: Tocquevillean-Gellnerian Perspectives on Civil Society and the Bifurcated State in Latin America" مفهوم المجتمع المدني من النظرية الاجتماعية كنقطة انطلاق مع التركيز على التحليل الكلاسيكي لألكسيس دي توكفيل والمقاربة المعاصرة لأرنست جيلنر Ernest Gellner's. من هذا المنظور، يشير المجتمع المدني إلى شبكة الجمعيات التي تمثّل المصالح والقيم الموجودة في المجتمع ما دامت الدولة لا تسيطر على وحداته المكوّنة له، ثم يقوم وايزمان بتفعيل المفهوم المنتشر "للمجتمع المدني القوي strong civil society" باعتباره واحداً يتميّز بثلاثة خصائص لشبكة الجمعيات الموجودة في المجتمع. في المجتمعات المدنية القويّة، تكون هذه الشبكة الجمعياتية كثيفة ومستقلّة للغاية عن الدولة ولديها مستوى عالٍ من التنظيم الذاتي؛ أي قدرة واضحة على حل النزاع داخل القنوات المؤسّسية للنظام الديمقراطي. يطبّق وايزمان هذا المفهوم على أمريكا اللاتينية المعاصرة ويخلص إلى أنّ التحرّر الاقتصادي أدّى إلى ازدواجٍ اجتماعيٍّ حاد، بحيث يكون المجتمع المدني قويًّا في بعض المناطق والمجالات وضعيفًا في أخرى. يمتلك هذا المجتمع المقسّم

See: Vladimíra Dvořáková, "Civil Society in Latin America and Eastern Europe: Reinvention or Imposition?", **International Political Science Review**, Vol. 29, No. 5, Nov 2008, pp. 591-592.

بشكل متزايد انجذابًا انتقائيًّا لدولة ذات وجهين (مقسّمة، شبيهة ببيانوس *Janus)، وجه منها ديمقراطي ليبرالي liberal democratic، والآخر غير ليبرالي nonliberal، إمّا زبوني/كوربوراتي أو تسلّطي.[1]

يناقش ليوناردو أفريتزر Leonardo Avritzer's في "المجتمع المدني في أمريكا اللاتينية في القرن الحادي والعشرين: التعميق الديمقراطي، والانقسام الاجتماعي، وأزمة الدولة"، مسار مفهوم المجتمع المدني، وانبعاثه الأخير كأداة أساسية لفهم عملية التحوّل الديمقراطي. يبدأ أفريتزر من خلال فحص العمليات المختلفة لنشوء، أو إعادة بعث المجتمع المدني في أمريكا اللاتينية في العقود الثلاثة الماضية، وقد اتّخذت هذه الظاهرة أشكالاً مختلفة في البرازيل، ودول المخروط الجنوبي، والمكسيك وبلدان الانديز بسبب الخصائص المختلفة لأنظمتها الاستبدادية، وأنماط التحرّر الاقتصادي، والتقاليد السياسية القائمة سابقًا، ودرجة التحوّل التي خبرتها من خلال فواعلها الاجتماعية الأساسية. في وقت لاحق، تصوّر أفريتزر ثلاثة أنواع من المجتمع المدني في أمريكا اللاتينية المعاصرة: ما قبل الليبرالي the pre-liberal (في بلدان الأنديز) حيث المجتمع المدني في حالة اضطراب/فوضى والدولة في أزمة؛ الليبرالي الديمقراطي the liberal-democratic (في الأرجنتين وشيلي) أين لم تتغيّر الحدود بين الدولة والمجتمع، ولكن النظام أصبح أكثر عرضة للمساءلة؛ المشارك المدني civicparticipatory (في البرازيل، وربما المكسيك)، حيث تمّ توسيع المشاركة المحلّية في عملية الدمقرطة. هذه النماذج المرتّبة ديناميكية ولكل منها القدرة على الانضمام لأنماط غير مدنية أو الوصول مع مرور الوقت لمستويات "أعلى" من الانخراط المدني والمشاركة.[2]

في السياق نفسه، يجادل فيليب أوكسهورن في "تصوّر المجتمع المدني من أسفل: منظور سياسي اقتصادي" بأنّ التعريفات السابقة للمجتمع المدني، التي نشأت في التقليد الليبرالي مفرطة في الفردية، ومعيارية، وتستند إلى التقسيم الصارم بين الدولة والمجتمع ولهذا فإنّ أهمّيتها لفهم العمليات الاجتماعية والسياسية المعاصرة في أمريكا اللاتينية محدودة. في المقابل، يقترح منظوراً بديلاً، هو "من أسفل إلى أعلى from the bottom up" يقوم على تحليل المجموعات والمجتمعات التي تشكّل المجتمع؛ تقاوم هذه الوحدات التبعية للدولة وتطالب بإدراجها في السياسة الوطنية. لذلك، لا يمكن فهم المجتمع المدني بشكل مستقلٍّ عن الدولة. يركّز هذا المفهوم على البناء الاجتماعي للمواطنة، وهي عملية تقع في النظام السياسي وتتميّز بالنزاع والتفاوض والتوافق. توضّح مناقشته للتحوّلات من الحكم

---

* يانوس أو جانوس (باللاتينية Janus) هو إله البوابات والمداخل والانتقالات والطرق والممرّات والمخارج في الميثولوجيا الرومانية، هذا الإله له وجهين، وجه ينظر إلى المستقبل ووجه ينظر إلى الماضي، وهو الإله التقليدي لشهر يناير ويعتبر أصل اسمه، وينظر إليه –حسب الميثولوجيا– على أنّه مثير وحاسم النزاعات والحروب والسلام. انظر: ويكيبيديا الموسوعة الحرّة، شوهد في: (2018/12/18)
https://bit.ly/2TPaLp5

[1] Carlos H. Waisman, (et al), " Introduction: Civil Society and Democracy: the Latin American Case", in : Richard Feinberg, (et al) (ed), **Civil Society and Democracy in Latin America** (New York : Palgrave Macmillan, 2006), pp. 04- 05.

[2] Ibid, p. 05.

التسلّطي، وإرساء حكم القانون والحقوق الأساسية، وفعالية الأنظمة التعليمية فائدة هذه المقاربة. على أيِّ حال، يجادل أوكسهورن بأنّ التقليدين النظريين، الليبرالية والجماعية the liberal and the collectivist، يكمّل بعضهما البعض. تقترح هذه المساهمات بقوّة أنّ مفهوم المجتمع المدني مفيد لفهم الأسس الاجتماعية للديمقراطية في أمريكا اللاتينية المعاصرة وكذلك الاختلافات بين الديمقراطيات في هذه المنطقة وتلك الموجودة في المجتمعات الصناعية.[1]

ومع اكتساب مفهوم المجتمع المدني لأمريكا اللاتينية أهمّية خاصّة في الكفاح ضد الدكتاتورية العسكرية في نهاية الستينات، يصف بيرل Birle تنوّعًا كبيرًا في مجموعات المجتمع المدني. فبناء على تحليله لتطوّر الأخير في خمسة بلدان مختلفة في أمريكا اللاتينية خلال مراحل الدكتاتورية العسكرية وفي استعادة أو انتعاش الديمقراطية، حدّد أنواعًا مختلفة من المجتمع المدني وفقًا لتركيزه الرئيس على الفعل action. فيتألّف المجتمع المدني المناهض للتسلّطية anti-authoritarian civil society من مجموعات تعزّز حماية حقوق الإنسان والتسامح، وتسهّل المقاومة السلمية للأنظمة العسكرية في أمريكا اللاتينية. وجدّد آخرون تفكير المجموعات اليسارية التقليدية (المجتمع المدني الغرامشي) بعد أن فشل التحرير المسلّح الثوري في أمريكا اللاتينية وفُتحت مجالات جديدة للنقاش. فيما ركّزت مجموعات المجتمع المدني "النيوليبرالية Neo-liberal" على الحرّية الفردية، وكانت جزءًا من استراتيجيات تطوير الانفتاح على النيوليبرالية والخصخصة، وشدّد دعاة هذا النوع على أنّ المبادرات الخاصّة تحتاج للتحرّر من كل أنواع الروابط والدعم الذي ينشأ أساسًا من الشأن الخاص private business. وكانت مجموعات أخرى تعرف باسم "الحركات الاجتماعية الجديدة new social movements" لديها تشكيك كبير اتّجاه الأحزاب السياسية القائمة، فكانت تؤيّد نظامًا جديدًا من المساواة والتشارك. وما يزال آخرون يُطْلَقُ عليهم "الشبكات الاجتماعية social networks" يحاولون زيادة الجودة العملية للحوكمة، والعمل من أجل نظامٍ تعليميٍّ مُجَدِّدْ أو تحسين المشاركة بشكلٍ عام.[2]

عطفًا على ما سبق، يرى بينكني Pinkney أنّ دور المجتمع المدني محدود للغاية، حيث جادل بأنّ المجتمع المدني في أمريكا اللاتينية "امتدّ إلى مقاومة أكبر ضد التسلّطية"، لكنّه فشل في تطوير دورٍ كبيرٍ لنفسه حالما تمّ استعادة الديمقراطية؛ وهو يفترض أنّ الحركات الاجتماعية والتّجمعات الحرّة كانت مناسبة لمقاومة الديكتاتورية ولكنّها أقلُّ فعالية في "العمليات الطبيعية/العاديّة للحفاظ على الديمقراطية". في المقابل سلّط بيرل الضوء على واقع أنّه بالرغم من الديكتاتورية العسكرية، فإنّ المجتمع المدني في حدّه الأدنى كان بإمكانه البقاء والاستمرار في النشاط، حيث أدّت الصعوبات أثناء الديكتاتورية إلى إشراك مجموعات لا تنخرط في العادة كمجتمع مدني؛ حتّى بعد إعادة إرساء

[1] Ibid, pp. 05-06
[2] Christoph Spurk, op.cit, p. 07

الديمقراطية، تطوّرت التعدّدية المتنامية في المجتمع المدني، في مقابل افتراضات سابقة تقول بأنّ المجتمع المدني سوف يتراجع بمجرد ترسيخ الديمقراطية.[1]

يبقى أن نشير إلى الأجندة الجديدة التي تحوّل البحث التجريبي في أمريكا اللاتينية لمعالجتها في الآونة الأخيرة، وهي مسألة عدم تجانس المجتمع المدني فيما بين بلدان المنطقة، بعدما كان يركّز على تقييم حجم ومستوى النشاط التنظيمي، بافتراض أنّ التوسّع الكمّي يعني نتائج مواتية للديمقراطية. في هذا الإطار، أدرك أراتو Arato أنّ "وحدة المجتمع المدني واضحة من منظور معياري لا غير". إنّ الاعتراف بتفاوت واختلاف المجتمع المدني أمر مهم ليس من الناحية النظرية فحسب، كمجالٍ للصراع، بل هو واضح أيضًا في المصطلحات التجريبية عبر القارة. فمن المنظّمات شبه العسكرية في كولومبيا إلى المنظّمات غير الحكومية الموجَّهة نحو السوق أو المؤسّسات الاستثمارية entrepreneurial foundations في البرازيل، فنقابات العمّال الكوربوراتية في الأرجنتين لحركات الأهالي في بوليفيا والإكوادور، إلى مجموعات الشباب youth gangs مثل "maras" في بيرو، تختلف الحياة الجمعياتية بشكل كبير. في فنزويلا –على سبيل المثال– تمّ تبنّي المجتمع المدني من قبل الطبقة الوسطى، وفي خطاب الرئيس هوغو شافيز، فإنّ للمصطلح معنى ازدرائي/تحقيري عندما استخدم للإشارة إلى القطاعات المميّزة في المجتمع؛ "لهذا السبب نادراً ما تمّ تعريف الفقراء بمصطلح المجتمع المدني وبشعور أقل بكثير مُمَثَّلاً من قبل الطبقات الوسطى والعليا". في البرازيل بعد سنوات من الحكم الليبرالي الجديد، قام "المجتمع المدني" بتهميش الحركات الاجتماعية، واقتصر بشكل متزايد على الإشارة إلى عالم المنظّمات غير الحكومية NGOs، التي تُعَدُّ في حد ذاتها مجالاً غير متجانس للغاية، يتجلّى هذا الاختلاف في الدور الذي تؤدّيه مثل هذه المنظّمات في كولومبيا، إذ يعتبرها الرئيس أوريبي Uribe خصمًا خطيرًا؛ وكذلك في إصرار الجمعية البرازيلية للمنظّمات غير الحكومية ABONG، على مقاومة فئة "القطاع الثالث" المتجانسة من أجل إثبات هويّتها السياسية الخاصّة.[2]

2-3-2. في إفريقيا: نقاش من أربعة أوجه.

لا يمكننا تجاهل فكرة المجتمع المدني في إفريقيا اليوم، ليس لأنّها كانت موجودة من قبل، ولكن مع الترتيب السياسي الحديث، والحاجة إلى الدستور، والدور الهائل الذي تؤدّيه الدولة الحديثة، أصبح المجتمع المدني جزءًا من شبكة المؤسّسات الضرورية لضمان الحقوق المدنية وحماية المواطنين من تعسّف الدولة، لذا، نهتم اليوم بالعلاقة بين الدولة الإفريقية والمجتمع المدني التي أصبح فيها هذا الأخير بارزًا في إفريقيا بسبب حدثين لا يستبعد أحدهما الآخر. **الأوّل،** كان انهيار أوربا الشرقية/الاشتراكية ونهاية الحرب الباردة، بعدها بدأ الغرب في استخدام فكرة المجتمع المدني من خلال المثقّفين الشرقيين المعارضين لمقاومة ما اعتبروه حكمًا استبداديًّا، فكان بالنسبة لهم روح ودعم

[1] Idem.
[2] Evelina Dagnino, "Civil Society in Latin America", in: Michael Edwards (ed), **the Oxford Handbook of Civil Society**, op.cit, p. 124.

للديمقراطية الغربية. في ذلك الوقت، فتح الاتّجاه العالمي نحو الديمقراطية حيّزًا للمجتمع المدني لاسيّما في الدول الديكتاتورية الرسمية في العالم.[1]

ثانيًا، مع انتهاء الحرب الباردة، تحوّل الغرب إلى إفريقيا حيث كانت هناك المزيد من البلدان التي تعتنق عقيدة أيديولوجية شرقية، وحيث كانت الديكتاتورية الاستبدادية/العسكرية سائدة. كان الهدف هو تدمير الأنظمة "غير ديمقراطية" في إفريقيا والإستراتيجية الوحيدة القابلة للتطبيق من أجل تحقيق هذا الهدف هي بناء منظّمات للمجتمع المدني وتمويلها ودعمها واستخدامها في استعداء ومهاجمة مثل هذه الأنظمة. كان من المتوقّع بعد ذلك أن يقوم المجتمع المدني بتعبئة الناس والمطالبة بتكريس الديمقراطية الغربية. بالتالي، من الصعب التفكير في منظّمات المجتمع المدني في إفريقيا دون التدخّل والمشاركة والتأثير الخارجي. وليس مستغرباً بعد ذلك أن يتمّ منح أبرز الفواعل في المجتمع المدني جوائز من الدول الغربية.[2]

ضمن هذا الفهم، يمكن تحديد أربع إجابات محتملة عن سؤال الحضور أو الوجود بالنسبة للمجتمع المدني في إفريقيا؟ **الأوّل**. "نعم"، قائم على فكرة الرؤية الايجابية والعالمية لاستصواب المجتمع المدني كجزء من مشروع سياسي لبناء وتعزيز الديمقراطية في جميع أنحاء العالم. على سبيل المثال، تهدف شبكة المجتمع المدني العالمية CIVICUS إلى "...المساعدة في دفع المبادرات الإقليمية والوطنية والدولية لتعزيز قدرة المجتمع المدني". فالحتمية أو الإلزامية العالمية prescriptive universalism تطرح فكرة المجتمع المدني في إفريقيا كـ"شيء جيّد good thing" وبولعٍ في بعض الأوساط، ربّما كان هذا ردًا على الأفكار المبكّرة (وبالطبع المستمرّة) من قبل الآخرين/الغرباء outsiders بأنّ إفريقيا كانت معادية لتطوّر الحياة المدنية. في هذا الشأن، كتب آدم فيرغسون Adam Ferguson عام 1757 أنّ إفريقيا كانت تعاني من "ضعفٍ في عبقرية شعبها"، ولم تُلهَم الفضائل "المرتبطة بالحرّية، والمطلوبة في إدارة الشؤون المدنية". وجادل هاربيسون Herbeson بأنّ المجتمع المدني هو أمر حيوي للتنمية السياسية في مستقبل إفريقيا "...إنّ المجتمع المدني هو مفتاح مفقود حتّى الآن للإصلاح السياسي المستدام، ولشرعنة الدول والحكومات، ولتحسين الحوكمة، ولنمو العلاقات بين الدولة والمجتمع من ناحية، والدولة والاقتصاد من ناحية أخرى، ومنع التدهور السياسي الذي قوّض الحكومات الإفريقية الجديدة لجيل مضى".[3]

من وجهة النظر هذه، يملأ المجتمع المدني فجوة في نظرية العلوم الاجتماعية حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأساس على إفريقيا، حيث فشل المانحون والحكومات الإفريقية إلى حدٍّ

[1] M. M. Fadakinte, "Historicising Civil Society in Africa: An Analysis of the State, Democracy and the Third Sector", **Canadian Social Science**, Vol. 11, No. 3, 2015, p. 135.
[2] Idem.
[3] David Lewis, "Civil Society in non-Western Contexts: Reflections on the 'usefulness' of a Concept", Civil Society Working Paper 13, Centre for civil society, London school of Economics and Political Science, London, UK, October 2001, pp. 04-05. Accessed in: (30/01/2019). https://bit.ly/2CYYNT0.

كبير حتّى الآن في تطوير سياسات سليمة. بناء عليه، يسمح إطار المجتمع المدني بتحديد واعتماد قواعد العمل حول التحسينات في أعمال الدولة والاقتصاد، ووفقًا لهاربيسون وآخرون، فإنّ لهذا تأثير حول تحويل النقاش بعيدًا عن ميزان القوّة بين الدولة والمجتمع، إلى مناقشات حول شرط التوافق أو الاعتماد المتبادل بين الطرفين. يُنظر هنا للدولة على أنّها المبدأ المُلزم والمنظّم للنظام السياسي (الساحة التي يجري داخلها عمليات التوزيع الرسمي للقيم الاجتماعية)، بينما يُنظر إلى الأفراد والمجموعات والمنظّمات على أنّها جزءٌ من النظام السياسي عندما يشاركون في هذه العمليات "...لكنّهم جزءٌ من المجتمع المدني عندما يسعون إلى تحديد، أو البحث عن دعم أو تعزيز التغييرات في القواعد الأساسية للعبة التي يتمّ بموجبها تخصيص القيم الاجتماعية".[1]

ما يزال هذا المنظور المتعلّق بإفريقيا متفائلاً رغم وجود بعض المخاوف التي أثيرت فيه، أحدها هو خطر ما يسمّيه بلير Blair (1997) "جمود المجتمع المدني society gridlock"، حيث تنشط العديد من المصالح المختلفة التي تشلّ الحياة الاجتماعية والسياسية من خلال مجموعة متنوّعة من المطالب المقدّمة على الخدمات والموارد، ومن المحتمل أن يحدث هذا بشكل خاص عندما تكون الدولة ضعيفة، لأنّ "الادّعاءات/المطالب" الإضافية الصادرة من داخل المجتمع المدني باتّجاه الدولة قد تضعفها أكثر. مشكلة أخرى هي الفشل الإلزامي/الحتمي prescriptive failure، أين تخفق النتائج المخطّط لها أو المرغوبة التحقيق.[2]

ليس بعيدًا عن هذا المنظور، لا تكاد بعض الأطروحات تجد صعوبة في استحضار مفهوم المجتمع المدني للسياق الإفريقي في إجابتها عن سؤال ما إذا كان هذا المفهوم ينطبق عليه؟ حيث تعتبر تقريبًا جميع الفواعل غير الحكومية ضمن المجتمع المدني. على سبيل المثال، يرى براتون Bratton (1994) دورًا للمجتمع المدني، وإن كان محدودًا، على الأقل في الفترة الانتقالية من الحكم الاستبدادي إلى الحكم الأكثر ديمقراطية. فجادل بأنّ الظروف المختلفة قد تسفر عن تشكيلات مختلفة للمجتمع المدني وتنتج أدوارًا متنوّعة في عملية إرساء الديمقراطية على النحو المبيّن في مسألتي كينيا وزامبيا في التسعينات. بناء عليه ميّز بين البعد المادّي the material dimension (الأزمة الاقتصادية تحفّز على تأسيس مجموعات المساعدة الذاتيّة selfhelp groups وتغري/تجذب الاحتجاجات الشعبية) والبعد التنظيمي the organisational dimension (طبيعة ووجود المنظمة التي تقود المجتمع المدني)

---

[1] من هذا المنظور، لا يقتصر المجتمع المدني على الحياة الترابطية/الجمعياتية associational life فحسب، بل يتعلّق أيضًا بالأفراد والجمعيات المشاركة في وضع قواعد الأنشطة. بعد هذه النظرة الايجابية للمجتمع المدني برزت ظاهرة الوصفة على مستوى السياسة ضمن نقاش سياسات التنمية، فقدّم إطار الحوكمة الجيّدة الدعم للمجتمع المدني كجزء من حزمة السياسات التي تمّ تحويلها إلى إفريقيا من قبل المانحين الرسميين والمنظّمات غير الحكومية. على سبيل المثال، اتخذت شكل دعم لمراقبة الانتخابات وتوعية الناخبين من قبل منظّمات المجتمع المدني، ولعمل "بناء القدرات capacity building" فيما يتعلّق بالمنظّمات غير الحكومية المحلّية من خلال توفير الدعم التنظيمي والتدريب. See: Ibid, pp. 05-06

[2] Ibid, p. 06.

والبعد الأيديولوجي the ideological dimension (ما هي أهداف المجتمع؟)، ويشير بأنّ الانتقال إلى الحكم الديمقراطي لن يكون ناجحًا حتّى تقوم مؤسّسات الطبقة الوسطى (المدرّسون، وموظّفو الدولة ورجال الدين والمحامون...) بمغادرة النظام والانضمام إلى الاحتجاجات، ووضع رؤية مشتركة لنظام بديل. مع ذلك بعد الانتقال وبإجراء انتخابات جديدة، عادة ما تأخذ الجهات السياسية الفاعلة الدور القيادي وتتراجع فواعل المجتمع المدني.[1]

في الإطار نفسه، يؤكّد براتون على أنّ المجتمع المدني موجود في جميع الأنظمة الإفريقية. ففي أوقات الحكم السلطوي/الاستبدادي، يلجأ المفكّرون المستقلّون إلى المجتمع المدني باعتباره المجال الأبعد عن سيطرة الدولة. مع ذلك، سرعان ما يقوم بعض السياسيين بإبعاده والعودة إلى المجتمع السياسي، عندما تسمح الظروف بتشكيل الأحزاب السياسية. هكذا، يُنظر للتحوّل بالطريقتين من المجتمع المدني إلى المجتمع السياسي والعكس، على أنّه أمر معتاد إلى حدٍّ ما.[2]

ثانيًا، في أعقاب نقد الحجّة الأولى، يفترض بعض الباحثين أنّ مفهوم المجتمع المدني ليس له معنى يذكر خارج سياق أوربا الغربية وأمريكا الشمالية. وهكذا، في محاولة للتفكير عن نقل المجتمع المدني إلى إفريقيا يُطرح بأنّ "هذا الأخير هو مفهوم صادر عن النظام اتّجاه الواقع السياسي للمجتمع الغربي، وهو بذلك يمتلك قدرة تفسيرية محدودة لتعقيدات الحياة الترابطية الإفريقية، لأنّه لا يفهم هيمنة المجتمعات الإفريقية من خلال الخاصّية غير الرسمية لكثير من أشكال التنظيم، والأدوار الرئيسة التي تؤدّيها القبيلة والاثنية". بالتالي، فإنّ أيّ تفرقة على المستوى الوطني بين الدولة والمجتمع المدني في إفريقيا هي بمثابة "الوهم، وتُستمدُّ أكثر من فكرة التَّمَنِّي wishful thinking، أو التحيّز الأيديولوجي أكثر من التحليل الدقيق، وفهم الظروف الإفريقية قبل الاستعمار".[3]

لم يتغيّر الكثير بالنسبة لحضور المفهوم في السياق الإفريقي لفترة الاستعمار فالمجتمع الإفريقي في هذا السياق الجديد هو كيان تمّ إنشاؤه من قبل المستعمر، وهو يختلف عن المجتمعات البدائية المكوّنة من المجموعات العرقية التي تمّ ضمّها إلى المجتمع الاستعماري (المجتمع الإفريقي المستعمر)، وبسبب الكيفية التي برز بها هذا الأخير، لم يتمكّن من تطوير دينامياته ووقائعه بالحد الأدنى الذي يتم فيه تنظيم مؤسّسات المجتمع المدني لشُغل القطاع الثالث. بالتالي، فإنّ مفهوم

---

[1] Christoph Spurk, op.cit, p. 08.

[2] Idem.

[3] في تلك الإمبراطوريات والممالك الإفريقية، كان هناك أصحاب الجاه/اللقب، الذين يتم تعيينهم من قبل الحكّام التقليديين، مثل أعضاء طائفة الأوبوني Ogboni وكبار الزعماء، الذين كانوا جزءًا من المؤسّسة الملكية، وعادة ما قدّموا دعمهم الثابت والمتّصل للحكّام التقليديين. بالتالي لم يكن هناك مجتمع مدني، حيث كان كبار المسؤولين وقادة المجموعات الاجتماعية جزءًا من المؤسّسة الملكية (كما أسلفنا) ولم يتمكّنوا من فرض معارضة جادّة لها. بناء عليه، لا يمكننا القول إن التقاليد والثقافة الإفريقية تدعم المجتمع المدني كما هو محدّد حاليًا في الاستخدام الحديث، وذلك لأنّ الحكّام التقليديين وُلدوا ولم يُنتخبوا، كما تقلّد الزعماء مناصبهم بالوراثة أو التعيين من قبل الحكّام التقليديين، الذين يتميّزون بسلطة مُطلَقة، كما لا يمكن تحدّيهم بأيّ حالٍ من الأحوال. بناء عليه، لم يكن هناك نظام دولة كما هو قائم اليوم، لأنّه في ذلك الوقت (قبل الاستعمار)، كان أسلوب الإنتاج والتكوين الاجتماعي للإقطاعية مع الملكية يمثّلان نظام الحكم.

See: M. M. Fadakinte, op.cit, pp. 135-136.

المجتمع المدني في إفريقيا المستعمرة لا يأتي في إطار المفهوم الحديث إذا اعتبرنا أن لا وجود لدولة وطنيّة أو دستور أو اقتصاد منظّم ومُنتج بشكل جيّد. فخلال الحكم الاستعماري، مال الأفراد إلى الأسرة والعشيرة والروابط العرقية كحاجز للحماية ضد الدولة الاستعمارية، كما أنّ ارتباط الفرد بمنظّمات القرابة قد أعاق استقلاليته وفردانيته، وهما شرطان ضروريان لنمو المجتمع المدني وفق الأطروحة الغربية، هذا إذا أضفنا التعصّب الطائفي للمجتمعات الإفريقية التقليدية الذي شكّل هو الآخر معوّقًا أمام ظهور المجتمع المدني. على هذا الأساس، فإنّ المجتمع الإفريقي المستعمر، "هو تكتّل لعدد كبير من المجموعات العرقية المتنازعة التي لا تربطها أيّة علاقة، والتي تمّ تجميعها قسراً وتثبيتها بشكل هش من قبل الاستعمار".[1]

مع ذلك، هناك من يناقض هذا الطرح، فتاريخيًا، حدث ظهور فضاء اجتماعي متميّز عن الدولة والمجموعات العائلية مع انتشار التحضّر خلال الفترة الاستعمارية. ومع نمو المراكز الحضرية وانتقال المزيد من الأفارقة إليها، انتشرت الجمعيات الطوعية لاستيعاب الاحتياجات والمتطلّبات المختلفة للسكّان الجدد...لعبت الجمعيات العرقية دوراً هاماً في المراكز الحضرية الإفريقية، حيث رأى كينيث ليتل Kenneth Little (1967) في دراسته لجمعيات غرب إفريقيا، أنّ الجمعيات العرقية لم تحتكر الحياة الترابطية الإفريقية، وبالرغم من أهمّيتها، إلاّ أنّها اضطرّت إلى التنافس للحصول على العضوية مع الرابطات/الجمعيات الثقافية والطبقية والفكرية. ضمن هذه الساحة الاجتماعية المشكّلة حديثًا، حيث تتنافس المجموعات مع بعضها البعض، ومع الدولة الاستعمارية، تشكّلت العديد من الهويّات العرقية والإقليمية. ففي كوت ديفوار في أربعينيات القرن العشرين –على سبيل المثال– تمّ إنشاء مجموعة متنوّعة من الجمعيات لتمثيل المجموعات العرقية المختلفة، ولكن ضمن سياق الهوية الوطنية الإيفوارية، مثل جمعية الدفاع عن المصالح الأهلية لكوت ديفوار (ADIACI)، والاتحاد الأخوي من الأصول الإيفوارية (UFOCI) لتمثيل المصلحة الوطنية للمجموعات الأهلية (السكان الأصليين). تمّ تنظيم كل من هاتين المجموعتين من قبل الموظّفين المدنيين الإيفواريين والأفراد المنخرطين في التجارة للدفاع عن المصالح الشرعية للسكان الأصليين ضد الأفارقة القادمين من الأقاليم الأخرى العاملين في الإدارة الاستعمارية.[2]

---

[1] Ibid, p. 136.

[2] إنّ ما حوّلته المراكز الحضرية الإفريقية (لفترة وجيزة) إلى فضاء عام مُؤَسَّس كان الدور الذي وفّر من خلاله المثقفون الأفارقة إطاراً معيارياً للسياسات الترابطية في الفترة التي سبقت الاستقلال، حيث ساعد هؤلاء في تنظيم وقيادة الجمعيات الطوعية، فجنّدوا مجموعات اجتماعية متباينة لمكافحة الاستعمار. في هذه الفترة، تصرّف المثقّفون الأفارقة بالطريقة التي وصفها غرامشي، أي أنّها ساعدت على صياغة رؤية "سياسية عرقية" لمجتمع ودولة خالية من الهيمنة الأوربية. اعتمد المثقّفون الأفارقة العديد من المفاهيم والمبادئ الليبرالية الغربية لتحدّي هيمنة الدولة المستعمرة، وخرج العديد من الأحزاب السياسية الوطنية في أربعينيات وخمسينيات القران العشرين في إفريقيا من هذا النشاط التنظيمي. مع ذلك، فإن الدور الذي أدّاه المثقّفون في تكوين الجمعيات العرقية قد تعرّض بشكل عام للاعتداء مع صعود الدولة المستقلّة. يشير Wallerstein على أنّ " الحركة الوطنية...سعت إلى السيطرة على جميع المنظّمات الجماهيرية (النقابات، والنساء، والشباب) في البلاد" وكان يُنظر إلى هذه السيطرة على أنّها سلاح ضروري للتكامل الوطني. قطع فرض حكم الحزب الواحد في إفريقيا الرابطة التي كانت قائمة

في فترة ما بعد الاستعمار، لم تكن هناك حاجة ماسّة إلى جعل ظهور المجتمع المدني ضرورة ملّحة بعد الاستقلال مباشرة في أوائل الستينات، لأنّ الدولة الإفريقية لم تكن مستقلّة، فإمّا أنّها أقامت نظام الحزب الواحد المعادي للأصوات المعارضة، أو تورّطت في أزمات عنيفة، جعلت الجيش يتولّى السلطة من السياسيين المدنيين. ولكن مع انهيار الاتّحاد السوفيتي في أوائل التسعينات، الذي وصفه فوكوياما بنهاية التاريخ، بدأت موجة من الديمقراطية تجتاح بعض أجزاء العالم، من أوربا الشرقية إلى إفريقيا، ممّا جعل المجتمع المدني موضع الملاءمة، كما أُعتقد بأنّه أداة مفيدة للتخلّص من الجيش والمساعدة على التحوّل الديمقراطي، ولهذا السبب يمكن القول إن منظّمات المجتمع المدني المتاحة في إفريقيا لم تكن من إبداعات الأفارقة لمواجهة الدولة، بل كانت مستحدثة من الغرب لمحاربة الأنظمة العسكرية.[1]

فيما بعد، عندما بدأت منظّمات المجتمع المدني في الظهور، كانت هناك جهود من جانب الدولة للتغلّب عليها من خلال احتوائها ومراقبتها. لذا، يمكن النظر إلى فكرة المجتمع المدني في إفريقيا على أنّها تظهر في المناطق الحضرية، وغير موجودة في أفضل الأحوال في النواحي، في المناطق الريفية. أيضًا، حيث توجد "تظهر كأنّها حركات اجتماعية عفوية ذات هياكل مؤسّسية ضعيفة". هكذا، ووفقًا لـ Lewis (1992) "فإنّ الطبيعة الغامضة للتخلّف في المجتمع المدني في الكثير من إفريقيا هي نتيجة للأصول الاستعمارية للدولة الإفريقية والمجتمعات المتباينة/غير المتجانسة والمقسّمة التي ظهرت فيما بعد".[2]

ثالثًا، هناك وجهة نظر لأطروحة ثالثة تأخذ موقعًا متوسّطًا يشدّد على ضرورة **تكييف** مفهوم المجتمع المدني مع إفريقيا، بحيث يُنظر له على أنّه مختلف عن التصوّرات الغربية، ولكنّه ينفّذ وظائف مماثلة وإن كان ذلك بطريقة بدائية. على سبيل المثال، يعرّف Bayart (1986) المجتمع المدني بشكل أساسي "...كعملية يسعى المجتمع من خلالها إلى (المخالفة breach) والمناهضة المتزامنة للشمولية totalisation الصادرة عن الدولة". ومن ثمّ فإنّ المهمّة هي النظر في المنظّمات المتعدّدة مثل الجمعيات التقليدية، ومنظّمات الشباب الذكوريّة التي يتمّ الاعتراف بها كمجتمع مدني

بين المطالب المعيارية للمثقّفين، والمصالح المادّية للطبقة الوسطى الحضرية، والدور المحتمل للجمعيات في تشكيل مجال عام مستقلٌ عن نظام الحزب الواحد، الذي أعطى فورًا طريقًا نحو دولة ارثية متضخّمة.

See: Dwayne Woods, op.cit, pp. 86-87.

[1] في أوائل التسعينات كان المجتمع المدني مرئيًا بوضوح في إفريقيا، وذلك لأنّهم أرادوا إنهاء الديكتاتورية العسكرية لكن ذلك الزخم الذي تولّد عن النضال اختفى عندما وضع كل بلد حكمًا مدنيًا (غير ديمقراطي). بالنسبة للمجتمع المدني الذي انطلق إلى النضال ضد الحكم العسكري تراجع إلى "العزلة". بالتالي، فإنّ نمو وتطوّر المجتمع المدني في إفريقيا لم يكن ثابتًا، لأنّه بمجرد أن يتمّ انجاز المهام المفترضة يختفي ليعاود الظهور مرّة أخرى كلّما برزت قضية تشكّل تهديدًا، هذا هو نمط سلوك المجتمع المدني في نيجيريا –على سبيل المثال– حيث الحالة الوحيد التي يبدأ فيها بالتعبئة الجماهيرية، هو عندما ترفع الحكومة من سعر المنتجات البترولية.

See: M. M. Fadakinte, op.cit, pp. 136-137.

[2] Ibid, p. 137.

فهي تنشط بالفعل في المجتمع التقليدي كمراقبة للحكومة التقليدية، أي الشيوخ elders والزعماء، من هنا يمكن النظر أيضًا للمؤسّسات التقليدية الأخرى على قدم المساواة كخلايا للمجتمع المدني.[1]

في هذا السياق، ينضم ممداني و وامبا–دي–وامبا Mamdani and Wamba-dia-Wamba (1995) إلى دعوة Kasfir إلى تضمينٍ أفضل لكل المنظّمات الطوعية عوضًا من استبعاد بعضها من التعريف. وتظهر في دراسات الحالة المختلفة أن العديد من المجموعات في إفريقيا–التقليدية والاثنية و/أو الدينية، تشارك في النضال السياسي أو يُهَيْمَنُ عليها. بالتالي، يجب أن يتم تضمينها في الأبحاث حول المجتمع المدني من أجل الاقتراب من الواقع وإثراء المعرفة المشتركة. علاوة على ذلك يفضّل بعض المؤلّفين مباشرة تضمين المجموعات ذات العضوية غير الطوعية وعلاقات القرابة بالرغم من أنّ هذا لن يكون هو الحال في المفاهيم الغربية للمجتمع المدني.[2]

استكمالاً لما سبق، يتمحور النقاش **الرابع** حول السؤال الخطأ الذي يسأل the wrong question to ask. فيجادل بعض الكتّاب بأن مفهوم المجتمع المدني يجب أن يكون ذا صلة بالسياق الإفريقي لأنّه استخدم كمبدأ تنظيمي من قبل الإدارات الاستعمارية والمناقشات الحالية لا يمكن أن تتجاهل هذا الإرث. من هذا المنطلق، من غير الضروري أن نجادل بالحقائق العالمية والمحلّية، بل من المفيد أكثر تحليل العمليات التاريخية التي شكّلت المجتمع المدني في إفريقيا والأشكال التي اتّخذها. على سبيل المثال، يشير ممداني (1996) إلى أنّ "النظرة ضيّقة الأفق blinkered view" الحالية للمجتمع المدني تمنعنا من النظر بشكل نقدي إلى المجتمع المدني الأوربي أو الإفريقي، وخاصّة في العلاقات المتداخلة المعقّدة التي يرجع تاريخها إلى الفترة الاستعمارية. بيّن لنا ممداني أنّ هذا الجمع (تضمين التقليد في المجتمع المدني) كان في الواقع "غير متمدّن uncivil" وهدف إلى إضفاء الطابع المؤسّسي على الاختلافات بين مجموعات المواطنين والمسائل العرقية، وبين المستعمرين المتحضّرين المحكومين من قبل "الدستورية"، والقبائل الأصلية التي يحكمها "القانون العرفي".[3]

علاوة على ذلك، يبيّن ممداني طائفة من النقاشات حول المجتمع المدني ستهتم بالأفكار المتنافسة والأيديولوجية حول مدى تطابق مُثُل الحوكمة العالمية مع المؤسّسات القائمة. بالنسبة للحداثيين الليبراليين فإنّها الدعوة من أجل الحقوق المدنية، في حين ينتقد الشيوعيون الأفارقة خطاب حقوق الإنسان باعتباره يرمز للمركزية العرقية/العنصرية ethnocentric ويدعون بدلاً من ذلك إلى العودة إلى الثقافات السياسية المهمّشة. يشير ممداني، مثل فيرغسون، إلى أنّ مثل هذه الثنائيات غير مفيدة في نهاية المطاف، لأنّها ببساطة تعيد الانقسامات/الثنائيات القديمة من عالمية وخصوصية للديمقراطية الغربية والأنظمة الاستعمارية التي تمّ إنشاؤها باسمها. بالتالي، فإنّ الأمر يحتاج إلى طرح

[1] Christoph Spurk, op.cit, p. 08-09.
[2] Ibid, p. 09.
[3] David Lewis, op.cit, p. 10.

المسائل الأوسع نطاقاً في النقاش المحدود الذي يجري، ولاسيّما على مستوى السياسات، وإثراء هذا بفهم أكثر تفصيلاً لنشاط المجتمع المدني القائم بالفعل في إفريقيا.[1] على سبيل المثال، يحلّل Masquelier (1999) حركة الإصلاح الإسلامية في النيجر التي تنتج تفاعلاً نشطًا مع قوى أوسع للتغيير الاجتماعي والثقافي. فمثلاً، يُطلب من النساء أن يتحجّبن في الأماكن العامّة، ولكن يُطلب منهنّ أيضًا متابعة التعليم والتسجيل للتصويت وبالتالي تحدّي الأيديولوجيات المحافظة النمطيّة للجندر والأسرة والمجتمع. قد تكون مثل هذه الحركات أساسية بالنسبة للمجتمع المدني في إفريقيا لأنّها تسعى إلى منافسة الإرث الاستعماري الغربي.[2]

2-3-3. في آسيا: جدل الخصوصية والغربنة.

بالرغم من أصوله الغربية، عُرف مصطلح المجتمع المدني في الخطاب السياسي الآسيوي وحُلّل بطريقة موضوعية، وكما هو موضّح في الأدبيات، فإنّ القادة في الحكومة والمجتمع السياسي عبر معظم آسيا يعترفون بوجود وقوّة ودور جماعات ومنظّمات المجتمع المدني في سياسات بلدانهم، وفي المنطقة بشكل عام. بالتأكيد هناك اختلافات واسعة في مفهوم المجتمع المدني، وفي موقف الحكومات والزعماء السياسيين اتّجاهه. إنّ عرض مثل هذه المنظّمات كقوّة ايجابية بالنسبة لتقدّم وتنمية الديمقراطية، جعل بعض الحكومات تُمَأسِس القواعد والحقوق لتسهيل تطوير مجال أو فضاء من التنظيم والحوكمة مستقلٍ عن الدولة. بناء عليه، شاركت منظّمات المجتمع المدني في هذه البلدان بنشاط في صياغة الدساتير الجديدة والتصديق عليها، وفي الإشراف على الانتخابات، وضمان رقابة على الدولة، علاوة على وضع السياسات. في مقابل ذلك، تبنّت حكومات أخرى موقفًا أكثر سلبية فمع النظر للمنظّمات غير الحكومية باعتبارها السبب في عدم الاستقرار وعقبة أمام رؤاها وسياساتها

---

[1] يستشهد براتون Bratton بلتشنسكي Pelczynski الذي علّق بأنّ "قليلٌ هي المفاهيم الاجتماعية والسياسية التي سافرت بعيدًا في حياتها وغيّرت من معناها كثيرًا" في إشارة للمجتمع المدني. ضمن السياق الإفريقي، كتب العديد من المعلّقين عن "الارتباك المفاهيمي conceptual confusion" المحيط بهذا المصطلح، وانتقدوه على حساب الوضوح النظري والتطبيق التحليلي والدور الأيديولوجي البسيط، كونه مصطلحًا متعدّدًا بحق the deeply pluralist term. ضمن هذه الرؤية، يشير كوكس Cox's إلى أنّه "ليس هناك جدوى من الجدل في استخدام مصطلح "المجتمع المدني" والتمييز بين واحدٍ صحيحٍ وآخر خاطئ، ولكن بدلاً من ذلك يدعو إلى اعتماد الهوية الحالية للمجتمع المدني القائم على قوى اجتماعية مستقلّة كأساس للمناقشة وبحث آثاره. سيقال إنّ الاستقلالية هي سمة أساسية في المجتمع المدني...إنّ النموذج التنموي الحالي في إفريقيا يهتمّ بشكل أساسي بإشراك المجتمع المدني في علاقات أقرب وأوثق مع الدولة ولديه القليل ليقوله حول أهمّية الحفاظ على المساحة الحاسمة بينهما. من وجهة نظر أوغندية، حيث ربّما العملية قد وصلت إلى أبعد حد، يصف Muhereza and Kyomugisha (1999) صنع السياسات وتنفيذها على أساس "طبيعة التوافق لثالوث العلاقة بين الدولة والجهات المانحة والمجتمع المدني". في نفس الإطار يلاحظ أبوغري Abugre أنّ "الشراكة partnership" هي مركز ما يسمّى "الأجندة الجديدة للمساعدة الإنمائية"...في مركز هذه الأجندة الجديدة تبرز "منظّمات المجتمع المدني" (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر المنظّمات غير الحكومية) التي من المتوقّع أن تعمل في "شراكة" مع حكومات قابلة للمشاركة والمساءلة باعتبارها "الوسيلة الوحيدة لضمان واستدامة المشاركة والمناصفة equitable والتنمية المستدامة".

See: Julie Hearn, "The 'uses and abuses' of civil society in Africa", **Review of African Political Economy**, Vol. 28, Issue. 87, 2001, pp. 43-44.

[2] David Lewis, op.cit, p. 10.

سعت هذه الحكومات إلى كبح إن لم يكن قمع مجال ودور مثل هذه المنظّمات. فيما ذهبت حكومات أخرى للحدّ من هكذا منظّمات، بل واختراقها ومحاول استيعابها والسيطرة عليها، والتلاعب بها لمصلحتها الخاصّة.[1]

بالرغم من هذه الاختلافات في التوجّه، أصبحت الاعتبارات المتعلّقة بالمجتمع المدني عاملاً مهمًا في حسابات النخبة السياسية الآسيوية، وباستثناء حالة مثل كوريا الشمالية، لم يعد بإمكان الزعماء السياسيين احتكار سلطة الدولة، أو ضبط الافتراضات التي لا تهم المجتمع، أو الإدّعاء بمعرفة ما هو جيّد له. من جانبهم، يَعتبر قادة وأعضاء المنظمات من غير الدولة nonstate organisations، والمشاركون في الحركات الجماهيرية أنفسهم ومنظّماتهم من المجتمع المدني، إنّهم يسعون إلى إنشاء فضاءات عامّة، ومنظّمات حرّة من سيطرة الدولة، وتوضيح مصالح دوائرهم الانتخابية، وأن يمثّلوا صوتاً للأقلّيات والمهمّشين والفقراء، والتأثير (أومنع) التغيير في طبيعة الدولة ووكالاتها، وفي النظام السياسي أو الحكومة القائمة، وفي سياسات هذه الأخيرة. على مستوى العملية تساهم منظّمات المجتمع المدني في إعادة هيكلة الدولة والعلاقات السياسو–اجتماعية بين الدولة والمجتمع والاقتصاد.[2]

مع ذلك، لا يتّفق العلماء دائمًا على أهمّية وعلاقة المفهوم بالنسبة للمجتمعات الآسيوية، فتجادل مجموعة منهم بأنّ المجتمع المدني مفهوم غربي لا ينطبق على المجتمعات الكونفوشيوسية، معتبرين أنّ البحث عنه في مثل هذه المجتمعات هشٌّ وضعيف. واستشهادًا بالتقليد، والامتثال، والحكم الخيّر من قبل دولة مهيمنة، واختراق المجتمع من طرف هذه الأخيرة، غالبًا ما يقدّم هؤلاء العلماء حجّة التميّز الثقافي التي تعكس في كثير من الأحيان جدال القيم الآسيوية الفريدة في الثمانينات وأوائل التسعينات. في هذا الإطار، يدّعي أدريان تشان Adrian Chan (1997) –في سياق بحثه عن المجتمع المدني في الصين– أنّه لا يوجد مجال لفضاءٍ عامٍ هابرماسي في دولة كونفوشيوسية :"إذا كانت الصين كونفوشيوسية، فإنّه لا يُتوقّع منها أن تُنبت مجتمعًا مدنيًا". ضمن المنظور نفسه، يرى علماء هذا الرأي قيمة تحليلية صغيرة للمفهوم في هذه المنطقة، فيجادلون بأنّ التحليل القائم على هذا المفهوم مضلّل، لأنّ المجتمع المدني في الدول الكونفوشيوسية –مثل الصين وكوريا الجنوبية– تتلاعب به الدولة والقوى المحافظة للسيطرة على الحركات الديمقراطية. وعليه، يخلص البعض بأنّه يجب إسقاط هذا المصطلح من أجندة المنطقة. من هذا الباب، يطرح وليام كالاهان William Callahan (1998) أنّ مفهوم "الحركات الاجتماعية الجديدة new social movements" يعدّ أكثر فائدة من مفهوم المجتمع المدني في فهم السياسة الشعبية للصين وكوريا الجنوبية؛ مفاهيم أخرى مثل "المؤسّساتية

[1] Muthiah Alagappa, " Introduction", in: Muthiah Alagappa (ed), **Civil Society and Political Change in Asia**, op.cit, pp. 02-03.
[2] Ibid, p. 03.

التعدّدية plural institutionalism"، و"المجال الثالث third realm" و"المؤسّسات البرمائية/ثنائية الطبيعة amphibious institutions"، قُدّمت كبدائل لثنائية الدولة/المجتمع.[1]

في المقابل، وبالرغم من مجادلة العديد من الكتّاب (على سبيل المثال مظفّر Muzaffar 1996، و سيرانو Serrano 1994) بأنّ المجتمع المدني متجذّر في التقليد العقلاني الغربي والثقافة السياسية المرتكزة على مفهوم الدولة والمواطنة، نجد أنّ سيرانو يجادل أيضًا بأنّ القيم والممارسات المرتبطة بالمؤسّسات المجتمعية في آسيا تجد صدًى لها في المجتمع المدني: "العمل الطوّعي عميق الجذور في المجتمعات الآسيوية، وهو موجّه نحو الاهتمامات المشتركة التي لا يمكن معالجتها بشكلٍ كافٍ من قبل العائلات بشكل فردي، ولا بواسطة أنظمة دعم القرابة الممتدّة: فالإنتاج، والتبادل والطقوس من الولادة إلى الموت، والأمن الجماعي، تحافظ كلّها على التوافق/الإجماع والتماسك. إنّ الشكل الأكثر شيوعًا للتنظيم هو مجموعة المساعدة الذاتية ومجموعة التبادل التعاوني the self-help and mutual-exchange group. في أندونيسيا، التعاونية the gotong royong أو المساعدة التعاونية mutual help، تعادل بايانيها bayanihan (روح الوحدة والتعاون المجتمعي) في الفلبين. كما أنّ جمعيات المآتم Funeral associations، التي يوجد منها الآلاف في تايلاند، هي أيضًا تشير إلى جمعيات المنفعة التعاونية في هذا البلد".[2]

تعود جذور تقليد الروابط أو الجمعيات الطوعية في آسيا إلى الحاجة إلى تلبية احتياجات الأمن الاجتماعي الأساسية التي تتجاوز القدرة الفردية للعائلة والاستطاعة العشائرية. بالتالي، فإنّ أولوية منظّمات المجتمع المدني هي ضمان استقلالية المنظّمات الشعبية، بحيث يمكن تلبية احتياجاتها الأساسية؛ يعكس هذا الوضع أيضًا العجز النسبي للدولة المركزية أو المحلّية في الاستجابة لمطالب مواطنيها. من هذا المنطلق، تقوم حركات المجتمع المدني المعاصرة على الجمعيات الطوعية والمجموعات والشبكات الموجودة على مستوى المجتمع، التي نجحت في ربط صراعاتها المحلّية من أجل الأمن الاجتماعي، بالحاجة إلى الإصلاحات في الهياكل السياسية والاقتصادية الأكبر؛ لقد أدركت أنّه من الضروري إجراء تغييرات بنيوية أوسع نطاقًا في معالجة احتياجات الرعاية الاجتماعية للشعب، لاسيّما الفئات المهمّشة والمحرومة. إنّ الأسس التقليدية والثقافية للمجتمع المدني المعاصر قد تغيّرت إلى حدٍّ كبير من خلال الإدراك المتنامي فيما بين مجموعات المجتمع المدني بأنّ التوزيع الهيكلي للموارد المجتمعية ورفاهية الأفراد والمجتمعات تتوسّط إلى حدٍّ كبير من خلال سياسات وبرامج الدولة الأوسع، يمكن ملاحظة ذلك في تطوّر الاستراتيجيات التي يبدو أنّها تشير إلى التمرّس السياسي المتزايد لمنظّمات المجتمع المدني.[3]

---

[1] Ibid, p. 13.
[2] Emma Porio, "Civil Society and Democratization in Asia: Prospects and Challenges in the New Millennium", p. 07. Accessed in: (13/02/2019). https://bit.ly/2OsljsQ.
[3] Ibid, pp. 07-08.

في السياق نفسه، يفترض روي Olivier Roy أنّ "المجتمع التقليدي" القائم على القرابة والمحسوبية patronage يسمح للناس بمقاومة انتهاكات الدولة كرمزٍ للمجتمع المدني في آسيا الوسطى، الذي يُحَدَّدُ بوضوح بمعزلٍ عن "مفهوم شبكات المواطنين الأحرار، والجمعيات المهنية والنقابات، والأحزاب السياسية، ومجموعات المصلحة العامّة، التي تخلق فضاء سياسيًا كشرط مسبق لبناء الديمقراطية وسيادة القانون". ويؤكّد هذا الأخير، أنّ وكالات المعونة الخارجية و"فروعها المحلّية" (المنظّمات غير الحكومية المموّلة خارجيًا) في المنطقة، تعتبر من طرف السكّان المحلّيين كنموذج مجرد مثالي، نبع من التجارب الغربية الحديثة التي نتجت عن العمليات التاريخية على امتداد قرونٍ.[1]

الانتقاد هنا، هو أنّ المانحين الخارجيين يحاولون فرض مخطّط المجتمع المدني هذا في غضون سنوات، يلاحظ Roy أن أولئك الذين يعتمدون بالكامل على الأفكار الغربية للحرّية السياسية والاقتصادية يميلون إلى الاعتقاد بأنّ المجتمع المدني في آسيا الوسطى يجب أن يتمّ إنشاؤه من الصفر، إمّا لأنّه لا يوجد شيء ذو قيمة اليوم يمكن البناء عليه (يُعتبر الإرث السوفييتي بأكمله سلبيًا) أو لأنّه لا يوجد شيء مثل المجتمع التقليدي في آسيا الوسطى بسبب همجيّة النظام السوفييتي في التعامل مع الهياكل الاجتماعية السابقة. في حين تبدو وجهات النظر هذه متطرّفة بالفعل، يعترف العديد من المانحين الآن بأشكال "أهلية indigenous" من التنظيم الاجتماعي. مع ذلك، ما تزال هناك أمثلة من الأبحاث التي أجرتها المنظّمات غير الحكومية الدولية المموّلة من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والتي تعمل في آسيا الوسطى، تُصرُّ على "إثبات" أنّ المواطنين لا يشاركون في أيّ نوعٍ من النشاط الجمعياتي العام. باختصار، يجادل Roy بأنّ جهود المانحين الخارجيين لتعزيز المجتمع المدني ستفشل في آسيا الوسطى في نهاية المطاف إذا استمرّت فقط في العمل مع كادر صغير من عمّال المنظّمات غير الحكومية المتعلّمين المعزولين عن بقيّة أبناء بلدهم.[2]

تتناول فريزر Freizer (2004) أيضًا في تحليلها للمجتمع المدني في طاجاكستان و أوزبكستان مناقشة الشبكات التقليدية ومجموعات القرابة، وتُدافع عن إعادة تصوّر للمجتمع المدني يشمل هذه الأنواع من الممارسات والمؤسّسات. قادها هذا إلى طرح فكرة المجتمع المدني "الشعبي/المجتمعي Communal" الذي يعكس أنماط العلاقات الاجتماعية في المنطقة بشكل أفضل من النماذج الليبرالية الغربية الجديدة؛ إنّ الفهم "الشعبي" للمجتمع المدني له علاقة بالتفاعلات داخل المجتمعات، أكثر من علاقته بثنائية الدولة/المجتمع. ومع الاعتراف بحجج جيلنر Gellner (1994) بأنّ المجتمع المدني القائم على القرابة يمكن أن يدعم جماعة على حساب أخرى، فإن Freizer تجادل بأنّه في "طاجاكستان و أوزبكستان كان بمثابة عامل تعبئة مهمٍّ، مكّن الأفراد من التعبير والدفاع عن مصالحهم المشتركة"

[1] Janice Giffen (et al), "The Development of Civil Society in Central Asia", **the International NGO Training and Research Centre**, p. 11. Accessed in: (10/01/2019). https://bit.ly/2FvB0eS.
[2] Idem.

وتذهب إلى شرح مؤسّسات كالمحلّة mahalla (أو الحي) و أفلود avlod (أو الجيل) في توفير الحماية الاجتماعية للأعضاء وحل المشكلات المشتركة.[1]

عمومًا، تتّسم المجتمعات المدنية في آسيا بالتنوّع الشديد في تكوينها ومواردها وأهدافها. إنّ نظرة عن قرب في تاريخ هذه المنظّمات في آسيا تشير إلى وجود شبكات مجتمعية في العديد من البلدان الآسيوية، حتّى في فترات ما قبل الاستعمار. فخلال النظام الاستعماري، نُظّم المجتمع المدني في الغالب على أساس العرق والدين، ومن ثمّ المشاركة الخيرية من قبل الجماعات البوذية في ميانمار والجماعات المسيحية في الفلبين، والجماعات الإسلامية في أندونيسيا وماليزيا، وظلّ دور الكنيسة محوريًا في تطوير المنظّمات المجتمعية على المستوى المحلّي في الفلبين واندونيسيا وتايلاند.[2]

طوال فترة الخمسينات والستّينات من القرن العشرين، نُظّم المجتمع المدني في جنوب شرق آسيا تدريجيًا كمعارضة للأنظمة الاستعمارية والقمعية. في التاريخ الأكثر حداثة، تسلّل التعرّض للديمقراطية والحداثة في العديد من بلدان جنوب شرق آسيا إلى هياكل الأسرة والدين والمجتمع، والروابط الثقافية والطائفية والطبقية، وأُدخل نموذج من الجمعيات القائمة على "الإرادة العقلانية rational will". كانت هذا التحوّل البراديغمي متنوّعة جدًّا عبر مختلف الدول الآسيوية، في بعض الحالات (كنيبال والهند والصين). أدت أوجه التباين التاريخية المتراكمة على غرار الطبقة والجنس والطائفة إلى تركيز مشاريع المجتمع المدني على المبادرة بالحوار المجتمعي، والتعبير عن مظالم مختلف الدوائر المهمّشة.[3]

عطفًا على ما سبق، كان انخراط المجتمع المدني في وسط آسيا والقوقاز مماثلاً لنموذج الجمعيات في أوربا الشرقية. هكذا، كان ظهور المجتمع المدني مرتبطًا بتمكين حركات المعارضة المنشقّة لمواجهة الأنظمة القمعية في المنطقة. في وقت لاحق اضطلعت بعض حركات المعارضة هذه بدور سياسيّ. بالإضافة إلى ذلك، استمرّ وجود منظّمات المجتمع المدني قائمًا على مفهوم شعبي a communal concept للروابط غير الرسمية (العشيرة والعائلة والجوار)، أو البنى الارثية neo patrimonial. في حالة جورجيا وأرمينيا، لعبت الكنيسة دورًا هامًا في المساعدة على رعاية تلك العلاقات. مع ذلك، هناك مخاوف يتمّ التعبير عنها غالبًا من أنّ الدين لديه أيضًا القدرة على خلق المزيد من التوتّر بين الدولة وفواعل المجتمع المدني.[4]

يبدو أنّ القواسم المشتركة بين البلدان في آسيا تكمن في أنّ المجتمع المدني ما يزال غير محميّ، حيث تبقى الدولة هي الجهة المركزية، وغالبًا ما تكون كابحة وفاعلة في المنطقة. لقد أدّت المصالح السياسية والاقتصادية إلى توجيه الديمقراطية في آسيا نحو نوعٍ من التنظيم الاجتماعي، الذي

[1] Ibid, pp. 11-12.
[2] Christoph Spurk, op.cit, p. 09.
[3] Ibid, pp. 09-10.
[4] Ibid, p. 10.

يضع مؤسّسات الدولة ومجموعات المصلحة الخاصّة والقطاعات الاقتصاديّة في مجالٍ واحدٍ مرتبطٍ. مع تفكّك الأزمة المالية الآسيوية أواخر التسعينات، كانت الآمال كبيرة بالنسبة لانخراط المجتمع المدني بنشاطٍ أكبر بين الدول الآسيوية في التفاوض على مجال متميّز للتنظيم والخطاب تُخَصُّ به منظّماته. اليوم ما تزال العلاقة بين الدولة والدين والتنظيم الاجتماعي والروابط الشعبية في آسيا موحّدة المجال. مع ذلك، فإنّ الدراسات التجريبية من جميع أنحاء آسيا تميل إلى إظهار دورٍ فريدٍ لمنظّمات المجتمع المدني، وإبراز قدراتها في خلق أوجه تآزر بين النماذج التقليدية للتنظيم والمفهوم الغربي للرابطة المدنية.[1]

2-3-4. الأطروحة الغربية وحضور المجتمع المدني في السياقات العربية الإسلامية: الإمكانية النظرية والأدّلة التجريبية.

جادل العديد من العلماء بالإمكانية النظريّة للمجتمع المدني في المجتمعات العربية المسلمة وعرض آخرون الأدلّة التجريبية لها أيضًا. لقد اهتمّت أبحاث عديدة بدراسة وتأصيل موقع المجتمع المدني في الخبرة الإسلامية/العربية، سواءً على الصعيد المفهومي، أو على صعيد دلالات الممارسة التاريخية، وقد سعت هذه الأبحاث إلى الإجابة عن تساؤلات عديدة، منها على سبيل المثال: هل عرفت الخبرة الإسلامية/العربية مفاهيم أخرى تعكس دلالة مفهوم المجتمع المدني نفسه؟ وهل عرفت مؤسّسات وأشكال تنظيمية وممارسات تماثل في وظيفتها ودورها تلك التي سمّيت في الخبرة الغربية بـ"المجتمع المدني"؟ وما هي أهم الأبعاد المعاصرة للعلاقة بين الإسلام و"المجتمع المدني" في الوطن العربي...إلخ.[2] بناء عليه، شكّل تحديد مكانة المجتمع المدني في المجتمعات المسلمة قضيّة إشكالية بين المنظّرين والعلماء، فكانت الحجج المقدّمة من قبلهم متداخلة بشكل وثيق، ومن الجدير فصلها عن بعضها البعض لأغراض الوضوح والنقاش التحليلي:[3]

أولاً، يزعم بعض الباحثين أنّ المجتمع المدني هو نتاج لأوربا أو ما يسمى "الغرب"، وأنّ المجتمعات غير الأوربية الأخرى لا تستطيع، ولا يمكن أن يكون لها مجتمعٌ مدنيٌّ. فيما يتعلق بهذا المنظور، فإن الحالة الأكثر وضوحًا تأتي من عالم الأنثروبولوجيا، الراحل أرنست جيلنر Ernest Gellner، وتعليقًا على "عالم ابن خلدون the world of Ibn Khaldoun"، أي المجتمعات المسلمة في القرون الوسطى/ما قبل الحديثة، يؤكّد جيلنر أنّ المجتمع المدني لم يكن موجودًا، ولا يمكن أن يوجد هناك بأيّ معنى كان، ويضيف بأنّ المجتمعات المسلمة في العصور الوسطى/ما قبل الحديثة، كانت فيها المدنية والتماسك تتعارضان مع بعضها البعض، فكانت السلطة السياسية منظّمة تنظيمًا جيّدًا

---

[1] Idem.

[2] حسنين توفيق إبراهيم، **النظم السياسية العربية:الاتّجاهات الحديثة في دراستها**، ط.1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، آذار/مارس 2005)، ص ص. 173-174.

[3] Tanvir Anjum, "Civil Society in Muslim Contexts: The Problématique and a Critique of Euro-American Perspectives", **Islamic Studies**, Vol. 51, No. 1 (Spring 2012), pp.29-31.

وكان هناك تركيز للسلطة على مستوى الدولة؛ فيما كان المجتمع مجزءًا ويفتقر إلى التماسك. لذلك، لا يمكن ربط السياسات الإسلامية بالمجتمع المدني. ويجادل كذلك بأنّ المجتمع المدني لا يمكن أن يوجد في المجتمعات التي يكون فيها قطاع الإنتاج في المجتمع متذبذبًا وضعيفًا وعاجزًا، "لا يمكن أن يحدث في أمّة، حيث التقديس الفريد والحصري لإيمان واحدٍ يجعل من التعدّدية أمرًا مستحيلاً". بالنسبة إليه الإسلام مقاوم للعلمانية، حيث لا يوجد فصل بين الدين والدولة، ولهذا لا يمكن أن يتواجد مجتمع مدني في سياقه.

ثانيًا، يصرّ بعض العلماء على الخصوصية التاريخية والثقافية لمفهوم المجتمع المدني معتبرين أن تطوير المفهوم هو انجاز فريد لأوربا. بالتالي، دليل على تأكيد التفوّق الأوربي والهيمنة على بقيّة العالم، ويُضيفون بأنّ مفهوم المجتمع المدني متجذّر في التقاليد الفكرية الأوربية الليبرالية أي، لا يمكن فهمه إلاّ في سياق الديمقراطية والحداثة، إذ يعتبر تاريخ هذا المفهوم متشابك مع مفاهيم أخرى مثل اقتصاد السوق، والمواطنة، والفردانية، والليبرالية، والتمدّن، والتماسك الاجتماعي...إلخ. بالإضافة إلى ذلك، تشير أعمال الباحثين الجدد مثل آدم سليغمان Adem seligman، وجون هال John Hall، وإريف ماردين §erif Mardin، إلى فكرة أن المجتمع المدني هو نتاج "الغرب" الذي لا يمكن العثور عليه في مكان آخر. بناء عليه، يربط سليغمان جذور فكرة المجتمع المدني حصراً في أوربا. ويَتَّبِعُ هال حجة مماثلة، فيؤكّد أن المجتمع المدني لم يظهر إلاّ في الغرب، ومن غير المحتمل أن ينتشر خارج أجزاء من أوربا الوسطى وأمريكا اللاتينية. غير أنّ إريف ماردين كان أكثر وضوحًا بهذا الصدد عندما يقول بأنّ المجتمع المدني "حلم غربي وطموح تاريخي" لا يترجم إلى مصطلحات إسلامية لأنّه لا يقبل التعميم خارج السياقات الأوربية. فالمنظّرون والعلماء ينظرون إلى إسقاط مفهوم المجتمع المدني على السياقات غير الأوربية، وخاصّة الإسلامية، كإشكالية أو معضلة، إن لم تكن مسألة مستحيلة.

أخيرًا، في إطار دعم الحجج السابقة، يفترض العديد من منظّري المجتمع المدني حضور بعض الشروط المسبقة الضرورية لوجوده؛ إذ تكشف افتراضاتهم عن مجموعة من المعاني والمفاهيم المرتبطة بهذا المصطلح، ممّا جعل المفهوم أكثر تنازعًا وجدلاً. فيعتبر نورتون Norton (على سبيل المثال الذي عمل على المجتمع المدني في الشرق الأوسط المعاصر)، الديمقراطية والرأسمالية، ولاسيّما المدنية كشروط مسبقة ضرورية للمجتمع المدني، واستدّل على أنّ هذه الخصائص –للأسف– مفقودة في أجزاء كبيرة من الشرق الأوسط. وبالنسبة لنورتون، فإنّ غياب هذه الشروط المسبقة يُفسّر غياب المجتمع المدني في الشرق الأوسط. علاوة على ذلك، لا يرى نوتون المجتمع المدني في جوهر الديمقراطية والأنظمة السياسية المشاركة فحسب، بل يراه أيضًا في قلب اقتصاد السوق الحر.

في السياق نفسه، يُصرّ منظّرون آخرون ودارسون للمجتمع المدني –أيضًا– على وجود هذه الشروط المسبقة للمجتمع المدني. هنا، شدّد فاغنر Peter Wagner –حين تتبّع جذور المفهوم في

تقاليد الفلسفة السياسية الأوربية– على ضرورة ربط المفهوم بالتزام الحداثة السياسية وبالديمقراطية الشاملة. وبالمثل، ووفقًا لدياموند Larry Diamond ليس هناك ارتباط واضح بين المجتمع المدني والدمقرطة فحسب، بل إنّ اقتصاد السوق هو أيضًا ضرورة مسبقة لوجود المجتمع المدني، على اعتبار أن طبيعته في حدّ ذاتها "تعدّدية وموجّهة نحو السوق". بطريقة مماثلة، وبالرغم من أنّ زوريك Elia Zureik يعتقد بأنّه لا ينبغي الافتراض بأنّ هناك نقطة تحوّل مميّزة بين المجتمعات ما قبل الرأسمالية والرأسمالية، أو مجتمعات ما قبل الاستعمار والمستعمرة، إلاّ أنّه يقول بغياب المجتمع المدني (أي المؤسّسات المستقلّة ذاتيًا، التي تعمل بحدٍّ أدنى بعيدًا عن رقابة الدولة) في المجتمع العربي. علاوة على ذلك، يضع جيلنر الفردانية individualism (التي يسمّيها "المعيارية modularity")، والتماسك الاجتماعي، كشروط مسبقة ضرورية لوجود المجتمع المدني، الذي –وفقًا له– غائب في المجتمعات المسلمة، والذي لا يمكن أن يوجد فيها. تؤدّي هذه الحجج التي تمّ ذكرها أعلاه منطقيًا إل استحالة ترجمة مفهوم المجتمع المدني من الناحية الإسلامية.[1]

في المقابل، يؤكّد مسعود كمالي Masoud Kamali أنّه تاريخيًا، لا الفردانية ولا المؤسّسات الديمقراطية كانت ضرورية أو لازمة لوجود المجتمع المدني، فأساس هذا الأخير هو وجود جماعات مدنية مؤثّرة بمؤسسات تستطيع من خلال الآليات القائمة موازنة سلطة الدولة. بتعبير أدق، يجب أن تتحقّق الشروط التالية:[2]

- الاستقلالية النسبية للمجال الاجتماعي عن الدولة.
- الوصول النسبي المستقل لبعض الفواعل المجتمعية للدولة أو نخبها.
- وجود مجال عام مستقل نسبيًا.
- الحماية القانونية و/أو المعيارية للوكالات والمؤسّسات الاجتماعية.
- وجود "مجال تضامني" مبني على إعادة توزيع الموارد.

ففي العديد من البلدان الإسلامية، لا يكون المجتمع المدني مشروطًا بشكلٍ مباشرٍ بوجود الأفراد "السياديين souvereign" و"الأحرار free"، ولكن من خلال الجماعات أو المجتمعات ومؤسّساتها التي تتمتّع بدرجة كبيرة من الاستقلالية عن الدولة. وتستند استقلالية مجموعات المجتمع المدني هذه على السلطة الاجتماعية والشرعية، بالإضافة إلى المؤسّسات الاجتماعو–اقتصادية.[3]

ضمن هذا الإطار، يتمتّع العلماء بأساس ديني وشرعي خاص يمكن من خلاله تحدّي الدولة. فاستقلال العلماء الاقتصادي عن الدولة الذي يستند إلى مؤسّسات اقتصادية مثل الوقف، والضرائب الدينية، ومساهمة الإمام (حصّة/اشتراك الإمام في المجتمعات الشيعية)، والدعم الاقتصادي للبازار

[1] Ibid, p. 31.
[2] Masoud Kamali, " Civil society and Islam: a sociological perspective", **European Journal of Sociology**, Volume. 42, Issue. 03, December 2001, pp. 458-459.
[3] Ibid, p. 459.

عزّز استقلالية العلماء عن الدولة. كما كان الاجتهاد مصدراً مهمًّا آخر لمركز العلماء وسلطتهم والاجتهاد هو خاصّية للمجتهدين الذين يمتلكون المعرفة المناسبة تمكنهم من تزويد الأفراد المسلمين بالإرشاد في أمور دينهم. وكانت أيضًا المجموعة الرئيسة الأخرى من المجتمع المدني التقليدي وبالتحديد البازار، مستقلّة عن الدولة في تنظيم أنشطتها الاقتصادية، واتّخاذ التزاماتها الاجتماعية ومتابعتها، ومن الجدير بالذكر أنّه في كثير من الحالات كان يتم الحفاظ على أمن السكّان في المناطق الحضرية من قبل "الشهم Lutis" تحت تأثير العلماء في المجتمعات المحلّية. إنّ الوصول المستقل إلى الدولة، كشرطٍ **ثانٍ** للمجتمع المدني، يعني أن المجموعات المدنيّة لها إمكانية الوصول المؤسّسي للدولة والتأثير فيها. هنا، مارس العلماء تاريخيًا (كممثّلين للمجتمع المدني) نفوذًا على سلطة الدولة، كانوا يمتلكون أساس السلطة المستقلّة عن الدولة، وكانوا يتمتّعون ببعض الفقهيات jurisprudence المستقلّة وفي كثيرٍ من الحالات، تمكّنوا من الوصول إلى وسائلهم التنفيذية الخاصّة. هنا أيضًا يمكن أن تؤثّر البازارات على سلطة الدولة جزئيًا من خلال تقديم قروضٍ للدولة، وجزئيًا من خلال علاقاتها مع العلماء.[1]

الشرط **الثالث** للمجتمع المدني هو مجالٌ عامٌ مستقلٌ نسبيًا، فالمؤسّسات الاجتماعو–سياسية التي يجري فيها النقاش العام لها مكانة وتؤثّر في صناعة القرار السياسي المشكّل للمجال العام للمجتمع المدني، ينبغي أن يكون هذا المجال مستقلٌ نسبيًا عن الدولة والأسرة والقيود القبليّة؛ وُجِدَ مثل هذا المجال على مدى قرونٍ عديدة في البلدان الإسلامية. أهمُّ مؤسّسة في هذا السياق كانت "**المنبر**" (الوُعَّاض). إنّ أهمّية الإنسان في نشر وشرعنة الأفكار السياسية، ونزع الشرعية عن الآخرين وحشد الدعم تعود إلى البدايات الأولى للإسلام. كانت الخطب النقدية ضد الدولة في العديد من المجالات لها عواقب وخيمة. في إيران على سبيل المثال، أظهرت كل من الثورتين الدستورية (1905–1909) والإسلامية (1976–1979) أهمّية المنابر في التأثير على الناس وتعبئتهم، لم يكن الثوريون هم الذين استخدموا المنابر لنشر أفكارهم فحسب، ولكن استخدمتها الدولة أيضًا ضد المعارضة. بشكلٍ عام كانت الخطبة Va'z (الوعظ في المنابر) وسيلة فعّالة جدًا لتعبئة الناس والتأثير على سياسة الدولة كما يمكن للعلماء التأثير على الدولة من خلال صلاتهم المباشرة بها.[2]

الشرط **الرابع**، هو الحماية القانونية و/أو المعيارية للعلاقات المؤسّساتية التي تشكّل المجتمع المدني، فقد أتاح احتكار العلماء للفقه الإسلامي، والشريعة، الفرصة لحماية المجتمع المدني التقليدي وشرعنته والدفاع عنه ضد تدخّل الدولة. بشكلٍ عام، وكما هو مقترح هنا، فإنّ عددًا من المؤسّسات والممارسات الإسلامية كان لها دعمٌ معياري جوهري. إنّ التضامن الاجتماعي كأساس للمجتمع هو الشرط **الخامس** لوجود مجتمعٍ مدنيٍّ. يقوم هذا التضامن على الشعور بالعدالة، إذ يجب أن يكون لدى

[1] Ibid, pp. 459-460.
[2] Ibid, p. 460.

الأفراد والمجموعات شعور بالانتماء إلى مجتمعٍ يوفّر لهم وسائل وجودٍ عادلة. إذًا وفقط إذا امتلك أفراد المجتمع الإحساس بالانتماء إلى المجتمع الذي يعيشون فيه، وإذا قبلوا مكانتهم في المجتمع بشكلٍ عادلٍ، سنحصل عندئذٍ على مجتمعٍ متكاملٍ قائمٍ على التضامن بين الأفراد والمجموعات؛ وبالرغم من أن التضامن الاجتماعي يقوم على العدالة الاجتماعية إلاّ أنّه يحمل دلالة أخلاقية قويّة كما يقول دوركايم Durkheim (1984) "التضامن الاجتماعي هو ظاهرة أخلاقية بالكامل".[1]

دعمًا لما سبق، يشير بيكمان Beckman إلى الإمكانية التنظرية لمجتمعٍ مدنيٍّ مسلمٍ، على غرار المجتمع المدني البطرياركي، والشيوعي، والفاشي، والليبرالي–الديمقراطي. وبالنسبة لهربرت Herbert الإسلام ليس معاديًا للتمييز أو الاختلاف البنيوي، الذي هو أساس المجتمع المدني بالمعنى المعياري أو العملي. بعبارة أخرى الإسلام والثقافة الإسلامية لا يتعارضان مع المجتمع المدني، والإمكانية التنظيرية له في السياقات المسلمة ليست بعيدة المنال. بهذا الصدد أيضًا، يفسّر المقال الموجز الذي أعدّه غولدبرغ Goldberg الأجهزة القانونية والسياسية في الممارسات التجارية والأسواق الحضرية في المجتمع العربي ما قبل الحديث the premodern arab society كتعبير عن المجتمع المدني، ويجادل بأنّه في هذا المجتمع العربي، كان هناك مجتمع مدنيٌّ تمكّن فيه الناس من تأكيد مطالبهم والدفاع عن ممتلكاتهم من الملوك على أساسٍ منهجيٍّ ومنظّم. في مكان آخر من نفس المقال، يؤكّد غولدبرغ أنّه "في المجتمع المسلم في العصور الوسطى، كانت هناك محاولات كبيرة وناجحة إلى حدٍّ كبير من طرف الأثرياء والمتعلّمين لبناء أنماطٍ من العلاقات الاجتماعية التي ظهرت بغض النظر عن معارضتها للحكم القسري للدولة". لذا، فبالإضافة للعلاقات الاقتصادية، يقوم المجتمع المدني في هذه السياقات على أساس العلاقات الاجتماعية أيضًا، التي بَنَت المجتمع المدني في العالم العربي ما قبل الحديث، لهذا يضيف غولدبرغ بأن مفهوم المجتمع المدني أُسيءَ فهمه إلى حدٍّ كبير.[2]

في السياق نفسه، يحدّد سعد الدين إبراهيم نماذج متعدّدة للمجتمع المدني في العالم العربي ما قبل الحديث، ويشير إلى "التكوينات العربية المدنية التقليدية المرنة" للأزمنة ما قبل الحديثة، مثل المرشد، والأوقاف (التبرعات الخيرية والهبات)، والعلماء (علماء الدين) والطرق الصوفية، فهو يترجم قادة هذه المجموعات "كحرّاس للمجتمع المدني custodians of civil society"، وبما أنّهم يتصرّفون كمستشارين للحكّام، ويشتغلون كوسطاء بين الحكّام والمحكومين، فهم بذلك يخفّفون من الطبيعة الاستبدادية للدولة العربية المسلمة ما قبل الحديثة.[3] في هذا الإطار، اهتمّ بعض الباحثين بدراسة وإبراز دور ما يسمّيه البعض بـ"مؤسّسات الأمّة" التي تميّزت عن مؤسّسات السلطة أو الدولة، واتّسمت بنوع من الاستقلالية عنها في بعض فترات التاريخ الإسلامي، في سياق إظهار البنية التنظيمية والمؤسّسية للمجتمع المدني، التي تتكوّن من المؤسّسات والتنظيمات الطوعية التي تعبّر عن مصالح

[1] Idem.
[2] Tanvir Anjum, op.cit, pp.43-44.
[3] Ibid, p. 44.

فئات في المجتمع وتتمتع بنوعٍ من الاستقلالية عن الدولة، ومن هذه المؤسّسات على سبيل المثال نجد: مؤسّسة القضاء، ومؤسّسة العلماء، ومؤسّسة الإفتاء وجماعات التجّار، ومجموعات الحرف والصنائع، والمذاهب الفقهية، والأقلّيات الدينية والجمعيات الخيرية الإسلامية.[1]

في هذا الإطار كذلك، يأتي التاريخ العربي الكلاسيكي على امتداد الفترة العبّاسية التي بدأت حوالي 723م وحتّى أوّل غزو أجنبيٍّ من قبل البويهيون في حوالي 945م ليخبرنا كيف وصلت حياة المدنيّة والنشاط الحضري إلى أوجّها. هنا، يجادل أليس غولدنبرغ Ellis Goldberg أنّه خلال تلك الفترة ازدهرت البرجوازية الإسلامية وانخرطت في تكوينات ترابطيّة ومجتمعيّة تطوّرت واستمرّت في الأنشطة التجاريّة والصناعية التي يحميها القانون الإسلامي. بعبارة أخرى، فإنّ الشريعة الإسلامية تقع في أيدي رجال قانون مستقلّين وتوفّر درجة عالية من الاستقلالية للمجتمع المدني، بالتالي، لم تكن بحاجة إلى تعزيز مصالحها من خلال الدولة لموازنة سلطة هذه الأخيرة كما هو الحال في الغرب، فكلٌّ من الدولة والمجتمع المدني يشتغل تحت سلطة الشريعة الإسلامية.[2]

في الإمبراطورية الإسلامية، كانت الأسواق جزءاً لا يتجزأ من ازدهار الحياة الحضرية، فتشاركت ثلاث فئات: السوق، والقيصرية qaisariyya، والخان كقاعدة. يمكن أن يكون لكل تجارة وحرفة ربعها quarter في السوق بمعزل عن غيرها، تمّ تزويد كل صناعة بعدد كبير من المصانع، وتمّ تخصيص ربعها السوقي، مثل سوق (أو ربع) الزجاج، وسوق الخزف، وسوق الزهور، وسوق الجزّارين...إلخ. ومن الإسهامات المتميّزة يبرز الخان (يُطلق عليه أحياناً الفندق)، فكان مخزن التجّار الأجانب الذين ينتخبون شخصاً من بينهم للإشراف على الخان أو الفندق. كان الخان مثل متجرٍ كبيرٍ للجملة الذي زاد في العدد مع ازدهار التجارة، كما اشتغل الخان مثل البنك في العصر الحديث أين يقوم التجّار بإيداع صناديقهم من الذهب والفضّة، وينخرط في معاملات وتبادلات تجاريّة باستخدام وثيقة تسمّى "السكّ"، أو الشيك في يومنا المعاصر. أسّست كلٌّ من مجتمعات الأعمال المسلمة والأجنبية شبه وكالات (سيكالات sikalat) لتبادل السلع وتحويل الأموال، كان نشاط التداول المستمدّ من الأسواق المحلّية والدولية خالياً من سيطرة الدولة، وتمّ ترك التسعير لآليات السوق باستثناء المواد الاستهلاكيّة كما يتمّ توفير مؤشّر على الازدهار الحضري في ذلك الوقت من خلال الإيرادات الضريبيّة المعتبرة.[3]

---

[1] حسنين توفيق إبراهيم، المرجع السابق، ص. 175.

[2] تجلّى تطوّر الصناعة في عدد كبير من المصانع والأسواق والحرف اليدويّة. في بغداد كان هناك حوالي 400 طاحونة هوائيّة، و 400 مصنع زجاج، و 300 مصنع فخّار/خزف. في مصر، تضمّنت صناعة النسيج على نطاق واسع صناعة القطن والحرير، والصوف، وكانت صناعة الكريستال والصابون والشمع والمعادن والفسيفساء والأبنوس (خشب الأبنوس)، والقوارب، والورق ذات أهمّية كبيرة. وتميّزت عرب اسبانيا بصناعة الذهب والفضّة والحديد والنحاس والجلود والأسلحة والدواء. شجّع البيت العبّاسي الصناعة والتجارة من خلال دُور البروتوكول protocol houses في المراكز الحضريّة الهامّة مثل الكوفة وخوزستان ودمشق وخوراسان، واسّسوا the karkh quarter markts في الجزء الغربي من بغداد كمركز للصناعة والتجارة.

See: Tareq Y. Ismael and Jacqueline S. Ismael, "Civil Society in the Arab World: Historical Traces, Contemporary Vestiges", **Arab Studies Quarterly**, Vol. 19, No. 1, Winter 1997, p. 79.

[3] Ibid, pp. 79-80.

استمدّت البرجوازيّة المسلمة قوّتها من تنظيمها ومن شبكة تجاريّة وماليّة واسعة النطاق. فنظّم أعضاء من مجموعة واسعة من الحرف والصناعة والتجارة أنفسهم في جماعات أو روابط عملت على الحفاظ على مستويات عالية من الاحتراف وحماية مصالح الأعضاء. لا تعكس هذه الجماعات تضامن العضويّة فحسب، بل إنّها أيضًا وسيلة لتحديد الهويّة المهنيّة والشعور بالفخر، ووجدت الممارسات والأعراف الأخلاقيّة لكلّ جماعة شرعية شبه قضائيّة para-judicial يتمّ التذرّع بها في حالة وجود نزاعات قانونيّة. إنّ قوّة التماسك الاجتماعي–المهني لهذه الجماعات قد زوّدتهم بصوتٍ سياسيٍّ "ففي عام 976...فرض البويهيون ضريبة جديدة على المنسوجات القطنيّة والحريرية في بغداد، فارتفع أعضاء الجماعات المتضرّرة في احتجاج نشطٍ حتّى إلغاء الضريبة...وكان قد ترسّخ في المجتمع المدني المسلم بُعدٌ اجتماعيٌّ "فعند وفاة أيٍّ عضوٍّ، تتعاون المجموعة بأكملها في الحفاظ على أرملته حتّى تتزوّج مرّة أخرى أو تموت، ويتمّ الاعتناء بأطفاله حتّى يتمّ تدريبهم في بعض الفنون أو المهن".[1]

وردًّا على ارنست جيلنر من أنّ المدنية والتحضّر كانا غائبين في المجتمعات المسلمة ما قبل الحديثة، يخبرنا التاريخ أيضا، أن العلماء (العلماء المسلمون) –في سياق بناء المجتمع المدني– حاولوا جاهدين تطوير نظام للسلوك المرغوب "الأدب adab" في كلّ جانب من جوانب السلوك البشري تقريبًا مثل الطريقة الصحيحة لتناول الطعام والزواج وارتداء اللباس وكسب المال...إلخ. حاولوا أيضًا إعداد أدلّة وكتب أخلاقية متعلّقة بأنواع مختلفة من "الأدب"، مثل الطريقة الصحيحة في البحث عن المعرفة ورفّ الكتب وفنّ الكتابة، وانتقاد الكلمات المنطوقة وآداب النقاش؛ لقد فعلوا كلّ ذلك من أجل بناء وتطوير وصقل شخصيّة المجتمع الحضري، لذلك لم يكونوا ريفيين وبسيطين مثل المجتمعات الريفيّة (على ما يجادل به الكثير). أدّت محاولات المواطنين الحضريين لبناء الخصائص المثالية للمجتمع الحضري إلى "أدبٍ"، يعني في السياق الإسلامي أنماط معيشة مزروعةٍ نمت حول مراكز الحكم والأقاليم، كان يحتذى بها على نطاق واسعٍ.[2]

لا ينحصر معنى هذا "الأدب" في مجرّد آداب في الثقافة الإسلامية، وإنّما تمّ تطويره في أشكال أكثر تقدّمًا وتعقيدًا. نتيجة لذلك، طُلب من الأديب، الذي كان راعيًا للأدب، أن يكون رجلاً عالميًّا مُلمًّا cosmopolite man، يمتلك معلومات شاملة عن مختلف جوانب حياة المجتمع الحضري، إذ يجب أن تكون معرفته على نطاق واسع بما يكفي لتشمل ليس الشريعة كمبدأ للنظام العام فحسب، ولكن أيضًا مختلف التخصّصات العلمية مثل علم الأحياء والجغرافيا والفلسفة والتاريخ. كانت هذه التخصّصات ضرورية لصقل القيم الأدبية وخصائصها، ومن ثمّ زيادة حساسيتها الجمالية. بناء عليه، لم تكن هذه التخصّصات من أجل مصلحة الأديب الخاصّة فحسب، ولكن أيضًا من أجل "الأدب". يقول

[1] Ibid, p. 80.
[2] Mulyadhi Kartanegara, Miftachul Huda, " Constructing Civil Society: An Islamic Cultural Perspective", **Mediterranean Journal of Social Sciences**, Vol. 07, No. 01, January 2016, p. 128.

هودجسون Hodgson في هذا الصدد "عندما يدرس الأديب البيولوجيا، لن يكون مهتمًّا كثيرًا بتعلّم البنية العضوية، أي في اكتشاف كل الأشياء غير المعرفة أو الجديدة عنها".[1]

مثّلت كل هذه المؤسّسات والممارسات وغيرها أشكالاً من التكوينات الاجتماعية التي عكست في سياقها التاريخي جوهر ما اصطلح على تسميته بـ "المجتمع المدني"، كما اعتبر البعض أنّ "ما يوازي مفهوم المجتمع المدني الحديث من حيث دلالة استقلالية المجتمع عن الدولة عبر مؤسّسات ومنظّمات مستقلّة أو شبه مستقلّة أو وسيطة، هو ما يمكن نعته باصطلاح "المجتمع الأهلي" في التاريخ الاجتماعي والسياسي العربي الإسلامي. فمقابل صيغة "أهل الدولة" التي تتردّد في مقدّمة ابن خلدون نقرأ صيغ "أهل العصبية" و"أهل الحرف"، و"الصنائع" و"الفرق"...إلخ، وجميع هذه الصيغ تعبير عن ديناميكية اجتماع سياسي، ومؤسّسات مجتمع تجري فيه أشكال من الإنتاج والتبادل وأنماط من الثقافة والاجتهاد الفكري والفقهي، وتعبيرات عن العمل السياسي والنقابي.[2]

وفي سجال الباحثين العرب حول التاريخ الاجتماعي للمجتمعات العربيّة، بشأن ما إذا كانت قد شهدت في ماضيها تبلوُرًا –خارج الدولة– لتيّارات في الفلسفة الاجتماعية وظهوراً لمؤسسات أهلية مستقلّة عنها ومُحرجة لها، وهو تبلورٌ يماثل في الفكر والعمل ما يُعرف به اليوم مفهوم المجتمع المدني، المنقول عن الثقافة الليبرالية الغربية المعاصرة. يرى وجيه كوثراني، أن المجتمعات المدينيّة العربيّة شهدت في ماضيها وجود ما يسمّيه بـ "المجتمع المدني الأوّلي" و"أنّ الدّولة السلطانية مؤسّسة أساسيّة، وهي الغطاء المرئيّ لنظام معقّد، قامت فيه مؤسّسات قويّة وحرّة وآنيّة بدورٍ في منتهى الأهمّية –كالتنظيمات التّعاونية (نقابات الحرف) والأوقاف...فأعطت المجتمع نوعًا من الاستقلال الذّاتي والحماية من السلطان". ويذكّر كوثراني، بأنّ "الوجود الاجتماعيّ" في مجتمع المدينة المسلمة العربية –الذي نفضّل تسميته بـ "المجتمع الأهلي"– يتميّز عن المجتمع المدني التعاقدي، المتشكّل في الحضارة الرأسمالية الصّناعية في الغرب، ويعود ذلك التميّز إلى فعل الشروط التاريخيّة السّياسية ثقافيّة لنشوئه، وأدائه المختلف بنيويًّا عن شروط تشكّل المجتمع الأهلي في الحضارة العربية الإسلامية وأدائه، ذاك الذي عرف في مجتمع المدينة سابقا تنظيماتٍ مهنيّةً واجتماعيّةً (طوائف الحرف، والطرق الصوفيّة والأوقاف...). وإنّ ما يجدر التذكير به، هو "أنّ العودة إلى التاريخ لِقراءة ظواهر الحاضر (المجتمع المدني مثلاً)، من زاوية نبش الجذور، لرؤية ما هو أنثروبولوجي (ثابت) ولرؤية ما هو تاريخي (متحوّل)، تكتسب أهمّية منهجيّة وليس مرجعيّة. وفيما يتعلّق بتسمية "المجتمع المدني الأوّلي"، فيميلُ أحمد بعلبكي –وكذلك نحن– إلى اعتماد تسمية "المجتمع الأهلي" بديلاً عنها فهي الأقرب إل وصف الواقع، بسبب أنّ هذا المجتمع لم يَقُمْ يومًا على ما يرتكز عليه المجتمع المدني

[1] Idem.

[2] حسنين توفيق إبراهيم، المرجع السابق، ص. 175.

في ظلّ الدّولة–الأمّة، ومبادئ اللّيبرالية، وفردية المواطن، بل كان يتأسّس على تنظيمات تحكمها الأعراف والتّقاليد المتوارَثة والاعتبارات الإيمانيّة.[1]

استكمالاً لما سبق، يخلص مسعود كمالي أنّه في البلدان المسلمة المعاصرة يمكن تحديد نوعين مختلفين من المجتمع المدني: **مجتمع مدنيّ أهلي** قائم على أساس مجموعات التأثير شبه التقليديّة quasi-traditional و شبه المعاصرة/الحديثة quasi-modern، و**مجتمع مدنيٌّ حديث** مبني على أساس الأفكار الغربية والمجموعات الاجتماعية الحديثة. ويجادل بأنّه وبالرغم من أنّ المجتمع المدني الأهلي للعديد من البلدان المسلمة قد تمّ بناؤه على المجموعات التقليدية مثل العلماء والتجّار، إلاّ أنّه شهد تغييرات كبيرة خلال عملية التحديث في مثل هذه المجتمعات سريعة التغيّر من أجل تعزيز مكانته وذلك من خلال إعادة بناء وتحديث آرائه العالمية وتعديل/تكييف نفسه مع الأوضاع الاجتماعو–سياسية الجديدة. بناء على هذا، وضعت المجموعات التقليدية للمجتمع المدني الأهلي مطالب سياسية جديدة، وظهرت كأحزاب سياسية جديدة في المجالات السياسية للمجتمعات المسلمة. قامت المجموعات التقليدية المشاركة في الأدوار السياسية الجديدة بتكييف نفسها مع الأوضاع الاجتماعية واعترفت بالمجموعات الاجتماعية الحديثة، وحاولت جذبها إلى برامجها السياسية، وخلق سياسات مبتكرة للتعاون مع جماعات المعارضة الأخرى في المجتمع المدني الحديث...إلخ.[2]

ثمّة تطوّر آخر يعزّز من وجود مجتمع مدني مستقل في البلدان المسلمة هو الإعلام الجديد "الانترنت"، حيث تؤدّي هذه الأخيرة ليوم دورًا مهمًّا في توفير المعلومات "غير المسموح بها" للأشخاص في البلدان المسلمة، وتزيد من فرص التواصل فيما بينهم. تكنولوجيا المعلومات شاملة وتزيد من نطاق المشاركين في المناقشات حول القيم والممارسات الإسلامية، وتوفّر فرصة لتثقيف الناس الذين ليسوا من علماء الدّين للمساهمة بشكلٍ متزايدٍ في المناقشات حول القضايا العامّة، وتوفير مواقع بديلة للخطاب والتمثيل الدّيني، كما أنّها تتحدّى الرقابة السياسية الداخليّة، وتتساءل عن الرموز والخصائص "المقدّسة" (الدينية وغير الدينية) للبلدان المسلمة. وإذا كانت تكنولوجيا المعلومات وإمكانيات التواصل المتزايدة تخلق مشاكل كبرى للحكّام الرسميين في الدول المسلمة، فلا يجب أن تكون كذلك اتّجاه إقصاء الدّين من المجال العام؛ سيبقى الدّين جزءًا من الجدل الاجتماعو–سياسي للبلدان المسلمة لسنواتٍ عديدة قادمة. بالتالي، يجب تعديل تقاليد التحديث القديمة في هذه البلدان مع الظروف الجديدة والحقائق الاجتماعية، حيث ما يزال الدّين يؤدّي دورًا محوريًا في حياة الناس اليومية. هنا، يشير إيكلمان وأندرسون Eickelman and Anderson (1999)، بأنّ توسيع نطاق التعامل مع

---

[1] أحمد بعلبكي، " مفهوم المجتمع المدني المروّج في أدبيّات التنمية: نصوص من منظّمة الإسكوا نموذجًا"، **عمران**، العدد 01، صيف 2012، ص. 104.

[2] Masoud Kamali, op.cit, pp. 478-479.

القضايا الدينية والسياسية هو جزء مهمّ من تطوير المجال العام الذي يستمرّ فيه الدّين في أداء دورٍ حيويٍّ، ويجعل تكوين افتراضات مشتركة من المدنيّة والأخلاق ممكناً.[1]

تشير التطوّرات السياسية الأخيرة في إيران وتركيا ومصر والجزائر وغيرها إلى إنشاء مسار إسلامي أصلي للتكوين الديمقراطي. إنّ الدور والموقع التقليديين للجماعات السياسية الإسلامية التي تمّ تلوينها بالرجعية اتّجاه التحديث السريع، وباعتبارها مناهضة للغرب قد تغيّر، لكن التفسيرات التقليدية الغربية للدين ولاسيّما الإسلام لا تترك مجالاً للاعتراف بالتطوّر الفعلي والمعقّد للبلدان العربيّة. إنّ تعريف الإسلام والحداثة كظاهرتين غير متطابقتين (بكثير أو قليل)، أين لها جذورها في الإمبريالية الغربية وتراث الاستشراق، يُخْفِقُ في إدراك إمكانات خلق مجتمعات إسلامية ديمقراطيّة حديثة لها خصوصياتها الثقافيّة. مع ذلك، لا يقتصر هذا الفشل النظري والتجريبي على المثقّفين الغربيين فحسب، فالعديد من البلدان الإسلامية لا ترى أو لا ترغب في الاعتراف بالمجتمعات المدنيّة الحيويّة الخاصة بها، ولا تقبل "سيادة المجتمع المدني" بتعبير لوك.[2]

ليس الغرض من هذا التأسيس هو المرافعة عن المنظورات العربية الإسلامية للمجتمع المدني أو ما يوحي إليها من بُنى وممارسات في هذه التجربة فحسب، وإنّما هو الرّد عن الأطروحات التي تقول بالتفوّق أو بالمركزية الأوربيّة/الغربية في مقابل التهميش أو الاستهانة بأهمّية الخبرات الإنسانيّة الأخرى. لكلّ مجتمع تجربته الإنسانيّة المُتميّزة التي تصدر من خصوصيته الثقافيّة والحضاريّة؛ يبقى على هذه المجتمعات أن تُثمّن هذه التّجربة، وربّما تثريها من خلال احتكاكها بالتجارب الأخرى. يُنكر هذا تلك الأفكار التي تسعى إلى التغيير الجذري القائم على الحداثة والديمقراطية والقيم الغربية (الراقية) التي يجب أن تحدث من خلال القطيعة مع الهياكل والتراكمات السابقة. لا يجب أن نشعر بالدّونيّة أمام الآخر –وخاصّة الغربي– بل علينا أن نكيّف ممارساتنا وبُنانا وبحوثنا بما يُلائم ويُفيد بيئتنا ويحافظ على تراثنا الاجتماعي والسياسي والثقافي دون الحساسيّة من الخبرات الأخرى بما فيها الغربية. يأتي التأسيس التاريخي والمعاصر للمجتمع المدني في البلدان العربية الإسلامية ضمن هذا المنظور. ما يمكن أن نخلص إليه، هو أنّ مفهوم المجتمع المدني مفهومٌ حمّالٌ لم يعد محصوراً في المنظورات الغربية فحسب؛ ربّما هو المفهوم الاجتماعو–سياسي الوحيد الذي سافر بعيداً وغيّر من معناه.

من هذا المنطلق، طُوّرت العديد من المقاربات التي تهدف إلى تحليل هذا التّنوّع والتغيّر في مفهوم المجتمع المدني، خاصّة بعد ظهور الهويّات السياسية الجديدة في نهاية الخمسينات وبداية السّتينات، وانتشار دراسات المناطق من الفترة الممتدّة من الستينات إلى الثمانينات، نتج عن هذا فيض هائل من الدراسات المقارنة تبحث في المجتمع المدني وتنوّع مفاهيمه متجاوزة النظر إليه وفق منظوره التاريخي المرتبط أساسًا بسياقه الأوربي الغربي، وهو ما سيتمّ معالجته أدناه.

[1] Ibid, p. 479.
[2] Ibid, p. 480.

ثالثًا/ تحليل المجتمع المدني: بحث في النماذج والمقاربات.

تقدّم الأدبيات التي اهتمّت بدراسة المجتمع المدني مقاربات متنوّعة لتحليل هذا التنوّع والتعدّد في أشكاله، بحيث تركّز مجموعة منها على الفاعلين وهوّياتهم، بالإضافة إلى اهتمامها بتحليل وظائف المجتمع المدني. أمّا المجموعة الأخرى من المقاربات فتُصنّف إلى فئتين واسعتين، تُؤَطِّرُ الأولى تحت اسم "الليبرالية الجديدة أو المقاربة السائدة"، بينما تجيب الثانية عن "أطروحة أو مقاربة بديلة".[1]

3-1. نماذج توجّهات الفاعلين Actor-oriented models.

ينقاش هذا النموذج الأطراف الفاعلة التي تنتمي للمجتمع المدني وخصائصها وتطرح إشكالية مفادها: هل أنّ أعضاء البرلمانات ومسؤولي الأحزاب السياسية يمكن اعتبارهم جزءاً من المجتمع المدني، أم أنّهم ينتمون إلى المجال السياسي الذي يعتبر النظير له؟ هل ينتمي الإعلام للمجتمع المدني أو أنّه ينتمي إلى قطاع الأعمال؟ هل جميع الفاعلين في هياكل الدولة أو الحكومة ينتمون جزئيًا –على الأقل– للمجتمع المدني؟ بهذا الصدد، يميل بعض العاملين في مجال التنمية مثل لجنة المساعدات الإنمائية Development Assistance Committee إلى المساواة بين المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية (NGOs) لا غير. في هذه الفئة من المنظمات غير الحكومية مجموعة واسعة ومتنوعة من الفاعلين الذين يُعتبرون جزءاً من المجتمع المدني مثل المنظمات النسوية والشبابية، والدينية، والمؤسسات التعليمية ومجموعات الفنون، ورجال الأعمال، والأقلّيات، وحتى الجنود، وهذا يشمل تقريباً الكل تحت مظلة المجتمع المدني وهو ما يطمس الحدود القطاعية بين الدولة، والسوق، والعائلة. كما أنّ هذا الاقتراب فشل في تحديد مقاصد وأهداف مختلف الفواعل.[2]

ضمن الإطار نفسه، يجادل كتّاب آخرون على أنّ الفاعلين في المجتمع المدني يجب أن يتوفّر فيهم شرط **المدنيّة** "**مدني civil**"، أي احترام قيم التسامح ونبذ العنف، بينما يناقش البعض الآخر من أنّ المجتمع المدني يتضمن كل الأطراف من غير الدولة non-state، حتّى تلك اللامدنية uncivil التي تسلك أو تستخدم العنف في تفاعلها مع المجموعات الأخرى مثل زعماء (أمراء) الحرب والمليشيات وحركات التحرير المسلحة، بل ونجد بعض الكتّاب في إفريقيا يؤيّدون بما في ذلك المجموعات ذات العضوية غير الطوعية وعلاقات القرابة kinshiprelations، وهي الأطروحات التي لا تتوافق والرؤية الغربية لمفهوم المجتمع المدني. هذه النظرة القصيرة لنماذج **توجّهات الفاعلين** تُظهر بالفعل محدوديتها في تفسير وتوضيح أهداف المجتمع المدني، فمقاصد الفاعلين المختلفة تظل إلى حدّ

---

[1] يمكن أن نرصد في الأدبيات المهتمّة بهذا المجال من البحوث مجموعة أخرى من المقاربات تتضمّن: المقاربات الاقتصادية Economic approaches، والمقاربات الاجتماعية Sociological approaches، ومقاربات الرأسمال الاجتماعي Social capital approaches. للتفصيل أكثر فيها انظر:

Helmut K. Anheier and Jeremy Kendall, "**Trust and Voluntary Organisations: Three Theoretical Approaches**", Civil Society Working Paper 5, February 2000, from p. 03 to p. 13. Accessed in: (16/03/2019). http://eprints.lse.ac.uk/29035/1/CSWP5web-version.pdf.

[2] Thania Paffenholz, Christoph Spurk. Op.cit, p. 07.

كبير غير مفحوصة بخلاف الوضوح الموجود في المراجع العامة للجذور الفلسفية (النموذج الغرامشي)، أو غيرها من الأطر النظرية مثل النموذج النيو ليبرالي neo-liberal model أو مقاربة المجتمع المدني والحركات الاجتماعية civil society of social movements approach.[1]

من جانب آخر، تركز المقاربة الثانية مباشرة على وظائف وأدوار المجتمع المدني كالآتي:

3-2. نماذج الدور والوظائف functions and role models.

ويمكن تقسيمها إلى نموذجين:[2]

3-2-1. نموذج الوظيفة لـ ميركل ولاوث Merkel and Lauth's function.

قدّم علماء السياسية الألمان نموذجًا من خمسة وظائف للمجتمع المدني والمستخلصة من بحوث حول عملية التحوّل في أوربا الشرقية، والتي تمّ إثراؤها بعدد كبير من دراسات الحالة العملية Practical case studies لدور المجتمع المدني في سياقات مختلفة. في هذا الإطار، ينظر نموذج **ميركل ولاوث** للمجتمع المدني **لا كشكل تاريخي محدّد، ولكن كفئة Category تحليلية**، فهذا الفصل عن التاريخ يساعد على استخلاص وظائف المجتمع المدني من حيث صلتها بالديمقراطية، كما يعمل على تحليل المناطق (الأقاليم) المختلفة أو السياقات الثقافية والظروف الاجتماعية. ويرى النموذج أنّ للمجتمع المدني خمسة وظائف جوهرية هي:

- **الحماية Protection:** فالمجتمع المدني هو المجال الاجتماعي خارج الدولة الذي يتمتع فيه المواطنون بحقوقهم، كما أنّه الفضاء المستقل الذي يسعى فيه الناس لتنظيم حياتهم من دون تدخّل لها وعلى هذه الأخيرة –أي الدولة– أن تكفل حماية هذا المجال الخاص، وهي المهمّة التي على المجتمع المدني أن يلفت انتباه الدولة لها، بل ويضغط عليها لحملها على القيام بها.
- **الوساطة بين الدولة والمواطنين:** يضمن المجتمع المدني وجود توازن بين السلطة المركزية والشبكات الاجتماعية، هذا التوازن هو شرط مسبق لضمان سيادة القانون. فهذه الوظيفة تركّز على التبادل المستمر للتنظيم الذاتي للجمعيات في مقابل الدولة من أجل الرقابة، والحد والتأثير في أنشطة هذه الأخيرة.
- **المشاركة في التنشئة الاجتماعية Participatory socialization:** تؤكّد هذه الوظيفة على أنّ مؤسسات المجتمع المدني عبارة عن مدارس للديمقراطية يتعلّم فيها الناس كيفية المطالبة بتنفيذ حقوقهم الديمقراطية، حتّى على المستوى المحلّي، ممّا يُكسب الأفراد قدرات تعبّر عن كونهم مواطنين يشاركون في الحياة العامة، ما يؤدّي إلى تنمية الثّقة، والإبداع، وانتشار قيم التسامح، والقبول، كما يدعم هذا أيضًا عقلنة لا مركزية السلطة، وخلق التضامن بين المواطنين؛ والتي تعمل فيها تنظيمات المجتمع المدني كآليات دفاع سلمية ضد الهجمات المحتملة على حريتهم.

[1] Idem.
[2] Ibid, pp. 07-09.

- **بناء–تكامل الجماعة Community building-integration:** يُنظر للمجتمع المدني كعامل محفّز للفضائل virtues المدنيّة أو كمضاد للفردانيّة وانسحاب للأسرة والدولاتية Family and statism. بالتالي فالمشاركة في المنظمات الاجتماعية يساعد على كسر الانقسامات المجتمعية، وبناء الفضائل المدنية، وتعزيز التماسك الاجتماعي، كما تعمل أيضًا على إشباع حاجات الأفراد لتنمية روابطهم. أمّا الشرط المسبق في هذا، هو أنّ التنظيم الذاتي للمجتمع المدني لا يجب أن يتأسّس وفق أطر عرقية، أو مبادئ دينية أو عنصرية.
- **الاتصـــال Communication:** الاتصال العام هو وظيفة أساسيّة للمجتمع المدني في نماذج الديمقراطية التداولية، فهو يشدّد على أهميّة حرّية المجال العام، والفصل بين الدولة والاقتصاد، حيث يكون للناس مجال للنقاش، والمشاركة وبناء القرار الديمقراطي. فالمجتمع المدني وجمعياته لها الدور الرئيس إلى جانب الأحزاب السياسية والبرلمانات للتأسيس لهذه "**الديمقراطية العامة**"، وكذا العمل كرقيب. فالفاعلون في المجموعات العفوية Spontaneous، والمنظمات وكذا الحركات الاجتماعية قادرون على التعبير عن هموم ومشاكل العامة، ونقلها من المجال الخاص إلى جدول الأعمال السياسي. إنّ البحث المقارن المؤسّس على هذه الوظائف يبيّن أنّ:

✓ هذه الوظائف لا تتعارض أو لا يستبعد بعضها بعضًا، ولكن بدلاً من ذلك تكمّل بعضها للمساعدة في البناء أو التأسيس للديمقراطية.

✓ تتوقف أهميّة الوظيفة على سياق البلد، فتبدو بعض الوظائف أكثر أساسية (على سبيل المثال الحماية)، فهي ضرورية في المرحلة الآتية لتغيير النظام نحو الديمقراطية، في حين لا تكتسب الوظائف الأخرى المزيد من الأهمية إلاّ في مراحل لاحقة من توطيد الديمقراطية (على سبيل المثال وظيفة التكامل).

✓ يحدد التنظيم الديمقراطي الداخلي لجماعات المجتمع المدني ما إذا كانت قادرة على أداء جميع وظائفها، ليس في تغيير النظام فورًا فحسب، ولكن أيضًا في ترسيخ المجتمع الديمقراطي. في هذه المرحلة تكامل وبناء الجماعة يؤدّي دورًا حاسمًا مثله مثل الاتصال العام بشأن القضايا المشتركة.

✓من جهة ثانية، يشير هذا النموذج أيضًا إلى أنّ المجتمع المدني يحتاج لأن يكون "**مدنيًّا**" ويستبعد بالتالي الجماعات التي تُظهر سلوكًا "لا مدنيًا"، هذا التركيز على معايير التمدّن civility هو أقرب إلى تمييز Putnam's **للرأسمال الاجتماعي** social capital، ما بين الجيّد أو السيّئ، والايجابي والسلبي حيث يتم بناء رأسمال الاجتماعي الجيّد عندما تُطوّر الجمعيات علاقات قويّة، أي تتضمن أعضاء من المجموعات العرقية والاجتماعية الأخرى. في حين يتميّز رأسمال الاجتماعي السيّئ من خلال ترابط العلاقات أو تقويته داخليًا (نحو الداخل) لا غير، بحيث يضم أعضاء من نفس المجموعات العرقية والاجتماعية، مثل هذه المجموعات هي الأكثر ميلاً للتصرف بعنف ضد الآخرين مقارنة بالجمعيات التي لها تجسير أقوى للعلاقات مع الآخر.

3-2-2. نموذج الدور لادوارد Edward's role model.

قدّم ادوارد محاولة شبيهة لهيكلة معاني المجتمع المدني وللخروج من تنوّع المفاهيم التي كانت تقدّمها أطراف متعدّدة حول المجتمع المدني و" الاعتراف بأنّ المجتمع المدني لا يعني في الواقع أشياء مختلفة لأشخاص مختلفيين". وعليه وضع ادوارد ثلاثة أدوارٍ للمجتمع المدني نلخّصها في الآتي:

❖ **المجتمع المدني كحياة ترابطيّة as association life:** فالمجتمع المدني هو عالم من الجمعيات الطوعية التي تعمل كـ" ناقلات للجينات gene carriers" لتنمية قيم التسامح والتعاون. هذا هو الدور المركزي " للمدرسة التكفولية الجديدة neo-tocquevillian school" والتي تعزوه إلى الفضاء/الحياة الغنية بالجمعيات.

❖ **المجتمع المدني كالمجتمع الصالح as the good society:** يضع الدور الثاني هذه الحياة الغنيّة بالجمعيات في سياقها الصحيح، وهو تعزيز معايير وقيم إيجابية محدّدة، وتؤكّد أنّ النشاطات يجب أن تكون موّجهة نحو أهداف سياسية واجتماعية معيّنة.

❖ **المجتمع المدني كمجال عام as the public sphere:** الدور الثالث للمجتمع المدني هو توفير ذلك المجال العام الذي يتجادل فيه المواطنون الواحد مع الآخر حول القضايا الكبرى الأساسية، وتنمية الشعور على التفاوض باستمرار في المصلحة المشتركة والعامة، حيث يعد هذا الدور مركزيًا عندما يتعلق الأمر بإيجاد الحلول للمشاكل واتخاذ القرارات داخل المجتمع، إنّه مركزي بالنسبة للمجتمع المدني وحاسم من اجل الديمقراطية للتفاعل إلى حدّ ما في المجال العام، هذا يشمل تقديم بعض التنازلات للآخرين لتنمية المصالح المشتركة ومسائل التداول الديمقراطي. ففرضية إدوارد الرئيسة هو أنّ كل هذه الأدوار لا تستطيع وحدها تحقيق التغيير الاجتماعي الفعّال، وينسب النتائج الإيجابية بهذا الخصوص عادة للمجتمع المدني، وعليه يسميه **من أجل التكامل أو تجميع الأدوار المختلفة**، فالنظر للأدوار بشكل شامل عند رسم مبادرات المجتمع المدني سيوازن بين نقاط الضعف في واحدة منها بنقاط القوّة في الدور الآخر. إنّ نموذج إدوارد للأدوار يتوافق بشكل كلي تقريبًا مع الوظائف التي اقترحت من طرف نموذج Merkel and Lauth's، فالحياة الغنية بالجمعيات تشير إلى وظيفة التنشئة الاجتماعية (المدرسة الديمقراطية)، والدور كمجال عام يتساوى مع وظيفة الاتصال. علاوة على ذلك فإنّ دور المجتمع المدني كمجتمع صالح يتطابق تقريبًا مع معيار التمدّن والتسامح. وقد أسهم ادوارد بفهم مماثل للتفاعل بين مختلف القطاعات مؤكّدًا أنّ المجتمع المدني المزدهر يعزّز التنمية الوطنية إضافة لاعتباره آلية فعّالة في تقليص الفقر بسبب أنّ "شبكات الجمعيات الوسيطة تعمل كثقل موازن لأصحاب المصالح الخاصة، وتعزيز المساءلة المؤسّسية".

بمقارنة المقاربتين يمكن القول بأنّ نموذج الدور/الوظيفة يوفّر إطارًا تفسيريًا يظهر أكثر مواتاه من نماذج توجّهات الفاعلين في تحليل المجتمع المدني، فاختلاف وظائف المجتمع المدني وتحليل المجتمعات القائمة أو البرامج وفقًا لهذا النموذج يبدو أنّه يمدّنا بمزيد من الإمكانات لتحليل وتقييم

أفضل لمبادرات المجتمع المدني، وعليه من المهم أن نرى إلى أيّ مدى تهتم هذه الوظائف بتنمية مجالات التعاون.

إضافة إلى ما سبق، يمكن النظر إلى المقاربات التي تتبع المجتمع المدني في فئتين واسعتين. تُصنّف أولاها بأنّها "ليبرالية جديدة neo-liberal" أو "الاتّجاه السائد mainstream". تنطوي هذه المقاربة على فهمٍ فعّال للمجتمع المدني، فتركّز وكالات التنمية التي تتبع هذه المقاربة على النشاط الارتباطي وإمكانات المنظّمات، لاسيّما المنظّمات غير الحكومية لأداء دورٍ في تعزيز الديمقراطية أو تقديم الخدمات على سبيل المثال. بينما توصف المقاربة الثانية على أنّها "المقاربة البديلة alternative"، التي تأخذ في الاعتبار –وعلى نطاق واسع– دور المجتمع المدني وأنواع المنظّمات أو المؤسّسات التي يمكن أن تكون جزءًا منه، كما يمكن أن تتضمّن المجتمع المدني "التقليدي" أو "المجتمعي communal"، فهي تنظر للمجتمع المدني على أنّه أكثر من مجموعة من المنظّمات التي تشكّل وسيلة لتحقيق غاية، فهو قوّة محتملة للتغيير الإيجابي من خلال مشاركة الناس وتمكينهم. تشتمل كلا المقاربتين على عدد من وجهات النظر المختلفة، لكن يمكن توضيح اتّجاهاتهما العامّة في الآتي.[1]

3-3. الليبرالية الجديدة أو المقاربة السائدة The neo-liberal or mainstream approach.

جاءت مقاربة الليبرالية الجديدة عمومًا كردٍّ على خيبة الأمل من فكرة الدولة التنموية the developmental state. في الجنوب، وبشكل أكثر وضوحًا، في العالم الشيوعي السابق، أُعتبر دور الدولة في سياسات التنمية أساسيًّا، ولكن في حين أنّه تمّ إعلان أولوية السوق بعد عام 1991، كان من الواضح أيضا لمناصري الاقتصادات الليبرالية أنّ السوق لن يعمل بشكلٍ صحيح في المجتمعات التي ينتشر فيها الفساد ولا يتم تطبيق سيادة القانون فيها بشكلٍ صحيح. ضمن المقاربة الليبرالية الجديدة كان يُعتقد أنّ وجود شبكة من رابطات المواطنين داخل مجتمع مدنيّ قويّ هو إحدى الطرق لضمان انتشار وسيادة الحوكمة الجيّدة، بالإضافة إلى أنّها الطريقة التي يمكن بها حماية القطاعات الأكثر ضعفًا في المجتمع إلى جانب خصائصه في حلّ المشكلات، كما اعتبر بعض صانعي السياسات في الغرب تعزيز المجتمع المدني وسيلة أخرى لتراجع وظائف الدولة. مع ذلك، يمكن أن تتضمّن هذه المقاربة أيضًا الشعور بالحاجة إلى تطوير رأسمالية "مسؤولة اجتماعيًا"، وأن تعمل مجموعات المجتمع المدني بالشراكة مع السوق، وليس مع الدولة فحسب، الهدف هنا هو عدم التراجع عن الدولة، بل كبح المغالاة والانغماس في الرأسمالية، والعمل معًا للتفاوض والتحكيم بشأن تنمية اقتصاد مفيد للجميع لا يؤدّي إلى استبعاد الفقراء.[2]

جنبًا إلى جنب مع تمهيد الطريق لعمل السوق، يعتبر الكثير من المانحين الغربيين المجتمع المدني النشط مفتاحًا لتعزيز الديمقراطية. أحد العوامل الرئيسة وراء هذا الاتّجاه السياسي هو عمل

[1] Janice Giffen (et al), op.cit, p. 07.
[2] Idem

روبرت بوتنام Robert Putnam على الرأسمال الاجتماعي. وفي فهمه لهذا الأخير، فإنّ شبكات المشاركة المدنيّة[1] بين الأفراد تولّد الثّقة، بالتالي تسهّل العمل الجماعي، وهو ما يُسهم بدوره في تحقيق اقتصاد مزدهرٍ. تستند هذه الاستنتاجات إلى تقييمٍ لأهمّية الحياة الترابطية في شمال إيطاليا مقارنة بندرة النشاط المماثل في جنوب البلاد.[2]

أصبح عمل بوتنام شائعًا للغاية لدى صانعي السياسة المشاركين في التنمية وخاصّة أولئك الذين في الولايات المتّحدة، وقد اقترحت الدراسات المختلفة المستندة إلى نظريّات بوتنام، وعلى الأعمال التي أُعيد اكتشافها عند دي توكفيل (1994) حول طبيعة الديمقراطية في أمريكا في القرن التاسع عشر، أنّ الأشكال الترابطية النشطة وما يترتّب على ذلك من تطوّر المشاركة المدنيّة تُسهم في تعميق الديمقراطية وكذلك التنمية الاقتصاديّة. يؤكّد بوتنام نفسه على أهمّية هذا البحث لبناء رأسمال اجتماعيٍّ من خلال منظّمات المجتمع المدني في العالم النامي. بالنسبة لهويل وبيرس Howell and Pearce (2001) تعتبر هذه المقاربة "السائدة" في الأساس طريقة يُنظر فيها للمجتمع المدني كأداة تمكينيّة لجدول أعمال غربيٍّ قائمٍ على الديمقراطية والاقتصاد الليبرالي.[3]

3-4. المقاربة البديلة The alternative approach.

على النقيض من ذلك، في إطار المفهوم البديل للمجتمع المدني، تعيد الفواعل الجديدة، بما في ذلك النساء والمهمّشين، وبعض المنظّمات غير الحكومية، والحركات الاجتماعية الأهليّة، والناشطين المناهضين للعولمة، إعادة تفسير المصطلح والاستفادة من مُثل الدعم المتبادل والتضامن والاعتراف بفوارق القوّة داخل المجتمع المدني نفسه، فهم يستخدمون المفهوم للضغط من أجل العدالة الاجتماعية. في نوعٍ من المفارقة، ضمن المفهوم البديل "للمجتمع المدني"، يتمّ استخدام المصطلح للدلالة على مجال يتم فيه مهاجمة مبادئ مقاربة الليبرالية الجديدة. لا توجد رؤية واحدة ضمن المقاربة البديلة ويمكن أن تشير إلى أفكار المجتمع المدني "التقليدي" أو "المجتمعي"، ولكن الخيط المشترك الذي يربط هؤلاء الفاعلين هو استخدام مفهوم المجتمع المدني لشرعنة حقّهم في مقاومة براديغم التنمية السائد.[4]

قد تشير إلى أن هذه المقاربة البديلة تتضمن أن المجتمع المدني هو أبعد من أن يكون مجرد مجموعة من المنظمات التي تقوم بأنشطة متباينة، وأن التفاعل بين مختلف الأطراف داخل المجتمع المدني، ومع الدولة، يمكن أن يخلق مساحة يمكن للمواطنين التعبير من خلالها عن احتياجاتهم وتحديد أولوياتهم. هناك مجموعة متزايدة من الأدبيات حول فكرة المجال العام، أين ترتبط برؤية المجتمع المدني الأقل اهتمامًا بتكوين الجمعيات، وتركّز بشكلٍ أكبر على فكرة المجتمع المدني

---

[1] للتوسّع أكثر في المفهوم والوظائف التي يؤدّيها الرأسمال الاجتماعي في السوق الحرّة الليبرالية الديمقراطية انظر:
Francis Fukuyama, "Social Capital, Civil Society and Development", **Third World Quarterly**, Vol. 22, No. 01 (Feb, 2001), pp. 07-12.

[2] Janice Giffen (et al), op.cit, p. 07.

[3] Ibid, pp. 07-08.

[4] Ibid, p. 08.

باعتباره ساحة للحوار النقدي بين سلسلة من المجموعات المختلفة التي لها تأثير حقيقي على اتّخاذ القرارات ووضع السياسات. يُبرز كلٌّ من تشامبرز وكيمليكا Chambers and Kymlicka (2002) أيضًا المجال العام، ويفرضان تفسيرهما للمجتمع المدني باعتباره "موقعًا للسياسة التقدّمية التي يمكن من خلالها تفكيك ثقافة عدم المساواة". وأخيرًا، ينتقد إدوارد Edwards (2004) واقع أنّ المجتمع المدني قد ارتبط بـ"المدنيّة civility"، والمناقشة السَيِّسَة polite discussion، ويمنح حيّزًا يمكن أن يحدث فيه نقاش حاسم من أجل إيجاد معانٍ جديدة وتوجّهات سياسية مُبتكرة.[1]

تُظهر هذه المعالجة المحدودة لأدبيات المجتمع المدني بأنّه مفهوم واسعٌ يصعب الإلمام بكل جوانبه العبر–ثقافية، المرتبطة أساسًا بتجارب إنسانية متجدّدة تنعكس على تحديد المفهوم وتعريفه. لذلك، تعالت الدعوات بأن يبرز هذا التنوّع والتعدّد في النقاش الأكاديمي العالمي، وان يُحترم، ويتجاوز سلبيات التفوّق أو المركزية الأوربيّة، ولا يُحتكر في المفهوم وتوجّهات توظيفه من قبل المنظور الغربي–الليبرالي السائد حاليًا. بناء عليه، حاول العمل إظهار المجتمع المدني بأوجه مختلفة من خلال نقاش المفهوم في سياقاته المتعدّدة، قد تقترب أو تبتعد أو تتكيّف مع المنظور الغربي السائد. علاوة على ذلك، يبدو أنّ هذا الفاعل على شدّة ارتباطه بالدولة فهو يتعدّاها كفاعل وكمؤسّسات، ليتّصل أكثر بمجالٍ أوسع وأشمل عبّر عنه الكثير من المؤلّفين والكتّاب وهو الفضاء العام، بكلّ فواعله وتفاعلاته (الدولة، والمجتمع المدني، والمجتمع السياسي...). من المهم الإشارة أيضًا، إلى أنّ للمفهوم توظيفات إيجابية، كما له استخدامات سلبية ارتبطت بتسييسه من قبل قوى خارجية (رسميّة وغير رسميّة) لإسقاط دول وأنظمة في سياق ما عُرف بموجات التحوّل الديمقراطي. بالتالي، ارتبط المفهوم في بعض السياقات بالكفاح ضد الدكتاتورية والاستبداديّة، والتطلّع للديمقراطية، لهذا كان لاسْقَاطَاتِهِ شحنة أيديولوجية، لاسيّما في وسط وشرق أوربا.

[1] بالنسبة لادوارد، يتمثل أحد الأدوار الرئيسة للمجتمع المدني في تعزيز العودة إلى سياسة الحوار أو المشاركة من خلال المجال العام، من غير قَصر الديمقراطية على الانتخابات الدورية. ناقش غافنتا Gaventa (2003) الطريقة التي يمكن بها للمجتمع المدني تعزيز الممارسات الديمقراطية الأوسع نطاقًا. فجادل بضرورة إعادة تصوّر المشاركة واعتبارها "حق المواطنة right of citizenship"، وأنّ هذه تتجاوز المشاركة الكلاسيكية كالتصويت في الانتخابات، لتشمل البحث عن آليات أكثر مباشرة لضمان صوت المواطن في عملية صنع القرار. See: Idem

قائمة المراجع:-

أولاً/ الكتب العربية والأجنبيّة:-

- إبراهيم حسنين توفيق، **النظم السياسية العربية:الاتّجاهات الحديثة في دراستها**، ط.1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، آذار/مارس 2005).
- الصبيحي أحمد شكر، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**، سلسلة أطروحات الدكتوراه (37)، ط.2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، نيسان/أبريل 2008).
- بلقزيز عبد الإله، **الدولة والمجتمع: جدليّة التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر**، ط.1 (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، أيلول/سبتمبر 2008).
- ج . ويباردا هوارد، **المجتمع المدني: النموذج الأمريكي والتنمية في العالم الثالث**، تر: ليلى زيدان، ط.1 (القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 2007).
- حسن إيمان، **المجتمع المدني والدولة والتحوّل الديمقراطي: إطار نظري ومفاهيمي**، سلسلة كتيّبات برلمانيّة، ط.2 (البحرين: معهد البحرين للتنمية السّياسيّة، 2017).
- مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، **السلطة ومنظّمات المجتمع المدني في مصر** (القاهرة: مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، 2016).
- Alagappa Muthiah, "Civil Society and Political Change: An Analytical Framework", in: Muthiah Alagappa (ed), **Civil Society and Political Change in Asia** (USA: Stanford University Press, 2004).
- Alagappa Muthiah, " Introduction", in: Muthiah Alagappa (ed), **Civil Society and Political Change in Asia**….
- Chambers Simone and Kopstein Jeffrey, "Civil Society and the State", in : John S. Dryzek, (et al) (ed), **The Oxford Handbook of Political Theory** (Oxford: Oxford University Press, Jun 2008).
- Dagnino Evelina, "Civil Society in Latin America", in: Michael Edwards (ed), **the Oxford Handbook of Civil Society** (Oxford: Oxford University Press, 2011).
- Howard Marc Morjé, "Civil Society in Post-Communist Europe", in: Michael Edwards (ed), **the Oxford Handbook of Civil Society** (Oxford: Oxford University Press, 2011).
- H. Waisman Carlos, (et al), " Introduction: Civil Society and Democracy: the Latin American Case", in : Richard Feinberg, (et al) (ed), **Civil Society and Democracy in Latin America** (New York : Palgrave Macmillan, 2006).
- N. Gellner David, "Introduction: Making Civil Society in South Asia", in: David N. Gellner (ed), **Varieties of Activist Experience: Civil Society in South Asia** (New Delhi: SAGE Publications India, 2010).
- Wnuk-Lipiński Edmund, "Civil Society and Democratization", in: Russell J. Dalton and Hans-Dieter Klingemann (ed), **The Oxford Handbook of Political Behavior** (Oxford: Oxford University Press, Aug 2007).

ثانيًا/ المجّلات العربيّة والأجنبيّة:-

- بعلبكي أحمد، " مفهوم المجتمع المدني المروّج في أدبيّات التنمية: نصوص من منظّمة الإسكوا نموذجًا"، **عمران**، العدد 01، صيف 2012.
- عبد الرزاق جاسم خيري، "المجتمع المدني في ضوء جدليّة العلاقة بين الدولة والمجتمع"، **دراسات دوليّة**، العدد 27، 2005.

- Anjum Tanvir, "Civil Society in Muslim Contexts: The Problématique and a Critique of Euro-American Perspectives", **Islamic Studies**, Vol. 51, No. 1 (Spring 2012).
- Bernhard Michael, "Civil Society and Democratic Transition in East Central Europe", **Political Science Quarterly,** Vol. 108, No. 2, Summer, 1993.
- Dhembo Elona, (et al), "Why do I have to trust you?: the Perspective From Civil Society on active Citizenship in Post-Communist Albania", **Croatian International Relations Review**, CIRR XXI, No. 73, 2015.
- Dvořáková Vladimíra, "Civil Society in Latin America and Eastern Europe: Reinvention or Imposition?", **International Political Science Review**, Vol. 29, No. 5, Nov 2008.
- Hearn Julie, "The 'uses and abuses' of civil society in Africa", **Review of African Political Economy**, Vol. 28, Issue. 87, 2001.
- Kamali Masoud, " Civil society and Islam: a sociological perspective", **European Journal of Sociology**, Volume. 42, Issue. 03, December 2001.
- Kartanegara Mulyadhi, Miftachul Huda, " Constructing Civil Society: An Islamic Cultural Perspective", **Mediterranean Journal of Social Sciences**, Vol. 07, No. 01, January 2016.
- M. Fadakinte. M, "Historicising Civil Society in Africa: An Analysis of the State, Democracy and the Third Sector", **Canadian Social Science**, Vol. 11, No. 3, 2015.
- Ndou SD, "State and Civil Society Relations Perspectives for Good Governance: Propositions for the Africa Agenda 2063 Aspirations", **Journal of Public Administration and Development Alternatives**, Vol. 01 No. 01, July 2016.
- Woods Dwayne, " Civil Society in Europe and Africa: Limiting State Power through a Public Sphere", **African Studies Review**, Volume 35, Number 2, September 1992.
- Y. Ismael Tareq and S. Ismael Jacqueline, "Civil Society in the Arab World: Historical Traces, Contemporary Vestiges", **Arab Studies Quarterly**, Vol. 19, No. 1, Winter 1997.

ثالثًا/ المصادر والأوراق الالكترونيّة:-

- Gagyi Agnes and Ivancheva Mariya, "The rise and fall of civil society in East-Central Europe", in: **Civil Society in Central and Eastern Europe: what's left of it?**, European Alternatives. Accessed in: (15/12/2018). https://euroalter.com/wp-content/uploads/2014/07/Civil-Society-in-Eastern-Europe.pdf.
- Giffen Janice (et al), "The Development of Civil Society in Central Asia", **the International NGO Training and Research Centre**. Accessed in: (10/01/2019). https://bit.ly/2FvB0eS.
- K. Anheier Helmut and Kendall Jeremy, "**Trust and Voluntary Organisations: Three Theoretical Approaches**", Civil Society Working Paper 5, February 2000. Accessed in: (16/03/2019). http://eprints.lse.ac.uk/29035/1/CSWP5web-version.pdf.
- Kocze Angela, "**Civil Society, Civil Involvement and Social Inclusion of the Roma**", Roma Inclusion Working Papers (Bratislava: United Nations Development Programme, 2012), p. 08. Accessed in: (28/01/2019). https://bit.ly/2sRa2s0.
- Lewis David, "**Civil Society in non-Western Contexts: Reflections on the 'usefulness' of a Concept**", Civil Society Working Paper 13, Centre for civil society, London school of Economics and Political Science, London, UK, October 2001. Accessed in: (30/01/2019). https://bit.ly/2CYYNT0.
- Muruli Khadiagala Gilbert, "**State and Civil Society in Comparative Political Analysis: A Theoretical Survey**", Departmental Seminar Discussion Paper, Kent State University, Kent, Ohio, 20 November, 1991. Accessed in: (28/01/2019). https://bit.ly/2FCWSFd.
- Paffenholz Thania and Spurk Christoph**. Civil Society, Civic Engagement, and Peacebuilding.** (Washington: The World Bank, Social Development Department, Conflict

Prevention & Reconstruction, Paper No.36 /October 2006). Accessed in: (27/03/2019). https://bit.ly/2uwmi28.

- Pagoulatos George and Kastritis Panayiota, "**Theorizing and Assessing Civil Society: A review of approaches**", the European Union (European Social Fund – ESF) and Greek national funds through the Operational Program "Education and Lifelong Learning" of the National Strategic Reference Framework (NSRF) - Research Funding Program: THALES - Investing in knowledge society through the European Social Fund, Mars 2013. Accessed in: (09/12/2018). https://www.uop.gr/images/files/pagoulatos_kastritis.pdf.
- Porio Emma, "Civil Society and Democratization in Asia: Prospects and Challenges in the New Millennium". Accessed in: (13/02/2019). https://bit.ly/2OsljsQ.
- Spurk Christoph, "**Understanding Civil Society - History, Debates, and Contemporary Approaches**",Contribution to book: Civil Society Peacebuilding". Accessed in: (09/12/2018). https://bit.ly/2TP9fDq.